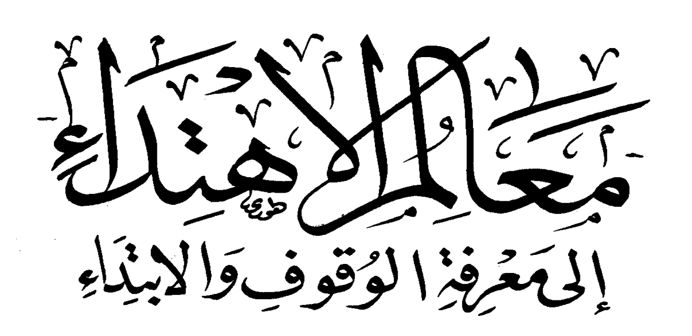


تأليف

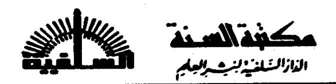
فضيلة الشيخ الإمام محمود خليل الحصري رحمه الله تعالى
شيخ المقارئ المصرية
وخبير بلجنة القرآن والحديث بمجمع البحوث الإسلامية
ورئيس اتحاد قراء العالم «اقرأ»
ورئيس لجنة تصحيح المصاحف ومراجعتها بالأزهر

مكتبة السنة

الطبعة الأولى لمكتبة السنة بالقاهرة
١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م

قام مركز السنة للبحث العلمي بالعناية بهذا الكتاب وضبطه وتخريج آياته حتى خرج في هذه الحلّة القشيبة

رقم الإيداع : ١١٢٨٤ / ٢٠٠٢
طبع بدار نوبار للطباعة



مكتبة السنة
الدار السلفية لنشر العلم

القاهرة : ٨١ شارع البستان - ميدان عابدين ،ناصية شارع الجمهورية،
تليفون : ٣٩٠٠٣١٨ - ٣٩١٣٥٣٢ فاكس : ٣٩١٣٥٣٢ - تلكس: ٢١٧١٩ TLTHRB UN
ص . ب : ١٢٨٩ - الرمز البريدى : ١١٥١١

مقدمة

اللهم إنا نحمدك ونشكرك، ونستهديك ونستغفرك، ونتوسل إليك بكتابك الحكيم، ونبيك الكريم، أن تجعل القرآنَ العظيم ربيعَ قلوبنا، وشفاء صدورنا، وضياء بصائرنا، وجلاء أبصارنا، وذهاب همنا وغمنا.

ونصلي ونسلم على سيدنا ومولانا محمد بن عبد اللّه خاتم أنبيائه، وصفوة رسله، وعلى آله وأصحابه إلى يوم الدين.

وبعد: فالقرآن الكريم – منذ نزوله – محط أنظار العلماء، ومَناط أفكار الفضلاء، وموضع عنايتهم في القديم والحديث، حتى استفادوا منه علومًا كثيرة، وفنونًا غزيرة، وإن تعددت جهات نظرهم إليه، وتباينت مشاربهم منه، واختلفت في ذلك مذاهبهم، فكانوا فرقًا وطوائف.

ففرقة قصرت بحثها على ضبط ألفاظه، وتصحيح كلماته، وتحقيق رواياته، وعَدّ آياته.

وطائفة بحثت في معربه ومبنيه، وتخريج وجوهه العربية.

وثالثة عُنِيَتْ بما فيه من البلاغة وأسرارها، والفصاحة وضروبها، وبينت فصله ووصله، وإطنابه وإيجازه، وحقيقته ومجازه، وأبرزت ما حواه مِنْ مُحَسِّنات، وما اشتمل عليه من

بدائع.

وجماعة عُنيت بحل ألفاظه، وتفسير تراكيبه وجمله، وبيان معانيه ومراميه.

وطائفة وجَّهت عنايتها إلى ذكر ما فيه من وقوف، وبيان أنواعها، وتحديد كل نوع منها. مع استنباط عللها وأسرارها، وما يترتب على ذلك من حسن الابتداء أو قبحه.

أجل! إن علم الوقف والابتداء له أجل الأثر في حسن التلاوة وجَوْدَة القراءة.

إذ أنه يعرف القارئ المواطن التي يتحتم الوقف عليها، والمواضع التي يحسن الوقف عندها، أو يقبح. ويقفه على الكلمات التي يتعين البدء بها، والكلمات التي يحسن الابتداء بها أو يقبح.

ومِنْ ثَمَّ عُني علماءُ الأمة سَلَفًا وخَلَفًا ببيان الوقوف في القرآن - أعني المواضع التي يقف القارئ عندها - وبالحث على تعلمها وتعليمها فقد سئل علي رضي الله عنه وكرم وجهه عن معنى الترتيل في قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤] فقال: «الترتيل تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف»[١].

قال الإمام المحقق ابن الجزري في كتابه «النشر في القراءات العشر»:

---

(١) الإتقان في علوم القرءان (١/٢٥٨).

ففي كلام علي رضي الله عنه دليل على وجوب تعلم الوقف ومعرفته انتهى.

وأقول:

وجه دلالة هذا الأثر على ما ذكر: أن قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ﴾ أمر وهو يقتضي الوجوب، وإذا كان المراد من الترتيل الذي أمر الله تعالى به وأوجبه هو تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف كان كل منهما واجبًا.

وصح عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما أنه قال: «عشنا برهة من الدهر وإن أحدنا ليؤتَى الإيمانَ قبل القرآن، وتنزل السورة على النبي ﷺ فنتعلم حلالها وحرامها، وأَمْرها وزَجْرها، وما ينبغي أن يوقف عنده منها»[1].

وفي هذا الأثر دليل واضح على أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يتعلمون الوقوف كما يتعلمون القرآن.

وقال أبو حاتم: مَن لم يعرف الوقف لم يعرف القرآن. وقال ابن الأَنباري: مِن تمام معرفة القرآن معرفة الوقف والابتداء، إذ لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن إلا بمعرفة الفواصل.

وهذا الأثر يدل دلالة واضحة على تأكد معرفة الوقف والابتداء في القرآن الكريم.

---

(١) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى (٣/ ١٢٠).

وقال الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف النووي: الوقف في الصَّدْر الأول من الصحابة والتابعين وسائر العلماء مرغوب فيه من مشايخ القراءة، وأئمة الأداء، مطلوب فيما سلف من الأعصار، واردة به الأخبار الثابتة، والآثار الصحيحة.

وقال الإمام الهذلي في كتابه «الكامل»: الوقف حلية التلاوة، وزينة القارئ، وبلاغ التالي، وفهم المستمع، وفخر العالم، وبه يعرف الفرق بين المعنيين المختلفين، والنقيضين المتنافيين، والحكمين المتغايرين.

ولقد بلغ من عناية العلماء بمعرفة هذا النوع من العلم، وحضهم على تعلمه وتعليمه أن بعض أئمة هذا الشأن كان لا يجيز أحدًا بالقراءة أو الإقراء - التعليم - إلا إذا عرف مواطن الوقف، ومواضع الابتداء.

وممن كانوا يعنون بتعلم هذا العلم وتعليمه من أئمة القرآن - إمام القراء بالمدينة أبو جعفر يزيد بن القعقاع، وكان من أكابر التابعين علمًا وصلاحًا وورعًا. والإمام نافع بن أبي نعيم. وإمام القراءة والنحو أبو عمرو بن العلاء البصري. والإمام يعقوب الحضرمي. والإمام عاصم بن أبي النجود الكوفي . رضي اللّه عنهم أجمعين. وإنما عُني العلماء بمعرفة الوقف والابتداء، وحضوا الناس على تعلمهما وتعليمهما، والاهتمام بشأنهما لما لهما من جليل الأثر في

حسن التلاوة، وجودة القراءة، فكثيرًا ما يكون في وقف القارئ على الكلمة تنبيه للسامع، ولفت لنظره إلى معنى الآية، وإدراك مغزاها، ويكون في وصل الكلمة بما بعدها إيهام معنى فاسد.

ومن أمثله ذلك قوله تعالى في سورة يونس: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ۚ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [آية:٦٥] فإن القارئ إذا وقف على «قولهم» فهم السامع أن معنى الآية نهيه ﷺ عن الحزن على قول المشركين فيه ما لا يليق بمقامه الرفيع، كما فهم أن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ من قول اللّه تعالى تعليلًا لنهيه ﷺ عن الحزن.

أما إذا وصل القارئ قوله تعالى: ﴿قَوْلُهُمْ﴾ بقوله: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ فإن السامع يتبادر إلى ذهنه من أول وهلة أن هذا القول - إن العزة للّه جميعًا - قول الكافرين. وهذا باطل فحينئذ يتعين الوقف على ﴿قَوْلُهُمْ﴾ قصدًا إلى إفادة المعنى الصحيح، وإلى دفع المعنى الفاسد القبيح. قال بعض الأفاضل: إن الوقف قد يميز مذهب أهل السنة من مذهب المعتزلة. كالوقف على ﴿وَيَخْتَارُ﴾ في قوله تعالى في سورة القصص ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [آية: ٦٨] فإن الوقف عليه يفيد مذهب أهل السنة وهو ثبوت الاختيار للّه وحده. ونفي الاختيار عن عباده. وعلى هذا تكون «ما» في ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ نافية، بخلاف وصل ﴿وَيَخْتَارُ﴾ بما بعده فإنه يفيد أن ما

موصولة وأن للعباد الخيرة وأن اللّٰه تعالى يختار لعباده ما يختارون لأنفسهم، وهذا مذهب المعتزلة.

ومع حث العلماء سلفًا وخلفًا على العناية بهذا العلم، وكثرة حضهم على تعلمه وتعليمه، لم يتوفر على التأليف فيه - فيما نعلم - إلا نفر قليل. وهم الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني المتوفى سنة ٤٤٤ هجرية وكتابه يسمى «المكتفى»، والإمام أبو عبد اللّٰه محمد بن طيفور السجاوندي وكتابه يسمى «الوقف والابتداء»، والعلامة أبو محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني وكتابه يسمى «المرشد»، ولا نعلم عن هذا الكتاب إلا ما أخبرنا به شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في كتابه «المقصد» حيث يقول فيه: «وبعد فهذا مختصر المرشد في الوقف والابتداء، الذي ألفه العلامة الحسن بن علي بن سعيد العماني، رحمه اللّٰه تعالى، وقد التزم أن يورد فيه جميع ما أورده أهل هذا الفن، وأنا أذكر مقصود ما فيه مع زيادة محل النزول وزيادة أخرى غالبها عن أبي عمرو عثمان بن سعيد المقري، وسميته «المقصد لتلخيص ما في المرشد» فأقول... إلخ انتهى [كلام] زكريا الأنصاري. وكذلك الإمام المحقق العلامة محمد بن محمد بن محمد بن يوسف المعروف بابن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣ هجرية، وكتابه يسمى «الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء» ومبلغ علمنا عن هذا الكتاب ما ذكره عنه صاحبه في كتابه «النشر في

القراءات العشر» حيث يقول فيه: «وقد ألف الأئمة في الوقوف كتبًا قديمًا وحديثًا، ومختصرًا ومطولًا. أتيت على ما وقفت عليه من ذلك واستقصيته في كتاب «الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء»، وذكرت في أوله مقدمتين، جمعت بهما أنواعًا من الفوائد. ثم استوعبت أوقاف القرآن سورة سورة. وها أنا أشير إلى زبد ما في الكتاب المذكور فأقول . . . إلخ انتهى من النشر.

وأيضًا الشيخ الفاضل أحمد بن عبد الكريم الأشموني، وكتابه يسمى «منار الهدى في بيان الوقف والابتدا»، وقد طبع مرارًا، وقد ألهمني الحق تبارك وتعالى أن أحذو حذو علمائنا السابقين، وأترسم خطاهم، وأسهم معهم في خدمة القرآن العظيم من هذه الناحية الجليلة، فأضع كتابًا في علم الوقف والابتداء. رجاء أن يمن اللّه علي بالانتظام في سلكهم، والحشر تحت لوائهم، والفوز معهم في عليين.

وقد سميت هذا الكتاب «معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء» وأسأل اللّه جلت قدرته أن ينفع به العاكفين على دراسة هذا العلم الجليل، من أهل القرآن العظيم. وهو حسبي ونعم الوكيل.

المؤلف

تسمية الوقوف

ومع عناية السلف الصالح بالوقوف ومعرفتها، والمبالغة في حثهم على تعلمها وتعليمها - لم يُنقل عن رسول اللّه ﷺ، ولا عن أحد من الصحابة، أو التابعين، أو الأئمة المجتهدين - تسمية الوقوف، وبيان أنواعها، وتحديد كل نوع منها بحد يخصه، ويميزه عن غيره. فإن ذلك كله حدث بعد الصدر الأول ولهذا اختلف العلماء في تسمية الوقوف وفي أقسامها، فكان لكل فريق منهم اصطلاح خاص.

فذهبت طائفة إلى تقسيمها إلى خمسة أقسام: لازم، مطلق، جائز، مجوَّز لوجه، مرخَّص ضرورة. ومن هذه الطائفة الإمام أبو عبد اللّه محمد بن طيفور السجاوندي في كتابه «الوقف والابتداء»، والعلامة المفسر نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين النيسابوري في كتابه «غرائب القرآن ورغائب الفرقان في تفسير القرآن».

وجنحت طائفة إلى تقسيمها إلى أربعة أقسام: تام، كاف، حسن قبيح، وعلى رأس هذه الطائفة الإمامان الجليلان: الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، صاحب المؤلفات النافعة، والمصنفات الممتعة، في فنون التجويد والقراءات، وقد تُوفي سنة أربع وأربعين وأربعمائة من الهجرة النبوية. والمحقق المدقق الثقة الثبت الحجة مرجع علماء القراءات في سائر الأعصار والأمصار، صاحب

المؤلفات التي لم ينسج على منوالها، ولم تجد قريحة عالم بمثالها، ومنها «النشر في القراءات العشر». هذا الكتاب الذي يعتبر المعلمة الوحيدة، والمرجع الفريد في علوم القراءات والتجويد.

وإذا كان تسمية الوقوف، وتقسيمها إلى أقسام معينة لم يكن في الصدر الأول بل هو من الأمور الاصطلاحية - ومن المقرر أنه لا مُشَاحَّة في الاصطلاح، بل يسوغ لكل أحد أن يصطلح على ما شاء كما صرح بذلك صدر الشريعة - فقد رأيت أن أقسمها تقسيمًا حاصرًا ضابطًا يحدد كل قسم منها تحديدًا يشمل جميع جزئياته، ويمنع دخول الغير فيها، ولم أبعد كثيرًا في تسمية الوقوف وتقسيمها عن تسمية السابقين وتقسيمهم كما ترى إن شاء اللَّهُ تعالى.

* * *

القسم الأول
وقف السنة

ويسمى وقف جبريل، ووقف الاتباع، وذلك في عشرة مواضع في القرآن الكريم.

الموضع الأول والثاني: ﴿فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِۚ﴾ في سورتي البقرة [آية: ١٤٨] والعقود [آية: ٤٨].

الموضع الثالث: ﴿قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُۗ﴾ في آل عمران [آية: ٩٥].

الموضع الرابع: ﴿مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّۚ﴾ في العقود [آية: ١١٦].

الموضع الخامس: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ في يوسف [آية:١٠٨].

الموضع السادس: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ في الرعد [آية:١٧].

الموضع السابع: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَاۗ﴾ في النحل [آية: ٥].

الموضع الثامن: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًاۚ﴾ في السجدة [آية:١٨].

الموضع التاسع: ﴿فَحَشَرَ﴾ في النازعات [آية:٢٣].

الموضع العاشر: ﴿لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ في القدر [آية:٣].

وقد ذكر هذه المواضع الشيخ أحمد بن عبد الكريم الأشموني في

كتابه المسمى «منار الهدى في بيان الوقف والابتدا» نقلًا عن الشيخ السخاوي.

وزاد بعض من كتب في علم التجويد سبعة مواضع.

١ - ﴿أَنْ أَنذِرِ﴾ [آية: ٢].

٢- ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [آية: ٦٥] كلاهما في يونس.

٣- ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾ في النحل [آية: ١٠٣].

٤- ﴿يَبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ في لقمان [آية: ١٣].

٥- ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَبُ النَّارِ﴾ في غافر [آية: ٦].

٦- ﴿مِّن كُلِّ أَمْرٍ﴾ في القدر [آية: ٤].

٧- ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾ في النصر [آية: ٣].

فتكون الجملة سبعة عشر موضعًا. وسُمي الوقف في هذه المواضع وقف السنة، ووقف جبريل، ووقف الاتباع لأن الرسول ﷺ كان يتحرى الوقف في هذه المواضع دائمًا. هكذا قالوا. ولكن مع التنقيب البالغ، والبحث الفاحص، في شتى الأسفار، ومختلف المراجع، من أمهات الكتب، في علوم القرآن، والتفسير، والسنة، والشمائل، والآثار - لم أعثر على أثر صحيح، أو ضعيف يدل على أن الوقف على جميع هذه المواضع، أو بعضها من السنة العملية، أو القولية. ولعلنا بعد هذا نظفر بما يبدد القلق، ويريح الضمير.

* * *

القسم الثاني
الوقف اللازم

وهو الوقف على كلمة لو وُصلت بما بعدها لأوهم وصلها معنى غير المعنى المراد ويكون هذا الوقف في غضون الآية وفي آخرها.

ومن أمثلته في وسط الآية الوقف على كلمة أغنياء في قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آية: ١٨١].

فالوقف على الكلمة المذكورة لازم؛ لأنها لو وصلت بقوله تعالى: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟...﴾ إلخ لأوهم ذلك أن: سنكتب ما قالوا... إلخ من ضمن مقول اليهود، وهذا باطل؛ لأن هذه الجملة استئنافية مسوقة تهديدًا ووعيدًا لليهود على اقترافهم هذه المقالة الشنعاء، أي: سنحفظ ما قالوه في علمنا ولا نهمله، وسنجازيهم عليه لا محالة، فالجملة من قول اللَّه تعالى.

ومن الأمثلة في وسط الآية أيضًا الوقف على كلمة ﴿وَلَدٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ في سورة النساء. [آية: ١٧١].

فالوقف على كلمة ولد لازم؛ لأنها لو وصلت بقوله تعالى: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ لأوهم الوصل أن قوله: له ما في السموات وما في الأرض - جملة في موضع رفع على أنها صفة لولد، وهذا يفيد

تنزيه الله تعالى عن الولد الموصوف بأنه يملك ما في السموات وما في الأرض، وهذا غير مراد، بل المراد تنزيهه تبارك وتعالى عن اتخاذ الولد أيًا كان شأنه، فجملة ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ جملة مستأنفة مسوقة لتعليل تنزيهه تعالى عن الولد، وبيان أنه عز وجل مالك لجميع الموجودات علويها وسفليها، لا يخرج من ملكوته شيء منها. ومن كان كذلك استحال عليه أن يكون له ولد.

* * *

ومن أمثلة الوقف اللازم في آخر الآية الوقف على كلمة النار في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ سورة غافر [آية:٦] فالوقف على هذه الكلمة لازم؛ لأن وصلها بقوله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ . . .﴾ إلخ [آية:٧] قد يوهم السامع أن الاسم الموصول نعت لأصحاب النار، وليس الأمر كذلك، بل الاسم الموصول مبتدأ وجملته استئنافية سيقت لبيان أحوال حملة العرش من الملائكة المقربين.

وسُمي الوقف على هذه المواضع وما شاكلها لازمًا للزومه وتحتمه، وليس معنى ذلك أنه لازم شرعًا بحيث يستحق القارئ الثواب على فعله، والعقاب على تركه، بل المعنى أنه لازم لجودة التلاوة، وإحكام الأداء، فالقراءة لا تكون جيدة الصنع، محكمة النسج، بديعة النسق إلا إذا رُوعيت فيها هذه الوقوف.

* * *

القسم الثالث

الوقف التام

وهو الوقف على كلمة لم يتعلق ما بعدها بها، ولا بما قبلها، لا من حيث اللفظ، ولا من حيث المعنى. وأكثر ما يكون هذا الوقف في رءوس الآي، وعند انتهاء القصص.

* * *

ومن أمثلته الوقف على ﴿مُّبِينٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿بَلِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ سورة لقمان [آية: ١١]. فالوقف على هذه الكلمة - وهي رأس آية - تام؛ لأن ما بعدها لا تعلق له بها ولا بما قبلها من حيث اللفظ، ولا من حيث المعنى. أما عدم تعلقه لفظًا فلأن الواو في الآية بعدها - وهي ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ . . .﴾ إلخ لقمان [آية: ١٢] للاستئناف، لا للعطف ولا للحال. فالجملة بعدها مستأنفة لا ارتباط لها بما قبلها لفظًا، وأما عدم تعلقه معنى فلأن الآيات السابقة تهدف إلى لفت أنظار العباد، وتوجيه قلوبهم إلى ما نصبه الحق تبارك وتعالى في كونه من آيات كمال قدرته، ودلائل باهر حكمته، من خلق السموات بغير عمد يرونها، وإلقاء الجبال الثوابت في الأرض حتى لا تضطرب بمن عليها، ومن بث جميع أصناف الدواب فيها، ومن إنزال الماء من السماء إلى الأرض لإنبات النبات الذي يسر

النواظر ويشرح الخواطر. ولذلك تحدى الله المشركين بقوله: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِى مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾ لقمان [آية:١١]. ثم تختم الآيات بالحكم على الظالمين المشركين بأنهم في بعد عن الحق والصواب.

بعد ذلك تنتقل الآيات إلى قصة لقمان، وسرد الوصايا والنصائح المخلصة التي عرضها على ابنه وأمره بتنفيذها. فأنت ترى من هذا أنه لا ارتباط في المعنى الخاص بين الآيات المتحدثة عن وصايا لقمان، والآيات التي قبلها، فوضح بهذا انتفاء التعلقين اللفظي والمعنوي بين قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ . . .﴾ إلخ [لقمان آية:١٢]. وبين ما قبلها فحينئذ يكون الوقف على «مبين» تامًا كما قررنا.

ومن الأمثلة أيضًا الوقف على «حين» في قوله تعالى: ﴿فَـَٔامَنُوا۟ فَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ في سورة الصافات [آية:١٤٨]. فالوقف على هذه الكلمة – وهي رأس آية – تام لعدم تعلق الآية بعدها بها ولا بما قبلها لفظًا أو معنى. أما عدم التعلق باللفظي فلأن الفاء في قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ [الصافات آية: ١٤٩] للفصيحة أفصحت عن شرط مقدر. والتقدير: إذا علمت ما سبق من قصص المرسلين فاستخبر كفار مكة تقريعًا لهم على هذه القسمة الجائرة التي قسموها بينهم وبين خالقهم.

وأما عدم التعلق المعنوي فلأن ما سبق من الآيات كان في ذكر

طرف من قصص المرسلين السابقين: نوح، إبراهيم، موسى، هارون، إلياس، لوط، يونس. وأما الآيات اللاحقة.. ففي تقريع القرشيين المشركين على وصفهم الملائكة بالأنوثة، ونسبتهم إلى اللّه تعالى ما قامت الأدلة العقلية والبراهين النقلية على تنزهه عنه.

وحيث انتفى التعلقان اللفظي والمعنوي كان الوقف على ﴿فَآمَنُواْ فَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [الصافات آية:١٤٨] تامًا كما أسلفنا، وسمي الوقف على هذه المواضع وما أشبهها تامًا لتمام المعنى وكماله عند الكلمة الموقوف عليها وعدم احتياجها لما بعدها لا من جهة اللفظ، ولا من جهة المعنى.

ولا يتحتم الوقف على الكلمة التي يعتبر الوقف عليها تامًا؛ بل يجوز وصلها بما بعدها نظرًا إلى أنه لا يترتب على وصلها بما بعدها خلل في المعنى، أو إيهام خلاف المراد؛ وإن كان الوقف عليها أولى من وصلها بما بعدها، باعتبار تمام الكلام، وعدم تعلقه بما بعده لفظًا ومعنى.

قال الإمام المحقق ابن الجزري في النشر - وتبعه من بعده من المؤلفين : وقد يكون الوقف تامًا قبل انقضاء الفاصلة، كالوقف على ﴿أَذِلَّةً﴾ في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً﴾ سورة النمل [آية:٣٤] هذا انقضاء حكاية كلام بلقيس. ثم قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ وهو رأس آية. وقد يكون في وسط الآية نحو: ﴿لَّقَدْ

أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِي﴾ سورة الفرقان [آية: ٢٩] وهو تمام حكاية قول الظالم وهو أبي بن خلف، ثم قال تعالى: ﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنسَانِ خَذُولًا﴾ وقد يكون بعد انقضاء الآية بكلمة نحو: ﴿لَمْ نَجْعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا﴾ سورة الكهف [آية: ٩٠] وهو آخر الآية. وتمام الكلام ﴿كَذَٰلِكَ﴾ أي: أمر ذي القرنين كذلك، أي: كما وصفه تعظيمًا لأمره. ونحو: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ﴾ سورة الصافات [آية: ١٣٧] وهو آخر الآية والتمام ﴿وَبِاللَّيْلِ﴾ [آية: ١٣٨] أي: مصبحين ومليلين، أي: داخلين في الصباح وفي الليل. ونحو: ﴿وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِئُونَ﴾ سورة الزخرف [آية: ٣٤] وهو رأس آية والتمام: ﴿وَزُخْرُفًا﴾، انتهى من النشر.

وقد نقل ابن الجزري هذا كله من «المكتفى في الوقف والابتداء» للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني.

وأرى أن التمثيل بهذه الآيات للوقف التام الذي يكون في وسط الآي - بعيد عن الصواب لما يأتي.

أما آية النمل فقوله تعالى فيها: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ يحتمل أن يكون من كلامه تعالى أتى به في ثنايا كلام بلقيس على أسلوب الاعتراض تصديقًا لها في دعواها السابقة وهي: ﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً﴾ [النمل آية: ٣٤].

ويحتمل أن يكون من كلام بلقيس جاءت به تأكيدًا لما وصفت من

حال الملوك بطريق الاعتراض التذييلي، وتقريرًا له بأن ذلك عادتهم المستمرة، التي لا يكادون ينفكون عنها، وعلى كلا الاحتمالين لا يمكن أن يكون الوقف على ﴿أَذِلَّةً﴾ تامًا كما لا يخفى.

وأما آية الفرقان فقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا﴾ [آية: ٢٩] فيه وجهان أيضًا:

الوجه الأول:

أن يكون من تمام كلام الظالم أُبَيّ بن خَلَف على أنه سمى خليله شيطانًا بعد وصفه بالإضلال الذي هو أخص الأوصاف الشيطانية. أو على أنه أراد بالشيطان إبليس؛ لأنه الذي حمله على مجالسة المضلين ومخالفة الرسول ﷺ بوسوسته وإغوائه، وعلى هذا الوجه لا يكون الوقف على ﴿جَآءَنِي﴾ تامًا؛ لأن ﴿وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا﴾ من جملة مقول القول.

الوجه الثاني:

أن يكون هذا القول من كلام الباري تبارك وتعالى والمراد بالشيطان - على هذا الوجه - إبليس؛ لأنه الذي حمله على الصداقة لذلك المضل، وعلى الكفر برسول الله ﷺ ثم خذله.

وعلى هذا الوجه لا يكون الوقف على ﴿جَآءَنِي﴾ تامًا أيضًا؛ لأن هذا القول: ﴿وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا﴾ - وإن من كلام الله تعالى - مقرر لمضمون ما قبله، ومؤكد لمعناه. فبينهما ارتباط

معنوي وثيق.

وأما آية الكهف: فلا يمكن أن يكون الوقف فيها على لفظ ﴿كَذَٰلِكَ﴾ تامًا أبدًا؛ لأن الكلام عن ذي القرنين لم ينته عند قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ فإن الآيات بعد لا تزال تتحدث عن أحواله وشئونه. اقرأ إن شئت قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا ﴿٩١﴾ ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ﴿٩٢﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [آية: ٩١- ٩٣] إلى آخر الآيات. فكيف يكون الوقف على ﴿كَذَٰلِكَ﴾ تامًا مع وثيق الصلة بين سابقه ولاحقه، وكمال الارتباط بين الآي بعضها مع بعض؟

وأما آية الصافات فلا يسوغ القول بأن الوقف فيها على ﴿وَبِٱلَّيْلِۚ﴾ [آية: ١٣٨] تام، إذ المخاطبون في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ﴾ [آية: ١٣٧] هم المخاطبون في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [آية: ١٣٨] وهم كفار مكة، ومع اتحاد المخاطبين في صدر الآية وعجزها لا يكون الوقف في أثنائها تامًا.

وأما قوله تعالى في سورة الزخرف: ﴿وَزُخْرُفًاۚ﴾ فلا يتأتى أن يكون الوقف عليه تامًّا مع وجود الإشارة في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ...﴾ إلخ [آية: ٣٥] فإن هذه الإشارة تعود على ما سبق مما دل عليه قوله تعالى قبلًا: ﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [آية: ٣٣] إلى آخر الآيات.

وبهذا البيان الدقيق يتضح اتضاحًا لا لبس فيه ولا غموض أن القول بأن الوقف على المواضع السالفة الذكر تام - قول يجافي الصواب ويجانب الحقيقة.

والتمثيل الصحيح للوقف التام الذي يكون في ثنايا الآي هو الوقف على ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ﴾ في سورة ص [آية: ٤٩]. وذلك أن ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ﴾ جملة من مسند إليه ومسند قصد بها الفصل بين ما قبلها وما بعدها فيؤتي بها للانتقال من قصة إلى قصة، ومن غرض إلى غرض، فبعد أن ذكر اللّه تعالى في الآيات السابقة طرفًا من قصص المرسلين السابقين: داود، سليمان، أيوب، إبراهيم، إسحاق، يعقوب، إسماعيل، اليسع، ذي الكفل، وذكر ما لقي كل منهم من أنواع البلاء، وصنوف الابتلاء تثبيتًا لقلب نبيه محمد ﷺ، أراد أن يذكر في الآيات الآتية ما أعده لعباده المتقين من حسن المرجع، وجزيل المثوبة، والنعيم المقيم، وما أعده للطاغين من سوء المنقلب والعذاب المهين فقال ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ﴾ [ص آية: ٤٩] فصلًا بين المقامين، وتمييزًا بين المقصدين. ففي الإتيان بهذه الجملة إيذان بأن نوعًا من الكلام قد تم، وسيشرع في بيان نوع آخر منه، وعلى هذا تكون الواو في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ﴾ [ص آية: ٤٩] للاستئناف، والجملة بعدها مستأنفة مسوقة لبيان مآل المتقين والطاغين، بعد بيان أحوال المرسلين المتقدمين. إذًا ليس ثَمَّ ارتباط لفظي ولا معنوي بين

الآيات السابقة لقوله تعالى: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ﴾ والآيات اللاحقة له، فحينئذ يكون الوقف على ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ﴾ تامًا، وهو في وسط الآية.

ومن أمثلة الوقف التام يكون في ثنايا الآية أيضًا - الوقف على كلمة ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ في قوله تعالى: ﴿ذلك الذي يبشر اللَّه عبادة الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾ سورة الشورى [آية: ٢٣] وذلك أن صدر الآية تضمن بشارة اللَّه عز وجل لعباده المؤمنين المطيعين بأن يكونوا في روضات الجنات. وعجزها تضمن أمر اللَّه تعالى نبيه محمدًا ﷺ أن يقول لقومه: لا أسألكم على ما أدعوكم إليه من الإيمان والطاعة إلا أن تؤدوا ما بيني وبينكم من القرابة. يعني: أنكم قومي، وأحق من أجابني وأطاعني، فإذا أبيتم ذلك فلا أقل من أن تحفظوا حق القربى، وتصلوا رحمي، ولا تتعرضوا لي بإيذاء.

فأنت ترى من هذه أن جملة ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا...﴾ إلخ [الشوري: ٢٣] لا ارتباط لها بما قبلها من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى المطابقي الخاص، فحينئذ يكون الوقف على الصالحات تامًا.

قال العلامة المرعشي:

إن قلت: قال الإمام الداني: الوقف التام عند تمام القصص وانقضائها. وهذا يدل على أن جمل القصة الواحدة متعلق بعضها

ببعض. فيلزم ألا يكون في أثناء قصة يوسف عليه الصلاة والسلام وشبهها وقف تام. مع أن الداني قال في سورة يوسف: الوقف على ﴿عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [آية: ٦] تام، وكذا الوقف على ﴿لَّخَٰسِرُونَ﴾ [آية: ١٤]، وعلى ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾ [آية: ١٥] مع أن هذه الوقوف في أثناء قصة يوسف، قلت: في سورة يوسف قصص متعددة متعلقة بيوسف. فقصة رؤياه تتم عند قوله: ﴿عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [آية: ٦] وقصة تدبير إخوته وتبعيده عن أبيه تتم عند قوله: ﴿لَّخَٰسِرُونَ﴾ [آية: ١٤] وقصة ما فعلوه به تتم عند قوله: ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾ [آية: ١٥] وهكذا إلى آخر ما يتعلق به عليه السلام. وتعد جميع القصص المتعلقة بيوسف في تلك السورة قصة واحدة، وحدة اعتبارية لا حقيقية، ولا يفهم مقاطع القصص في القرآن إلا الأفراد من العلماء انتهى.

* * *

القسم الرابع
الوقف الكافي

وهو الوقف على كلمة لم يتعلق ما بعدها بها ولا بما قبلها من حيث اللفظ، وتعلق بها أو بما قبلها من حيث المعنى. ويكون هذا الوقف في رءوس الآي، وفي وسطها، ومن أمثلته في رءوس الآي الوقف على كلمة ﴿يَعْقِلُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ سورة الحجرات [آية: ٤].

وإنما كان الوقف هنا كافيًا؛ لأن الآية بعدها وهي: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات آية: ٥] لا تعلق لها بما قبلها من حيث اللفظ باعتبارها جملة مستأنفة، ولها تعلق بما قبلها من حيث المعنى؛ لأن الآيات كلها مسوقة لبيان مقامه ﷺ - الرفيع - ومكانته السامية عند الله تعالى، وللحث على تعظيمه وتوقيره، وحفظ الأدب معه في الحديث والخطاب، فلا يرفع أحد صوته في مجلسه، ولا يخاطبه مخاطبة الند لنده، ولا يناديه من وراء حجرته بل يكون صوتهم في مجلسه أخفض من صوته، ويكون نداؤهم له بيا رسول الله بدلًا من يا محمد - وهكذا.

فنظرًا لوثيق الصلة بين معاني الآيات كان الوقف على ﴿يَعْقِلُونَ﴾ كافيًا.

ومن أمثلته في وسط الآي الوقف على ﴿نُفُوسِكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ﴾ سورة الإسراء: [آية: ٢٥] فالوقف على نفوسكم كاف؛ لأن قوله تعالى بعدها: ﴿إِن تَكُونُواْ صَٰلِحِينَ فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلْأَوَّٰبِينَ غَفُورًا﴾ جملة مستأنفة لا موضع لها من الإعراب وقعت جوابًا عن سؤال نشأ من الجملة قبلها فإنه تعالى لما أمر بالبر بالوالدين والإحسان إليهما، وحذر من عقوقهما كان لسائل أن يسأل: إذا بدرت من الإنسان بادرة، أو وقعت منه زلة فهل يكون ذلك من العقوق؟ فأجيب بقوله تعالى: ﴿إِن تَكُونُواْ صَٰلِحِينَ فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلْأَوَّٰبِينَ غَفُورًا﴾ [الإسراء: ٢٥] أي: إن تكونوا صادقين في البر بوالديكم وتوقيرهما، والحنو عليهما، والقيام بحقوقهما، والنأي عن عقوقهما، وبدرت منكم جفوة لهما أو زلة في حقهما واستغفرتم اللّه مما فرط منكم ورجعتم إلى والديكم تائبين طائعين فإن اللّه تعالى من رحمته بعباده يقبل توبتكم ويغفر لكم ما بدر منكم.

وبهذا البيان يتضح أن جملة ﴿إِن تَكُونُواْ صَٰلِحِينَ . . .﴾ إلخ مرتبطة بما قبلها معنى لا لفظًا. فحينئذ يكون الوقف على نفوسكم كافيًا.

وسمي الوقف على ما ذكر وأمثاله كافيًا للاكتفاء بـه عمـا بعـده – واستغنائه عنه – لعدم تعلقه به من جهة اللفظ وإن تعلق به من جهة المعنى.

ولا يتعين الوقف على الكلمة التي يعتبر الوقف عليها كافيًا، بل

يجوز وصلها بما بعدها نظرًا للتعلق المعنوي بينهما، وإن كان الوقف عليها أولى من وصلها بما بعدها باعتبار تمام الكلام، وعدم تعلقه بما بعده لفظًا.

وقد استدل الإمام الداني على جواز الوقف على الكافي بحديث ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: قال لي رسولُ اللَّه ﷺ: «**اقرأ علي**»، فقال له ابن مسعود: أقرأ عليك وعليك أنزل؟ قال ﷺ: «**إني أحبُّ أن أسمعَه مِنْ غيري**» قال ابن مسعود: فافتتحتُ سورة النساء فلما بلغتُ ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء آية: ٤١] قال لي: «**حَسْبُكَ**». فنظرتُ إليه فإذا عيناه تذرفان[1].

قال الداني:

فهذا دليل على جواز القطع على الكافي؛ لأن شهيدًا ليس من التام، بل هو متعلق بما بعده معنى؛ لأن المعنى: فكيف يكون حالهم إذا حصل هذا ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء آية: ٤٢] فما بعده متعلق بما قبله. والوقف التام ﴿حَدِيثًا﴾؛ لأنه انقضاء القصة، وهو آخر الآية الثانية. وقد أمر النبي ﷺ ابن مسعود أن يقطع على ﴿شَهِيدًا﴾ مع قربه من ﴿حَدِيثًا﴾، فدل ذلك دلالة واضحة على جواز القطع على الوقف الكافي.

* * *

(١) متفق عليه، البخاري (٤٥٨٢)، ومسلم (٨٠٠).

القسم الخامس
الوقف الحسن

وهو الوقف على كلمة تعلق ما بعدها بها أو بما قبلها تعلقًا معنويًا ولم يتعلق تعلقًا لفظيًا على الراجح، فلابد من ثبوت التعلق المعنوي في الوقف الحسن، وأما التعلق اللفظي فيكون منتفيًا فيه على الراجح. والتعلق المعنوي هو أن يكون ثَمَّ ارتباط من جهة المعنى بين الكلمة الموقوف عليها مع ما قبلها وبين ما بعدها.

وأما التعلق اللفظي فهو أن يكون هناك ارتباط بين الكلمة الموقوف عليها مع ما قبلها وبين ما بعدها من جهة الإعراب، كأن تكون الجملة التي بعد الكلمة الموقوف عليها في موضع رفع أو نصب أو جر على الخبرية، أو الوصفية، أو الحال، أو العطف، أو ما أشبه ذلك بشرط أن يكون ما قبلها كلامًا تامًا يفيد فائدة تامة.

ومما ينبغي أن يعلم أنه لا يلزم من وجود التعلق في المعنى التعلق في اللفظ. بخلاف التعلق في اللفظ فإنه يلزم منه وجود التعلق في المعنى.

وأزيدك إيضاحًا في بيان الوقف الحسن فأقول: تأمل في الجملة التي تلي الكلمة الموقوف عليها، فإذا كان فيها وجهان:

أحدهما: أن تكون استئنافية لا موضع لها من الإعراب جيء بها

تقريرًا لمضمون ما قبلها أو تعليلًا له، أو بيانًا لحكمته، أو نحو ذلك - وعلى هذا الوجه يكون الارتباط بينها وبين ما قبلها معنويًا لا لفظيًا.

والثاني: أن يكون لها موضع من الإعراب على الخبرية أو الصفة أو الحال أو نحو ذلك - وعلى هذا الوجه يكون الارتباط بينها وبين ما قبلها لفظيًا ومعنويًا، وكان الوجه الأول راجحًا على الوجه الثاني لسبب ما اقتضى رجحانه .

أقول:

إذا كانت الجملة بهذه المثابة سمي الوقف على الكلمة التي قبلها «حسنًا» ولا يتعين الوقف على الكلمة التي يسمى الوقف عليها حسنًا - بل يجوز الوقف عليها - وهو أولى نظرًا للوجه الأول الراجح، ويجوز وصلها بما بعدها نظرًا للوجه الثاني المرجوح.

ومن أمثلة الوقف الحسن: الوقف على كلمة ﴿وبرق﴾ في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾ سورة البقرة [آية: ١٩]. وذلك أن الجملة بعدها وهي ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ. . .﴾ إلخ مستأنفة لا موضع لها من الإعراب وقعت جوابًا عن سؤال نشأ من الجملة السابقة كأن سائلًا قال: فما يصنعون إذا أصابتهم تلك الشدة؟ فأجيب بقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ﴾ إلخ.

هذا هو الراجح في إعراب تلك الجملة، وهو ما جرى عليه

ورجحه المحققون من المفسرين، ومنهم العلامة الألوسي في روح المعاني، والحجة أبو حيان في البحر المحيط، وعبارته في البحر هكذا: والجملة من قوله تعالى ﴿يَجْعَلُونَ﴾ لا موضع لها من الإعراب؛ لأنها جواب سؤال مقدر، كأنه قيل فكيف حالهم مع مثل ذلك الرعد؟ فقيل: يجعلون، وقيل الجملة لها موضع من الإعراب، وهو الجر؛ لأنها في موضع الصفة لذوي المحذوف كأنه قيل جاعلين. وأجاز بعضهم أن تكون في موضع نصب على الحال من الضمير الذي هو الهاء في ﴿فِيهِ﴾ والراجع على ذي الحال محذوف نابت الألف واللام عنه والتقدير من صواعقه. انتهى. وعبارة الألوسي في روح المعاني لا تختلف عن عبارة أبي حيان في روحها ومعناها.

ومن أمثلته أيضًا الوقف على ﴿ءَالِهَةً﴾ في قوله تعالى: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ سورة يس: [آية: ٢٣]. وذلك أن الجملة الشرطية وهي: ﴿إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ . . .﴾ إلخ الآية فيها وجهان. الأول: أنها استئنافية لا محل لها من الإعراب سيقت لتعليل النفي الذي دلت عليه الهمزة فإنها للاستفهام الإنكاري الذي معناه النفي والتقدير: أنا لا أتخذ آلهة أعبدها من دون اللّه تعالى؛ لأنه تعالى إن أراد إنزال ضر بي فإن هذه الآلهة لا تنفعني شفاعتها - على فرض أن لها شفاعة - في دفع الضر عني، وليس لها قدرة تستطيع أن تخلصني بها من الضر، وهذا ترق من الأدنى للأعلى، فقوله تعالى: ﴿لَّا تُغْنِ عَنِّى

﴿شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـٔٗا﴾ [يس آية: ٢٣] دل على نفي جاه هذه الأصنام ونفي كرامتها عند اللَّه تعالى. وقوله: ﴿وَلَا يُنقِذُونِ﴾ [يس آية: ٢٣] دل على انتفاء قدرتها عن التخليص من شدة، وعبر عن انتفاء القدرة بانتفاء الإنقاذ؛ لأن انتفاء الإنقاذ نتيجة لانتفاء القدرة.

الوجه الثاني: أن الجملة الشرطية في محل نصب على أنها صفة لآلهة ورجح الوجه الأول على الوجه الثاني؛ لأن الوجه الثاني يوهم أن هناك آلهة لها جاه وكرامة عند اللَّه تعالى ولها قدرة تستطيع بها أن تخلص من الضر، وهذا خلاف الواقع.

وسمي هذا الوقف «حسنًا» باعتبار قوة الوجه المبيح للوقف وأرجحيته علي الوجه المعين للوصل.

* * *

القسم السادس
الوقف الصالح

وهو الوقف على كلمة تعلق ما بعدها بها أو بما قبلها تعلقًا معنويًا، وتعلق بها أو بما قبلها تعلقًا لفظيًا على الراجح، فلابد من ثبوت التعلق المعنوي في الوقف الصالح أيضًا وأما التعلق اللفظي فيكون ثابتًا فيه أيضًا على الراجح، وعلى هذا يتفق الوقفان الحسن والصالح في ثبوت التعلق المعنوي فيهما. ويفترقان في التعلق اللفظي؛ لأنه يكون منفيًا في الوقف الحسن على الراجح، وثابتًا في الوقف الصالح على الراجح.

وبيان ذلك أن الجملة التي تلي الكلمة الموقوف عليها إذا كان فيها الوجهان السابقان في الوقف الحسن ولكن كان الوجه الثاني وهو أن للجملة موضعًا من الإعراب لكونها في موضع الخبر أو الصفة أو الحال - إلى غير ذلك - راجحًا على الوجه الأول وهو أن الجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب.

أقول:

إذا كانت الجملة هكذا فالوقف على الكلمة قبلها يسمى وقفًا صالحًا، والأفضل وصل هذه الكلمة بما بعدها نظرًا للوجه الراجح وهو أن للجملة بعدها محلًا من الإعراب، ويجوز الوقف عليها

باعتبار الوجه المرجوح وهو استئناف الجملة بعدها، فيكون الوصل أرجح من الوقف.

ومن أمثلة الوقف الصالح، الوقف على كلمة ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا﴾ في سورة البقرة [آية: ٣٦]. وذلك أن جملة ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ المكونة من مبتدأ وخبر فيها وجهان: أصحهما - كما قاله العلامة السمين - أنها في محل نصب على الحال من الواو في ﴿اهْبِطُوا﴾ والتقدير اهبطوا متعادين. والثاني: أنها لا محل لها من الإعراب مستأنفة بقصد الإخبار بالعداوة. فحينئذ يكون وصل اهبطوا بالجملة بعدها أفضل من الوقف عليها وإن كان جائزًا.

ومن أمثلته أيضًا الوقف على كلمة ﴿وَعَصَيْنَا﴾ في قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ البقرة [آية: ٩٣]، وذلك أن جملة ﴿وَأُشْرِبُوا﴾ يحتمل أن تكون في محل نصب على الحال من فاعل ﴿قَالُوا﴾ بتقدير «قد» عند البصريين ومن غير تقديرها عند الكوفيين ويحتمل أن تكون معطوفة على جملة قالوا، ويحتمل أن تكون مستأنفة لا موضع لها من الإعراب جيء بها لمجرد الإخبار بذلك، ولكن هذا الوجه ضعفه النحوي الكبير أبو البقاء وعلل ضعفه بأن قوله تعالى: ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم...﴾ إلخ جواب لقولهم ﴿سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾، فيحسن ألا يكون بينهما أجنبي، فحينئذ يحسن وصل وعصينا بما بعدها نظرًا

للوجهين الأولين، ويجوز الوقف عليها نظرًا لوجه الاستئناف وإن كان ضعيفًا.

وسمي هذا الوقف «صالحًا»؛ لأن الكلمة صالحة للوقف عليها نظرًا للوجه المرجوح، وإن كان وصلها بما بعدها أفضل نظرًا للوجه الراجح.

* * *

القسم السابع
الوقف الجائز

وهو الوقف على كلمة تعلق ما بعدها بها أو بما قبلها تعلقًا معنويًا، وتعلق بها أو بما قبلها تعلقًا لفظيًا على سبيل الجواز، وبيان هذا أن الجملة التي تلي الكلمة الموقوف عليها إذا كان فيها الوجهان السابقان في الوقف الحسن، ولكن لم يترجح أحد الوجهين على الآخر بل كانا متساويين، فالوقف على هذه الكلمة يسمى «وقفًا جائزًا» بمعنى أن كلًا من الوقف والوصل جائز من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، فجواز الوقف باعتبار الوجه الأول وهو كون الجملة مستأنفة، وجواز الوصل باعتبار الوجه الثاني وهو كون الجملة في محل الخبر أو الحال أو الصفة إلى غير ذلك.

* * *

ومن أمثلة الوقف الجائز: الوقف على كلمة ﴿ٱلْعَذَابِ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ سورة البقرة [آية:٤٩]، وذلك أن جملة ﴿يُذَبِّحُونَ﴾ يحتمل فيها أن تكون في محل نصب على الحال من فاعل يسومونكم. وأن تكون استئنافية لاموضع لها من الإعراب وقعت جوابًا عن سؤال نشأ من جملة يسومونكم، كأن سائلًا قال: ما الذي ساموهم إياه؟ فأجيب بقوله تعالى: ﴿يُذَبِّحُونَ. . .﴾ إلخ، ولا مرجح

لأحد هذين الوجهين على الآخر، بل هما سواء.

ومن أمثلته أيضًا الوقف على كلمة ﴿حَسِيسَهَا﴾ في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا﴾ سورة الأنبياء [آية: ١٠٢]؛ لأن جملة ﴿وَهُمْ فِي مَا ٱشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَٰلِدُونَ﴾ يحتمل أن تكون في موضع نصب على الحال من فاعل يسمعون. وأن تكون مستأنفة لا موضع لها من الإعراب سيقت لبيان بعض أحوال أهل الجنة، وما هم فيه من نعيم خالد، وسرور دائم، لا انقضاء له ولا انقطاع. وسمي هذا الوقف «جائزًا» نظرًا لاستوائه مع مقابله وهو الوصل، وعدم رجحانه عليه.

* * *

القسم الثامن

وقف المعانقة، ويسمى وقف المراقبة

وهو أن يجتمع في آية كلمتان يصح الوقف على كل منهما، لكن إذا وقف على إحداهما امتنع الوقف على الأخرى.

* * *

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ سورة البقرة [آية:٢] فالكلمتان: ﴿رَيْبَ﴾ و﴿فِيهِ﴾ يصح الوقف على كل منها، لكن إذا وقف على كلمة ﴿رَيْبَ﴾ امتنع الوقف على كلمة ﴿فِيهِ﴾ بل يتعين وصلها بما بعدها، وإذا أريد الوقف على كلمة ﴿فِيهِ﴾ امتنع الوقف على كلمة ﴿رَيْبَ﴾ بل يتعين وصلها بكلمة ﴿فِيهِ﴾. فالقارئ مخير بين الوقف على الأولى أو الثانية، ولا يصح له الوقف عليهما معًا.

ومن أمثلته أيضًا: قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ سورة المائدة [آية: ٢٦] ففي هذه الآية كلمتان: وهما ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و﴿سَنَةً﴾ ويصح الوقف على كل منهما، لكن إذا وقف على ﴿عَلَيْهِمْ﴾ امتنع الوقف على ﴿سَنَةً﴾، بل يجب وصلها بما بعدها، وإذا أريد الوقف على ﴿سَنَةً﴾ امتنع على ﴿عَلَيْهِمْ﴾. فالقارئ مخير بين الوقف على إحدى الكلمتين، ولا يسوغ الوقف عليهما معًا.

قال العلامة المحقق ابن الجزري في النشر قد يجيزون الوقف على حرف، ويجيز آخرون الوقف على آخر، ويكون بين الوقفين مراقبة على التضاد. فإذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر كما أجاز الوقف على قوله ﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة آية: ٢] فإنه لا يجيزه على ﴿فِيهِ﴾ ، والذي يجيزه على ﴿فِيهِ﴾ لا يجيزه على ﴿لَا رَيْبَ﴾. وأول من نبه على المراقبة في الوقف الإمام الأستاذ أبو الفضل الرازي. انتهى.

وسمى هذا الوقف... وقف المعانقة... لمعانقة كل من الكلمتين الكلمة الأخرى، واجتماعهما معًا في موضع واحد. وسمي وقف المراقبة؛ لأن القارئ حال قراءته يراقب الموضع الذي اجتمع فيه هاتان الكلمتان ليقف على إحداهما، أو لأن السامع يرقب القارئ ويلاحظه حين قراءته ليعرف الكلمة التي يقف عليها وليرشده إلى الوقف على إحدى الكلمتين إذا وقف عليهما معًا.

* * *

القسم التاسع
الوقف القبيح

وتحته أنواع:

النوع الأول: الوقف على لفظ لا يفهم السامع منه معنى، ولا يستفيد منه فائدة يحسن سكوته عليها لشدة تعلقه بما بعده من جهتي اللفظ والمعنى معًا.

وذلك نحو الوقف على المبتدأ والابتداء بالخبر، والوقف على إنَّ أو إحدى أخواتها، أو على اسمها والبدء بخبرها، والوقف على كأن أو إحدى أخواتها أو على اسمها والبدء بخبرها. والوقف على المفعول الأول لفعل ينصب مفعولين والبدء بالمفعول الثاني، والوقف على فعل الشرط والبدء بجوابه، والوقف على المقسم به والابتداء بجواب القسم، والوقف على المنعوت والبدء بالنعت، وعلى المبدل منه والابتداء بالبدل، وعلى المؤكد - بفتح الكاف - والبدء بالمؤكد - بكسر الكاف - وعلى عامل الحال أو صاحبها والابتداء بالحال، وعلى المميز - بفتح الياء - والبدء بالتمييز، وعلى المستثنى منه والبدء بالمستثنى، وعلى الاسم الموصول والبدء بصلته، وعلى الفعل والبدء بمصدره، وعلى فعل الأمر والبدء بجوابه، وما إلى ذلك من الأوقاف التي لا تتم بها جملة، ولا يفهم

منها معنى فلا يسوغ الوقف عليها والابتداء بما بعدها.

النوع الثاني: الوقف الذي يفضي إلى إفساد المعنى، وتغير الحكم الشرعي، كالوقف على كلمة ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾ سورة النساء [آية: ١١]، وهي ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ...﴾ إلخ الآية فالوقف على لفظ ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾ يفيد أحد أمرين: إما اشتراك البنت في النصف مع أبوي الميت وإما أخذ الأبوين النصف أيضًا كالبنت وكلا الأمرين باطل، فإن الحكم الشرعي أن البنت تأخذ نصف التركة إذا انفردت كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ وأن لكل واحد من أبوي الميت السدس إذا وجد ولد للميت ذكرًا كان أم أنثى كما قال تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ والولد يتناول الذكر والأنثى. وعلى هذا يكون قوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ﴾ إلخ مستأنفًا لبيان ميراث الأصول بعد بيان ميراث الفروع. وحينئذ فالوقف إنما يكون على ﴿فَلَهَا النِّصْفُ﴾ ثم يبتدأ بقوله: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ...﴾ إلخ.

ونحو الوقف على ﴿وَالْمَوْتَى﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى﴾ سورة الأنعام [آية: ٣٦]. فإن الوقف عليه يفيد أن الموتى يستجيبون أيضًا مع الذين يسمعون، وليس المعنى كذلك، بل

المعنى أن موتى القلوب وهم المنكرون للبعث الجاحدون لليوم الآخر وما فيه من نعيم وعذاب لا يجيبون داعي الإيمان، ولا يسمعون له سماع انقياد وقبول، وسيبعثهم اللّه يوم القيامة ثم يجازيهم على كفرهم جزاء وفاقًا وعلى هذا يتعين الوقف على ﴿يَسْمَعُونَ﴾ ثم يبتدئ بقوله ﴿وَالْمَوْتَىٰ﴾ إلخ؛ لأن الواو فيه للاستئناف والجملة بعدها مستأنفة لبيان حال الكفار وجزائهم في الآخرة.

ومثل ذلك الوقف على كلمة ﴿لَهُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمُ الْحُسْنَىٰ ۚ وَالَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُ﴾ سورة الرعد [آية: ١٨]. فالوقف على هذه الكلمة يترتب عليه اشتراك الذين لم يستجيبوا للّه ولم يذعنوا لأحكامه مع الذين استجابوا له تعالى وأذعنوا لأوامره ونواهيه في الجزاء، ولا شك أن هذا الاشتراك باطل ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [ص آية: ٢٨] ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ ۚ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [الحشر آية: ٢٠].

ونحوه: الوقف على ﴿وَإِنْ يَعُودُوا﴾ في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا﴾ سورة الأنفال [آية: ٣٨]، فالوقف عليه يفيد تحقق الغفران للكافرين سواء انتهوا عن كفرهم، ورجعوا إلى ربهم، أم عادوا إلى الكفر، ورجعوا إلى التمرد والعناد. ولا يخفى بطلان هذا المعنى.

ومثل ذلك الوقف على ﴿وَإِن تَوَلَّوْا﴾ في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوا وَإِن تَوَلَّوْا﴾ سورة آل عمران [آية: ٢٠]. فإن هذا الوقف يترتب عليه التسوية في الاهتداء بين من أسلم ومن تولى عنه، وهذا المعنى بين الفساد.

ونحوه الوقف على ﴿كَفَرْتُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ﴾ سورة إبراهيم [آية: ٧]، فإن الوقف عليه يوهم أن وعد الله تعالى بزياة النعيم للكافرين عام سواء شكروا الله تعالى على نعمه فآمنوا به وبرسله، أم استمروا على كفرهم وضلالهم. وهذا واضح البطلان.

فينبغي للقارئ أن يقف على ﴿الْحُسْنَىٰ﴾ في سورة الرعد [آية: ١٨]، وعلى ﴿سَلَفَ﴾ في الأنفال [آية: ٣٨]، وعلى ﴿اهْتَدَوا﴾ في آل عمران [آية: ٢٠]، وعلى ﴿لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ في إبراهيم [آية: ٧]. تقريرًا للحقائق، ودفعًا لتوهم المعاني الفاسدة.

النوع الثالث: الوقف الذي يوهم اتصاف الله تعالى بما يتقدس عنه ذاته، وتتبرؤ منه صفاته، ويفهم مستحيلًا في حقه تعالى، كالوقف على قوله تعالى: ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾ سورة البقرة [آية: ٢٥٨]. فهذا الوقف يوهم اشتراك الله مع الكافر في البهت وهو الانقطاع والحَيْرة. وهو تعالى منزه عن ذلك. فالوقف على ﴿كَفَرَ﴾. أو وصله بآخر الآية.

ونحوه: الوقف على قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ﴾ سورة النحل [آية: ٦٠] فهو يفيد أن لله مثل السوء، وهو سبحانه له المثل الأعلى.

ومثل ما تقدم في القبح:

الوقف على ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي﴾ سورة القصص [آية: ٥٠]، وسورة غافر [آية: ٢٨]. فهذا الوقف يدل على أن الله تعالى لا يهدي أحدًا؛ لأن حذف المعمول يؤذن بالعموم، وهذا معنى فاسد. وذلك أن المراد بالهداية في الآيتين المذكورتين، الهداية الخاصة وهي توفيق القلب وشرح الصدر بالإيمان الذي ينبعث منه العمل الصالح. وهي بهذا المعنى منحة ربانية، يهبها الله عز وجل من يشاء من عباده كما قال تعالى لنبيه محمد ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ سورة القصص [آية: ٥٦] وقد مضت سنته تعالى مع عباده أنه لا يمنح هذه الهداية الخاصة من ظلم نفسه، وآثر طريق الغي على طريق الهدى، وأسرف في العناد والكذب، كما قال تعالى في الآية الأولى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص آية: ٥٠] وفي الآية الثانية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾ [غافر آية: ٢٨] فيجب على القارئ أن يقف على ﴿السَّوْءِ﴾ في آية النحل [آية: ٦٠]. أو يصل إلى الأعلى أو إلى آخر الآية. وأن يصل ﴿يَهْدِي﴾ بما بعده من قوله تعالى ﴿الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾

أو ﴿مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾ حتى لا يوقع السامع في المعنى الفاسد، والوهم الباطل، فإن لم يفعل أثم، ووقع في الخطأ الفاحش، والخطل البغيض، فإن تعمد الوقف على ما تقدم وما شابهه وقصد المعنى الفاسد خرج من ربقة الإسلام والعياذ بالله تعالى.

قال في «نهاية القول المفيد»: ومثل ذلك في القبح: الوقف على الأسماء التي تبين نعوتها حقائقها. كالوقف على ﴿لِّلْمُصَلِّينَ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ سورة الماعون [آية:٤]؛ لأن المصلين اسم ممدوح محمود لا يليق به التوعد بالويل، وإنما خرج من جملة الممدوحين بنعته المتصل به وهو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [آية: ٥] انتهى.

ومما هو أدخل في الشناعة، وأعمق في البشاعة: الوقف على لفظ ﴿إِلَٰهٍ﴾ في ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ سورة آل عمران [آية: ٦٢]، وفي ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ في سورة محمد ﷺ [آية: ١٩] ونحو ذلك. والوقف على ﴿لَا يَعْلَمُهَا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ سورة الأنعام [آية: ٥٩]. والوقف على الغيب في قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ سورة النمل [آية: ٦٥]، والوقف على كلمة ﴿أَرْسَلْنَاكَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ سورة الأنبياء [آية:١٠٧].

والوقف على ﴿وَالْإِنسَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ

إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ سورة الذاريات [آية:٥٦]، ولا يخفى على من عنده أدنى مسكة من عقل، أو أثارة من تفكير وجه القبح والشناعة في الأوقف السابقة وما ماثلها، فعلى القارئ الفطن أن يتجنبها، ويتحرز منها ما استطاع إلى ذلك سبيلًا. وإلا اقترف إثمًا كبيرًا، وذنبًا جسيمًا. فلو تعمدها، وقصد معناها كفر في الحال. نعوذ بالله تعالى من ذلك.

وهذه الأقسام التسعة التي شرحناها لك آنفًا خاصة بالوقف الاختياري - بالياء المثناة التحتية - وهو المراد بالوقف عند الإطلاق: بمعنى أنه إذا ذكر لفظ وقف، أو إذا قيل يوقف على كذا، أو الوقف على كذا تام، أو كاف، أو حسن إلى آخر الأقسام - كان المراد به الوقف الاختياري - وهو الذي يعمد القارئ إليه لذاته بمحض اختياره وإرادته نتيجة ملاحظته معاني الآيات، ومواقع الكلمات، واتساق الجمل، وتناسق العبارات.

وأما الوقف الاضطراري:

فهو الذي يضطر القارئ إليه اضطرارًا بسبب انقطاع نفسه، أو ضيقه، أو عجزه عن القراءة، أو نسيانه، أو غلبه نوم، أو عطاس، أو عروض أي عذر من الأعذار التي لا يتمكن معها من وصل الكلمات بعضها ببعض حتى يقف على ما يصلح الوقف عليه، فحينئذ يجوز له الوقف على آية كلمة وإن لم يتم المعنى. كأن يقف على مبتدأ، أو

اسم موصول، أو اسم شرط، لكن يجب عليه أن يبتدئ من الكلمة التي وقف عليها إن صلح الابتداء بها. وإلا ابتدأ من كلمة قبلها يصلح الابتداء بها.

وفي القرآن الكريم كلمات تعلق ما بعدها بها وبما قبلها تعلقًا لفظيًا ومعنويًا، وهذا يقتضي منع الوقف عليها، ولكن يكون هناك سبب يقتضي الوقف عليها فيعمل به.

* * *

ومن أمثلة ذلك: كلمة ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿لِّتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ سورة الفتح [آية:٩]، فكلمة وتسبحوه معطوفة على لتؤمنوا. فحينئذ يكون بينها وبين ما قبلها ارتباط لفظي ومعنوي. وهذا يقتضي منع الوقف على ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾ ويجب وصلها بما بعدها. ولكن لما كان وصلها بما بعدها يوهم خلاف المراد وهو رجوع الضمير في وتسبحوه إلى النبي ﷺ - وهو في الحقيقة راجع للّه تعالى إذ التسبيح والتقديس خاص به سبحانه - يوقف على ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾، دفعًا للإيهام، وتقريرًا للحقيقة، وتنبيهًا على أن الضمير في وتسبحوه راجع إلى اللّه عز وجل.

ومن الأمثلة أيضًا: كلمة ﴿كَبِيرٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ سورة البقرة: [آية:٢١٧]. وذلك أن قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ...﴾ إلخ من جملة مقول القول وهو ﴿قُلْ﴾

فيكون بين هذه الجملة وبين ما قبلها ارتباط لفظي ومعنوي. وهذا يقتضي منع الوقف على ﴿كَبِيرٌ﴾ ووجوب وصله بما بعده.

ولكن لما كان وصله بما بعده يوهم خلاف المراد وهو أن يكون قوله: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ...﴾ إلخ معطوفًا على كبير، يوقف على ﴿كَبِيرٌ﴾ دفعًا للإيهام، وتقريرًا للحقيقة، وهي أن قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ﴾ مبتدأ و﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ﴾ معطوف عليه و﴿وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ﴾ معطوف عليه أيضًا، وقوله: ﴿أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ خبر عن المبتدأ وما عطف عليه. وذلك أن المشركين لما عيروا المسلمين بأنهم قتلوا في الشهر الحرام رد الله تعالى على المشركين بأن القتال في الشهر الحرام كبير، ولكن ما ارتكبه المشركون من الصد عن سبيل الله، والكفر به سبحانه، وإخراج المسلمين من ديارهم - أكبر عند الله من قتال المسلمين في الشهر الحرام، على أن قتال المسلمين في الشهر الحرام كان خطأ غير مقصود.

ومن الأمثلة أيضًا: كلمة ﴿وَٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ سورة الأحزاب [آية:٣٧]. وذلك أن قوله تعالى: ﴿وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ [الأحزاب آية: ٣٧] معطوف على ﴿تَقُولُ﴾. داخل معه في حيز الظرف وهو ﴿وَإِذْ﴾ فحينئذ يكون بين هذه الجملة وبين ما قبلها علاقة وثيقة في اللفظ والمعنى وهذا يقتضي منع الوقف على ﴿وَٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ ويحتم وصله بما بعده، ولكن

وصله بما بعده يوهم خلاف المعنى المقصود، وهو أن يكون قوله: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ خطابًا من النبي ﷺ للذي أنعم اللَّه وأنعم النبي ﷺ عليه وهو زيد بن حارثة الذي كان مملوكًا لرسول اللَّه ﷺ ثم أعتقه وتبناه. والحقيقة أنه خطاب موجه من اللَّه تعالى لنبيه ﷺ، فيوقف على ﴿وَٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ دفعًا لهذا الوهم الباطل، وتقريرًا للحقيقة، وتنبيهًا على أن الخطاب من اللَّه لرسوله لا من رسوله لعبده زيد بن حارثة.

إلى غير ذلك من الدواعي والأسباب التي تبرر الوقف على موضع لا تجيز القواعد العامة الوقف عليه.

ولما كانت هذه الدواعي متنوعة ومتعددة لا يمكن حصرها، ولا تندرج تحت قاعدة معينة مضبوطة - لم نضع اسمًا خاصًا للوقوف الناتجة عنها.

* * *

مذاهب العلماء في الوقف على رءوس الآي

رأس الآية: هو آخر كلمة فيها نحو: ﴿ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، ﴿عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٧]، ﴿ٱلْمَـَٔابِ﴾ [آل عمران: ١٤]، ﴿وَكِيلًا﴾ [النساء: ١٠٩]، ﴿عَجَبًا﴾ [الجن: ١]، ﴿حَيًّا﴾ [يس: ٧٠]، ﴿هَوَىٰ﴾ [النجم: ١].

وقد اختلف علماء الإسلام في الوقف على رءوس الآي على أربعة مذاهب:

المذهب الأول:

جواز الوقف عليها، والابتداء بما بعدها مطلقًا مهما اشتد تعلقها بما بعدها، وتعلق ما بعدها بها، كالوقف على قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ والابتداء بقوله تعالى: ﴿عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ سورة الحجر [آية: ٩٢- ٩٣] وعلى قوله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ﴾ والابتداء بقوله ﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ﴾ سورة العلق [آية: ٩ - ١٠] حتى ولو كان الوقف عليها يؤدي إلى معنى فاسد، كالوقف على ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ سورة الماعون [آية: ٤] فإن الوقف على ﴿لِّلْمُصَلِّينَ﴾ وهو رأس آية يفهم منه أن اللّه تعالى توعد المصلين بالويل والهلاك، وهذا المعنى غير المراد من الآية.

أو كان الوقف على رأس الآية سائغًا ولكن الابتداء بما بعدها يفضي إلى معنى باطل. كالوقف على ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ﴾ والابتداء بقوله: ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ﴾ فإن هذا الابتداء يؤدي إلى ثبوت الولد للَّه تعالى تنزه عن ذلك وتقدس. والآية من سورة الصافات [رقم: ١٥١ - ١٥٢] فالوقف على رءوس الآي على هذا المذهب سائغ مطلقًا مهما كان من تعلق، ومهما ترتب عليه من فساد في المعنى.

وقد اختار هذا المذهب الإمام البيهقي في شعب الإيمان، وكذا غيره من العلماء، واشتهر هذا المذهب عن أكثر أهل الأداء.

والذين ينتحلون هذا المذهب يعتبرون الوقف على رءوس الآي مطلقًا سنة يثاب القارئ على فعلها. واستدل لهذا المذهب بما رُوي عن أم سَلَمَةَ زَوْجِ النبي ﷺ أنها قالت: كان رسول اللَّه ﷺ إذا قرأ يُقطِّعُ قراءتَه آيةً آيةً. يقول: بسم اللَّه الرحمن الرحيم ثم يقف. ثم يقول: الحمد للَّه رب العالمين. ثم يقف. ثم يقول: الرحمن الرحيم. ثم يقف. الحديث أخرجه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وغيرهم[١].

ووجه دلالة الحديث على هذا المذهب أن رسول اللَّه ﷺ قد وقف على العالمين، وعلى الرحيم، ففصل بين الموصوف وصفاته

(١) أخرجه أحمد (٦/ ٣٠٢، ٣٢٣) وأبو داود (٤٠٠١) والترمذي (٢٩٢٧)، وصححه الحاكم (٢/ ٢٣١، ٢٣٢).

مع ما بينهما من وثيق الصلة، ووشيج الارتباط. قال بعض العلماء - وهو من أنصار هذا المذهب - : الأفضل الوقف على رءوس الآيات وإن تعلقت بما بعدها. إذ اتباع هدي رسول الله ﷺ وسنته أولى. انتهى.

واستدل لهذا المذهب أيضًا بأن رءوس الآي بمنزلة فواصل السجع في النثر، وبمنزلة القوافي في الشعر من حيث إنها محال الوقف.

المذهب الثاني:

جواز الوقف على رءوس الآي والابتداء بما بعدها إن لم يكن ارتباط لفظي بينها وبين ما بعدها، أو لم يكن في الوقف عليها أو الابتداء بما بعدها إيهام خلاف المراد. فإن كان هناك ارتباط لفظي بين رأس الآية وبين ما بعده نحو ﴿أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ﴾ سورة المطففين [آية: ٤]. فإنه يجوز للقارئ أن يقف عليه عملًا بحديث أم سلمة السابق ولكن ينبغي له أن يرجع فيصله بما بعده وهو ﴿لِيَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [آية: ٥] مراعاة للتعلق اللفظي وحينذاك يكون قد جمع بين العمل بالحديث وملاحظة التعلق اللفظي.

وإذا كان الوقف على رأس الآية صحيحًا لا يوهم شيئًا ولكن الابتداء بما بعده يوهم معنى فاسدًا كالوقف على ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ﴾ سورة الصافات [آية: ١٥١] والبدء بقوله تعالى: ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ﴾

فإنه يجوز للقارئ الوقف على رأس الآية عملًا بالحديث السابق، ولكنه - بعد الوقف على رأس الآية - يتعين عليه أن يرجع فيصله بما بعده دفعًا لتوهم المعنى الباطل وتنبيهًا على المعنى المراد.

وأما إذا كان الوقف على رأس الآية يوهم معنى فاسدًا كالوقف على ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ فلا يجوز الوقف عليه حينئذ، بل يتعين وصله بما بعده، دفعًا لتوهم المعنى الفاسد، ومسارعة إلى بيان المعنى المقصود.

المذهب الثالث:

جواز السكت بلا تنفس على رأس كل آية بناء على أن السكت يجوز في رءوس الآي مطلقًا سواء صحت الرواية به أم لا حال الوصل لقصد البيان أي: بيان أنها رءوس آي.

ومستند هذا المذهب ما ذكره الإمام أبو عمرو الداني في كتابه «المكتفى في الوقف والابتدا» حيث قال: «حدثنا فارس بن أحمد المقري، قال حدثنا جعفر بن محمد الدقان، قال حدثنا عمر بن يوسف، قال حدثنا الحسين بن شيرك، قال حدثنا أبو حمدون، قال حدثنا اليزيدي عن أبي عمرو بن العلاء البصري أنه كان يسكت عند رأس كل آية. وكان يقول: إنه أحب إلي إذا كان رأس آية أن يسكت عنده. انتهى. وقد حمل أصحاب هذا المذهب الوقف في حديث أم سلمة على السكت.

وأقول:

إن هذا الأثر المروي عن أبي عمرو البصري لا يصلح سندًا لهذا المذهب؛ لأن المتقدمين كثيرًا ما يذكرون لفظي السكت والقطع ويريدون بهما الوقف، فهذه الألفاظ الثلاثة: القطع، السكت، الوقف، في لسان المتقدمين من علماء القراءة بمعنى واحد. ولم يفرق بين معاني هذه الألفاظ الثلاثة إلا المتأخرون.

وبناء على هذا يكون المراد بالسكت في هذا الأثر الوقف فلا يكون فيه دليل لهذا المذهب. وحمل الوقف في حديث أم سلمة على السكت خلاف الظاهر. لهذا كان هذا المذهب في غاية الضعف عند عامة القراء وأهل الأداء.

* * *

المذهب الرابع:

أن حكم الوقف على رءوس الآيات كحكمه على غيرها مما ليس برأس آية، فحينئذ ينظر إلى ما بعد رأس الآية من حيث التعلق وعدمه. فإن كان له تعلق لفظي برأس الآية فلا يجوز الوقف على رأس الآية، وإن لم يكن له به تعلق لفظي جاز الوقف.

وقد عرفت مما سبق أن التعلق اللفظي يلزمه التعلق المعنوي ولا عكس.

فليس ثَمَّ فرق بين رأس الآية وغيره من حيث الوقف وعدمه على

هذا المذهب، ولهذا وضع أصحاب هذا المذهب علامات الوقف المختلفة فوق رءوس الآي كما وضعوها فوق غيرها مما ليس برأس آية.

وأيضًا منعوا الوقف على رأس بعض الآيات بالنسبة لقراءة، وأجازوه بالنسبة لأخرى.

* * *

ومن أمثلة ذلك: لفظ ﴿وَٱلۡـَٔاصَالِ﴾ في قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡـَٔاصَالِ﴾ سورة النور [آية:٣٦] فهو رأس آية ولكن لا يجوز الوقف عليه بالنسبة لقراءة «يسبح» بكسر الباء وهي قراءة الجمهور نظرًا للتعلق اللفظي، وهو أن لفظ رجال في قوله تعالى: ﴿رجال لا تلهيهم تجارة...﴾ إلخ فاعل لقوله يسبح. ويجوز الوقف عليه بالنسبة لقراءة «يسبح» بفتح الباء وهي قراءة ابن عامر وشعبة، لعدم التعلق اللفظي؛ لأن «رجال» - على هذه القراءة - يكون خبرًا لمبتدأ محذوف والتقدير: هم رجال.

ومن الأمثلة أيضًا لفظ ﴿ٱلۡحَمِيدِ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ﴾ سورة إبراهيم: [آية:١] فهو رأس آية، ولكن لا يصح الوقف عليه بالنسبة لقراءة «اللَّه الذي» بجر الهاء من لفظ الجلالة وهي قراءة معظم القراء نظرًا للتعلق اللفظي، وهو أن لفظ الجلالة على هذه القراءة بدل من لفظ العزيز أو بيان له. ويجوز الوقف عليه بالنسبة لقراءة ﴿الله الذي﴾ برفع الهاء من لفظ الجلالة وهي قراءة

نافع وأبي جعفر وابن عامر، لعدم التعلق اللفظي؛ لأن لفظ الجلالة – على هذه القراءة – يكون مبتدأ خبره الاسم الموصول بعده، أو خبرًا لمبتدأ محذوف والتقدير: «هو اللّه الذي». وهذا مذهب علماء الوقف كالإمام أبي عبد اللّه محمد بن طيفور السجاوندي، والعلامة الشيخ أبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني، والعلامة المحقق شيخ الإسلام الشيخ زكريا الأنصاري، والشيخ الجليل أحمد ابن عبد الكريم الأشموني.

وعلى مذهب هؤلاء تتحقق في رءوس الآي أقسام الوقف التسعة التي ذكرناها سابقًا.

وهاك هذه الأقسام وأمثلتها في رءوس الآي.

القسم الأول:

وقف السنة: ومن أمثلته: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ سورة الرعد [آية:١٧] ﴿لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ سورة القدر [آية:٣].

* * *

القسم الثاني:

الوقف اللازم: وتقدم أنه الوقف على كلمة لو وصلت بما بعدها لأوهم وصلها معنى فاسدًا، وتقدمت أمثلته في غير رءوس الآي.

ومن أمثلته في رءوس الآي الوقف على الظالمين . . . في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ

﴿إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ سورة البقرة [آية:١٤٥]. فالوقف على الظالمين لازم – وهو رأس آية – لأنه لو وصل بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ [آية:١٤٦] لتوهم أن الاسم الموصول صفة للظالمين وليس كذلك بل هو مبتدأ خبره جملة ﴿يَعْرِفُونَهُۥ﴾ والمقصود به مدح الذين آمنوا من أهل الكتاب كعبد اللَّه بن سلام وأصحابه.

ومن الأمثلة أيضًا الوقف على النار في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ﴾ سورة غافر [آية:٦] فالوقف على النار – وهو رأس آية – لازم؛ لأنه لو وصل بقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ...﴾ إلخ [غافر آية: ٧] لتوهم أن الاسم الموصول صفة لأصحاب النار وليس كذلك بل هو مبتدأ خبره جملة ﴿يُسَبِّحُونَ﴾ والمقصود من الآية بيان أحوال حملة العرش وموقفهم بإزاء المؤمنين من البشر.

* * *

القسم الثالث:

الوقف التام: وتقدم تعريفه وذكر أمثلته في رءوس الآي وغيرها عند بيان الأقسام التسعة، فارجع إليها إن شئت ومنها: ﴿مُّبِينٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿بَلِ ٱلظَّـٰلِمُونَ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ سورة لقمان [آية: ١١] و﴿حِينٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَمَتَّعْنَـٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [الصافات: آية: ١٤٨].

* * *

القسم الرابع:

الوقف الكافي: وسبق أنه الوقف على كلمة لم يتعلق ما بعدها بها ولا بما قبلها من حيث اللفظ، وتعلق بها أو بما قبلها من حيث المعنى.

ومن أمثلته في رءوس الآي الوقف على «تبذيرًا» في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا﴾ سورة الإسراء [آية: ٢٦]. فإن جملة ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾ [آية: ٢٧] لا محل لها من الإعراب استئنافية مسوقة لتعليل النهي عن التبذير، فلها تعلق بما قبلها معنى لا لفظًا.

***

القسم الخامس:

الوقف الحسن: وهو الوقف على كلمة تعلق ما بعدها بها أو بما قبلها في المعنى، ولم يتعلق في اللفظ على الراجح. ومن أمثلته في رءوس الآي: الوقف على ﴿أَمَدًا﴾ في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا﴾ سورة الجن: [آية: ٢٥]. فإن قوله تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ﴾ [الجن آية: ٢٦] فيه ثلاثة أوجه:

الأول: أنه خبر مبتدأ مضمر، والتقدير: هو عالم الغيب.

الثاني: أنه بدل من ربي.

الثالث: أنه بيان له. وعلى الوجه الأول يكون الارتباط معنويًا فقط، وعلى الوجهين الآخرين يكون معنويًا ولفظيًا. ولكن قال

العلامة الألوسي: ويأبى هذين الوجهين الفاء في قوله تعالى: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن آية: ٢٦]. إذ يكون النظم القرآني حينئذ: أم يجعل له عالم الغيب أمدًا فلا يظهر على غيبه أحدًا، ولا يخفى ما في هذا التركيب من الإخلال والتهافت. انتهى.

وبناء على هذا يكون الوجه الأول راجحًا على الوجهين الآخرين. إذ لا يترتب عليه من الضعف ما ترتب عليهما، فحينئذ يكون الوقف على ﴿أَمَدًا﴾ - وهو رأس آية - حسنًا.

* * *

القسم السادس:

الوقف الصالح: وهو الوقف على كلمة تعلق ما بعدها بها أو بما قبلها معنى، وتعلق بها أو بما قبلها لفظًا على الراجح، ومن أمثلته في رءوس الآي الوقف على ﴿تَعْبُدُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ سورة الصافات [آية: ١٦١] وذلك أن الواو في ﴿وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ للعطف وما اسم موصول معطوف على الضمير في فإنكم، وما: في ﴿مَآ أَنتُمْ﴾ نافية، وجملة ﴿مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَٰتِنِينَ﴾ [آية: ١٦٢] في محل رفع على أنها خبر إن. وجوز أن تكون الواو في ﴿وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ للمعية. و﴿مَآ﴾ في موضع نصب على المفعول معه. ولدلالتها على معنى المقارنة سدت مسد خبر إن والتقدير فإنكم وآلهتكم التي تعبدونها من دون اللَّه تعالى قرناء لا تزلون عنها، ولا تنفكون عن عبادتها، وهذا التعبير كقولهم:

إن كل رجل وضيعته. إن كل ثوب وثمنه. وعلى هذا الوجه تكون جملة ﴿مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَٰتِنِينَ﴾ مستقلة لا علاقة لها بما قبلها لفظًا وإن تعلقت معنى، والوجه الأول أرجح كما قاله كثير من المفسرين.

* * *

القسم السابع:

الوقف الجائز: وهو الوقف على كلمة تعلق ما بعدها بها أو بما قبلها في المعنى قطعًا. وجاز تعلقه لفظًا من غير ترجيح. ومن أمثلته في رءوس الآي الوقف على ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ في قوله تعالى: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ سورة آل عمران [آية: ١٣٣] وذلك أن الاسم الموصول في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِى ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ الآية [آية: ١٣٤]. يحتمل أن يكون في محل جر على أنه نعت للمتقين، أو بيان له، أو بدل منه، وأن يكون في محل نصب على إضمار فعل. تقديره أمدح مثلًا، وأن يكون في موضع رفع على إضمار مبتدأ تقديره هم، وهذه الاحتمالات كلها متساوية لا مرجح لأحدها على الآخر.

* * *

القسم الثامن:

وقف المراقبة: وسبق تعريفه وأمثلته في أقسام الوقف، ومن أمثلته في رءوس الآي كلمة ﴿ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ سورة المائدة [آية: ٣١] مع كلمة ﴿ذَٰلِكَ﴾ في قوله تعالى:

﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾ [المائدة آية: ٣٢] فيصح الوقف على كلتا الكلمتين على سبيل البدل بمعنى أنه إذا وقف على الأولى تعين وصل الثانية بما بعدها، وإذا أريد الوقف على الثانية تعين وصل الأولى بها، ولا يسوغ الوقف عليهما معًا.

القسم التاسع:

الوقف القبيح: وسبق تعريفه وبيان أمثلته في ذكر أقسام الوقف، ومن أمثلته في رءوس الآي: الوقف على كلمة ﴿هَوَىٰ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ سورة النجم [آية: ١]. لما فيه من الفصل بين القسم وجوابه. والوقف على: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ سورة الماعون [آية: ٤] لما فيه من إيهام المعنى الفاسد وهو توعد المصلين بالويل. والوقف على ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ﴾ سورة الصافات [آية: ١٥١] لما في الابتداء بقوله: ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ﴾ [آية: ١٥٢] من إيهام معنى يتنزه الله تعالى عنه.

وقد أجاب أصحاب هذا المذهب عن حديث أم سلمة بجوابين:

الأول:

أن سنده غير متصل، قال العلامة الشوكاني في نيل الأوطار: وقد أعل الطحاوي الخبر بالانقطاع فقال: لم يسمعه ابن أبي مليكة من أم سلمة، واستدل على ذلك برواية الليث عن ابن أبي مليكة عن يعلى ابن مملك عن أم سلمة، ولكن قال العلامة الحافظ بن حجر: وهذا

الذي أعل به ليس بعلة، فقد رواه الترمذي من طريق ابن أبي مليكة عن أم سلمة بلا واسطة، وصححه ورجحه على الإسناد الذي فيه يعلى بن مملك. انتهى من الشوكاني.

الجواب الثاني:

أن مقصود الرسول ﷺ من الوقف على رءوس الآي بيان جواز الوقف عليها، وتعليم الصحابة الفواصل.

قال المحقق الجعبري: إن الاستدلال بهذا الحديث على سنية وقف الفواصل لا دلالة فيه على ذلك؛ لأنه إنما قصد به إعلام الفواصل، وقد جهل قوم هذا المعنى وسموه وقف السنة. إذ لا يسن إلا ما فعله النبي ﷺ تعبدًا، ولكن هو وقف بيان. انتهى.

ونقل صاحب نهاية القول المفيد عن الحافظ العسقلاني أنه تعقب الاستدلال بالحديث على سنية الوقف على رءوس الآي. ثم قال الحافظ: والأظهر أنه عليه الصلاة والسلام إنما كان يقف ليبين للمستمعين رءوس الآي، ولو لم يكن لهذا لما وقف على العالمين، ولا على الرحيم، لما في الوقف عليهما من قطع الصفة عن الموصوف. ولا يخفى ما في ذلك. انتهى. من نهاية القول المفيد.

* * *

والحاصل: أن في الوقف على رءوس الآي أربعة مذاهب.

المذهب الأول:

جواز الوقف عليها والابتداء بما بعدها مطلقًا سواء كان هناك تعلق لفظي أم لا، وسواء كان الوقف عليها، أو في البدء بما بعدها إيهام خلاف المراد أم لا.

المذهب الثاني:

جواز الوقف عليها، والابتداء بما بعدها إن لم يكن هناك تعلق لفظي، فإن كان تعلق لفظي يوقف عليها، ثم توصل بما بعدها وإذا كان الوقف عليها يؤدي إلى معنى فاسد لا يصح الوقف عليها بل توصل بما بعدها، وإذا كان الوقف عليها لا يوهم شيئًا ولكن البدء بما بعدها يفضي إلى معنى فاسد يوقف عليها ثم يتعين وصلها بما بعدها.

المذهب الثالث:

جواز السكت عليها بلا تنفس.

المذهب الرابع:

أن حكم الوقف عليها كحكم الوقف على غيرها مما ليس رأس آية.

وقد عرفت أصحاب كل مذهب، وأدلتهم، وما ورد عليهم وبالله وحده التوفيق.

وأرجح المذاهب في نظري هو المذهب الرابع؛ وذلك أن معاني الآيات، وسمو بلاغتها، وسر إعجازها، ورصانة أساليبها، وقوة

عباراتها - كل ذلك لا يستبين ولا يتضح إلا بربط الجمل، وجمع شملها، وتعانق كلمها، وضم المسند إلى المسند إليه، والجواب إلى شرطه، والمقسم عليه إلى المقسم به، والمعمول إلى عامله، والمتعلق إلى متعلقه، والحال إلى صاحبه، والتمييز إلى مميزه، والمستثنى إلى المستثنى منه، والمؤكَّد إلى المؤكِّد، والبدل إلى المبدل منه، والنعت إلى المنعوت، وهكذا.

وتعمد الوقف على رءوس الآي مطلقًا - كثيرًا ما يترتب عليه الفصل بين هذه المذكورات. ولا شك أنه ينجم عن هذا الفصل عدم فهم المعنى المراد، وتفكك النظم القرآني الجليل، وذهاب ما في الآي من جمال وروعة، وما في الأساليب القرآنية من رصانة وجودة، وما في التراكيب من جزالة ودقة.

وأما ما استند إليه أصحاب المذاهب الثلاثة من حديث أم سلمة السابق - ولا مستند لهم غيره - فلا يؤيد مدعاهم، ولا يعضد مذهبهم، للأمور الآتية:

الأول:

أن في إسناده علة وغرابة، وتصحيح الحافظ ابن حجر له من بعض الطرق لا ينفي عنه العلة والغرابة من باقي الطرق. والحديث لا ينهض للاحتجاج به إلا إذا سلم من جميع العلل، والغرابة، خصوصًا إذا احتج به على ما يتعلق بألفاظ القرآن الكريم.

الثاني:

أن الحديث ليس فيه دلالة على أن وقف الرسول ﷺ على رءوس الآيات كان لبيان أن الوقف عليها من السنن التي يثاب المكلف على فعلها، بل يحتمل احتمالًا قريبًا أن وقف الرسول ﷺ عليها كان لبيان الجواز، أي: جواز الوقف على رءوس الآي وإن كان هناك تعلق لفظي، ولتعليم الصحابة الفواصل ورءوس الآي كما ذهب إلى هذا الحافظ ابن حجر، وناهيك به علمًا وفهمًا للسنة النبوية. والإمام المدقق العلامة الجعبري وهو من الحذاق المتقنين المبرزين في كثير من علوم القرآن والدين واللغة.

ومن المقرر الذي لا يمتري فيه أحد من أهل العلم أن الدليل إذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال.

الثالث:

وعلى تسليم أن الرسول ﷺ كان يقف على رءوس الآي لبيان أن الوقف عليها من السنن التي يثاب المرء على فعلها - فليس في الحديث ما يدل على أن الرسول ﷺ كان يفعل ذلك في القرآن كله. بل هناك من الروايات ما يفيد أن ذلك خاص بسورة الفاتحة. منها ما أخرجه الدارقطني وابن خزيمة والحاكم(١) عن ابن أبي مليكة عن أم

(١) أخرجه الدارقطني (١/٣٠٧) وابن خزيمة (٤٩٣)، أما لفظ الحاكم فلا يساعد ما ذكره هنا، بل هو أقرب إلى الرواية المتقدمة ص ٥٠ .

سلمة أن النبي ﷺ كان يقرأ: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ١ - ٧] فقطعها آية آية، فهذه الحديث نص في قراءة الفاتحة بخصوصها.

وعلى هذا يكون المراد من القراءة في رواية الترمذي وغيره «كان يقطع قراءاته آية آية» - قراءة الفاتحة بخصوصها؛ لأنه من المعلوم أن روايات الحديث يشرح بعضها بعضًا، ويرد بعضها لبعض، ويحمل العام فيها على الخاص، والمطلق على المقيد.

وإنما خص الرسول ﷺ الفاتحة بتقطيع آيها، والوقف على رأس كل آية فيها، لما لها من مزيد الفضل، وعظيم الرفعة، وسمو المكانة، وعلو المنزلة على غيرها من سور القرآن الكريم.

والدليل على ذلك ما روي عن أبي سعيد بن المعلى رضي الله عنه أنه قال: كنت أصلي في المسجد فدعاني رسول اللّه ﷺ فلم أجبه. فقلت: يا رسول اللّه: إني كنتُ أصلي. فقال ﷺ: **«ألم يقل اللّه تعالى** ﴿ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡۖ﴾ **[الأنفال: ٢٤]»** ثم قال: «**إني لأعلمنك سورة هي أعظم السور في القرآن الكريم قبل أن تخرج من المسجد**»، ثم أخذ بيدي، فلما أراد أن يخرج قلتُ له: ألم

تقل لأعلمنك سورةً هي أعظمُ سورةً في القرآن الكريم؟ فقال رسول الله ﷺ: «﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ **هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أُوتيتُه**». أخرجه البخاري[1].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «**الحمد لله رب العالمين أم القرآن، وأم الكتاب، والسبع المثاني**» رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح[2].

وإنما كانت الفاتحة أعظم السور في القرآن الكريم - كما دل على ذلك حديث البخاري - وكانت أم القرآن، وأم الكتاب - وأم كل شيء أصله - كما دل على ذلك حديث الترمذي؛ لأنها اشتملت على ما لم يشتمل عليه غيرها من سور الكتاب العزيز. حيث إنها جمعت معاني القرآن كله، وتضمنت جميع علومه ومقاصده، على سبيل الإجمال. وكل ما في القرآن تفصيل لها، وشرح لمرماها.

وبيان ذلك أن القرآن يهدف إلى خمسة مقاصد:

الأول:

توحيد الله تعالى، والاعتقاد الجازم بكل ما له من أوصاف الجلال، ونعوت الكمال. وقد رمز لهذا بقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

---

(١) البخاري (٤٦٤٧).

(٢) الترمذي (٣١٢٤).

الثاني:

وعد الطائعين بحسن المثوبة، ووعيد العاصين بسوء المنقلب، وقد أشار إلى هذا قوله تعالى: ﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾.

الثالث:

العبادات، والإخلاص فيها، والأحكام العملية التي تقتضيها الأوامر الإلهية، والاعتراف بالعجز عن القيام بشيء إلا بإعانته تعالى وتوفيقه. وقد أومأ إلى هذا بقوله جل اسمه ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

الرابع:

بيان سبيل السعادة في الدارين، والتضرع إليه تعالى في الهداية إلى الصراط المستقيم، الذي يوصل إلى السعادة في الحياتين. وقد أشار إلى هذا بقوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾.

الخامس:

أنباء الدعاة إلى الله تعالى، وإلى شرعه وأحكامه من المرسلين، ومن حذا حذوهم، وأخبار من أعرضوا عن دينه الصحيح، وتعدوا حدوده من طوائف الكفار المختلفة، وفرقهم المتباينة، وقد أشار تعالى إلى الصنف الأول بقوله: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ وإلى الصنف الثاني بقوله: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾.

ولما كانت هذه السورة «الفاتحة» بهذه المثابة، من رفعة المنزلة،

وعلو الدرجة، وكانت متضمنة علوم القرآن، ومشيرة إلى مقاصده وأهدافه - افتتح بها الكتاب العزيز في اللفظ والتلاوة، وافتتح بها في الخط والكتابة، وافتتح بها جميع الصلوات، وأمر كل مسلم - ذكرًا كان أم أنثى - بحفظها واستظهارها، ليقرأها في صلاته، إذ لا تصح الصلاة إلا بها، ولا يعتد بها شرعًا إلا بتلاوتها فيها. يدل على ذلك قوله ﷺ: «**لا صلاةَ لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب**» أخرجه البخاري وغيره[1]. ومن أجل هذا كله سُميت بفاتحة الكتاب، كما سميت مثاني؛ لأنها تثنى وتقرأ وتكرر في جميع ركعات الصلاة.

فلا غرو أن عُني النبي ﷺ بتلاوتها هذه العناية الفائقة فقطع كلماتها، ووقف على رءوس آيها، ليحفظها عنه المسلمون جميعًا كلمة كلمة، وآية آية، ويتلقاها عنه الكبير والصغير، الرجل والمرأة، الكهل والشيخ، الغلام والجارية، الصبي واليافع، ويسمعها منه العربي المستنير والأعرابي الجلف الغليظ.

ولم يثبت - فيما وقفنا عليه من صحاح السنة والآثار - أن رسول اللّه ﷺ صنع في أية سورة من سور القرآن العظيم مثل صنيعه في سورة الفاتحة.

* * *

(١) متفق عليه من حديث عبادة بن الصامت، البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤).

الابتداء

لا يكون الابتداء إلا اختياريًا بخلاف الوقف فيكون اختياريًا واضطراريًا كما سبق. ولا يجوز الابتداء إلا بما يفي بالغرض المقصود من الكلام، ولا يوهم خلاف المعنى المراد. فإن أخل بالغرض المقصود أو أوهم خلاف المراد كان قبيحًا يجب على القارئ أن يتجنبه، ويتحرز منه. فإذا كان القارئ يقرأ قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ الآية سورة البقرة: [آية: ٢٩]. ولم يتسع للوقف على نفسه للوقف ﴿سَمَٰوَٰتٍ﴾ فوقف على ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ فإذا أراد أن يبتدئ بما يفي بالمقصود فعليه أن يبتدئ بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ﴾ فإن ابتدأ بقوله: ﴿إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ كان هذا الابتداء مخلًا بالغرض فكان قبيحًا.

وإذا كان يقرأ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ الآية سورة فاطر [آية: ٣]. فوقف على ﴿يَرْزُقُكُم﴾ فإذا أراد البدء وجب عليه أن يبدأ بقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ﴾ فإن ابتدأ بقوله: ﴿غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ كان هذا الابتداء موهمًا معنى فاسدًا فكان شنيعًا.

ومن أمثلة البدء القبيح البدء بما يأتي:

﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة آية: ٣٠]، ﴿ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة آية: ٣٠]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨١]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ

﴿مَرْيَمَ﴾ [المائدة آية: ٧٢]، ﴿إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة آية: ٧٣]، ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة آية: ١١٦]، ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة آية: ٦٤]. ولا يخفى على أحد قبح البدء بهذه الألفاظ وشناعته.

ومن الأمثلة: ﴿وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة آية: ١]، ﴿وَإِيَّاكُمْ أَنِ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ [النساء آية: ١٣١]؛ لأن هذا البدء يوهم التحذير من الإيمان باللَّه تعالى ومن تقواه. فيجب على القارئ حال قراءته أن يكون يقظًا، متفهمًا ما يقرأ. ملاحظًا معاني الآيات، ومواقع الجمل، حتى لا يقع في محظور، من وقف ناقص، أو ابتداء شنيع.

قال في نهاية القول المفيد: «ثم إن قبح الابتداء بالحرف الموقوف عليه إما لعدم كونه مفيدًا لمعنى، وإما لكونه موهمًا للمعنى الفاسد، وإما لكونه هو مع ما بعده منقولًا عن كافر، فيجب على من انقطع نفسه على شيء من ذلك أن يرجع إلى ما قبله، ويصل الكلام بعضه ببعض، فإن لم يفعل أثم، وربما كفر - والعياذ باللَّه تعالى - إن قصد ذلك كما تقدم.

واعلم أن القارئ كما يضطر إلى الوقف القبيح يضطر إلى الابتداء القبيح أيضًا، وذلك إذا كان المقول عن بعض الكفرة طويلًا لا ينتهي نفس القارئ إلى آخر المقول، فيقف في بعض مواضعه للضرورة فيضطر إلى الابتداء بما بعده إذ لا فائدة حينئذ في العود إلى قال أو قالوا؛ لأنه ينقطع نفسه في أثناء المقول البتة. وكل القول كفر. كقوله

تعالى في سورة «المؤمنون»: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [الآية: ٣٣] إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا نَحْنُ لَهُۥ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الآية: ٣٨] فإنه قلما يوجد قارئ ينتهي نفسه إلى آخر المقول هنا، وكل القول كفر. وبالجملة ليس من وصل ولا وقف ولا ابتداء يوجب تعمده الكفر، وإن كان تعمد بعضه إثما كما عرفت. انتهى.

وأقول:

إذا تعمد القارئ ما يوهم معنى فاسدًا من وقف أو وصل أو ابتداء ولكنه لم يقصد معناه كان تعمده إثمًا. فإن تعمده وقصد معناه كفر - والعياذ بالله تعالى.

فصل في ذكر مسائل مهمة تتعلق بالوقوف

ذكر الإمام المحقق ابن الجزري في «النشر» مسائل تتعلق بموضوع الوقف والابتداء، لها أهميتها وخطرها نسوقها إلى القارئ منقحة مهذبة، ثم نضيف إليها مسائل أخرى لا تقل أهمية عن تلك، بعضها من شتى الأسفار، وبعضها من بنات الأفكار. وهاكها:

المسألة الأولى:

قول أئمة الوقف: لا يجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على الفعل دون الفاعل، ولا على الفاعل دون المفعول،

ولا على المبتدأ دون الخبر، ولا على نحو كان وأخواتها، وإن وأخواتها دون أسمائها، ولا على النعت دون المنعوت، ولا على المعطوف عليه دون المعطوف، ولا على القسم دون جوابه، ولا على حرف دون ما دخل عليه إلى آخر ما ذكروه وبسطوه من ذلك.

قول الأئمة ذلك لا يريدون به أن الوقف على ما ذكر وأمثاله حرام، أو مكروه، أو مما يوقع في الإثم والحرج وإنما يريدون بذلك نفي الجواز الأدائي، وهو الذي يحسن في التلاوة، ويروق في القراءة.

فمعنى لا يجوز الوقف على كذا لا يحسن الوقف عليه تلاوة وأداء، فالوقف عليه يسلب التلاوة حسنها، والقراءة روعتها وبهاءها.

كذلك يريدون بقولهم: لا يوقف على كذا، أو لا يصح الوقف على موضع كذا، أو إن موضع كذا ليس محلًا للوقف.

يريدون بهذا القول أن هذا الموضع - إذا وقف عليه - لا يصح البدء بما بعده. كما أن قولهم: يجوز الوقف على موضع كذا معناه أنه يصح الابتداء بما بعده، ذلك أن كل ما أجازوا الوقف عليه أجازوا البدء بما بعده. وكل ما لم يجيزوا الوقف عليه لم يجيزوا البدء بما بعده. هذا ما يريدونه من هذا التعبير، ولم يريدوا أن موضع كذا لا يصح الوقف عليه مطلقًا؛ فإن أي موضع من القرآن يسوغ الوقف عليه لضيق نفس، أو نسيان لما بعده، أو تعليم، أو رد سلام إلى غير

ذلك، ثم يعود فيبتدئ من الكلمة التي وقف عليها إن صلح الابتداء بها وإلا ابتدأ من كلمة قبلها تصلح للابتداء، ولا يمتنع الوقف على الكلمة إلا إذا كان الوقف عليها يفضي إلى خلل في المعنى، أو فساد في السياق. فإذا أفضى إلى ذلك امتنع الوقف، وذلك كالوقف على ﴿تَجْرِى﴾ من قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ سورة البقرة [آية: ٢٥]. فالوقف على ﴿تَجْرِى﴾ يفيد أن الفاعل ضمير مستتر عائد على جنات، وأن الجملة في موضع نصب صفة جنات، وعلى هذا يكون الجري وصفًا لها، وليس الأمر كذلك، بل تجري فعل مسند للأنهار والأنهار فاعله. وعليه يكون الجري وصفًا للأنهار - لأن الفعل وصف للفاعل في المعنى - وهو الواقع.

ومثل ذلك ما لو قرأ القارئ قوله تعالى: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِى نُفُوسِكُمْ إِن تَكُونُوا۟ صَٰلِحِينَ﴾ سورة الإسراء [آية: ٢٥]. فوصل نفوسكم ووقف على صالحين مختارًا، فإن هذا الوقف يؤدي إلى تغيير معنى الآية، إذ يكون معناها حينئذ أن اللّه تعالى أعلم بما في نفوس عباده إن تحقق فيهم الصلاح، هذا ما تدل عليه الآية بطريق المنطوق. وتدل بطريق المفهوم على أنه تعالى لا يعلم بما في نفوس عباده إن لم يكونوا صلحاء، ولا شك أن هذا مستحيل على اللّه تعالى؛ لأن علمه سبحانه شامل للخلق جميعًا، محيط بدخائل نفوس عباده،

وهواجس قلوبهم، وخطرات أفئدتهم لا فرق في ذلك بين مؤمن وكافر، ولا بين طائع وعاص.

فينبغي للقارئ في مثل الآية الأولى أن يقف على ﴿جَنَّٰتٍ﴾ وفي الثانية أن يقف على ﴿نُفُوسِكُمْ﴾ حتى لا يختل المعنى، ولا يغير المراد.

وقصارى القول: أن قول علماء الوقف لا يجوز الوقف على كذا، أو لا يصح على كيت ... إلخ معناه أن هذا الموضع ليس محلًا للوقف الاختياري الذي يبتدأ بما بعده، وهذا لا يمنع من الوقف عليه لضرورة كغلبة عطاس، ثم يوصل بما بعده.

* * *

المسألة الثانية:

في الأوقاف الشاذة التي لا مبرر لها إلا مجرد الإغراب على السامعين.

يتعمد بعض الناس الوقف على لفظ ﴿جُنَاحَ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ﴾ ثم يبدأ: ﴿عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ سورة البقرة [آية: ١٥٨] وعلى لفظ ﴿أَنتَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَٱرْحَمْنَآ أَنتَ﴾ ثم يبدأ ﴿مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ البقرة [آية: ٢٨٦]. وعلى ﴿يَحْلِفُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ﴾ ثم يبتدئ: ﴿بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا﴾ النساء [آية: ٦٢].

ويقف على لفظ الجلالة في ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ ثم يبدأ ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ ، أو يقف على ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ ثم يبدأ ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾، سورة الأنعام: [آية: ٣] ويقف على لفظ ﴿تَمْشِي﴾ في قوله تعالى: ﴿فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِي﴾ ثم يبدأ ﴿عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ قَالَتْ﴾ سورة القصص [آية: ٢٥]، ويقف على حقًّا في قوله تعالى: ﴿فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ وَكَانَ حَقًّا﴾ ثم يبتدئ: ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ سورة الروم [آية: ٤٧]، ويقف على ﴿تُشْرِكْ﴾ في قوله تعالى حكاية عن لقمان ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾ ثم يبدأ ﴿بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ سورة لقمان [آية: ١٣].

ونحن نناقش هذه الأوقاف مناقشة منصفة على ضوء ما في أساليب القرآن من دقة وروعة، وما في معانيه من سمو ورفعة فنقول:

فأما آية ﴿فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ...﴾ إلخ [البقرة آية: ١٥٨] فالوقف فيها على ﴿جُنَاحَ﴾ والبدء بـ ﴿عَلَيْهِ﴾ مبني على أن الآية الكريمة مسوقة للدلالة على وجوب الطواف - السعي - بين الصفا والمروة، والآية لا تدل على ذلك إلا بالوقف على جناح والبدء بعليه، وهذا مردود بسبب نزول الآية وبالأحاديث الواردة فيها.

وسبب نزول الآية أنه كان على الصفا والمروة صنمان يقال لهما إساف ونائلة، فكان إساف على الصفا ونائلة على المروة. وكان أهل الجاهلية يطوفون بين الصفا والمروة تعظيمًا للصنمين، فلما جاء

الإسلام وكسرت الأصنام تَحرَّج المسلمون عن السعي بين الصفا والمروة، فأنزل الله تعالى هذه الآية، وأذن في السعي بينهما وأخبر أنه من شعائر الله تعالى[١].

وعن عروة رضي الله عنه أنه سأل خالته عائشة أم المؤمنين عن هذه الآية فقالت له: إن الأنصار كانوا يتحرجون من السعي بين الصفا والمروة فأنزل الله تعالى هذه الآية، رواه البخاري ومسلم[٢].

وسبب تحرجهم من السعي بينهما أن أهل الجاهلية كانوا يطوفون بهما وعليهما صنمان يمسحونهما كما تقدم، وكان هذا الطواف من شعارهم فكره الأنصار أن يفعلوا فعلًا فيه شائبة مِنْ فعل أهل الجاهلية، فحينئذ يكون المقصود من نزول الآية رفع الحرج عن السعي بين الصفا والمروة، وإباحة فعله. وأما وجوبه فلم يثبت بالآية الكريمة، وإنما ثبت من فعله ﷺ وقوله: وهو «**يا أيها الناس اسعوا فإن الله تعالى قد كتب عليكم السعي**» رواه الإمام أحمد والدارقطني والبيهقي بإسناد حسن[٣]. فقوله ﷺ: «**اسعوا**» أمر، وهو هنا للوجوب، ولذلك علله بقوله: «**فإن الله قد كتب - فرض - عليكم السعي**».

يضاف إلى هذا حذف خبر لا من غير دليل يدل عليه وهذا ممنوع، فإن قال المجيزون للوقف إن تقدير الآية: فمن حج البيت أو

---

(١) انظر تفسير ابن كثير (١/ ٤٧٠).
(٢) البخاري (٤٤٩٥) ومسلم (١٢٧٧).
(٣) المسند (٦/ ٤٢١، ٤٢٢)، الدارقطني (٢/ ٢٥٦)، البيهقي (٥/ ٩٨).

اعتمر فلا جناح عليه في فعلهما - قلنا لهم: أولا: لا دليل على هذا المحذوف، وثانيًا: هذا المعنى فاتر متهافت تتنزه عنه أساليب القرآن الرفيعة ومعانيه السامية.

وحيث كان هذا الوقف منافيًا لسبب نزول الآية، وللأحاديث الصحيحة الواردة فيها، ولقواعد اللغة العربية، ولأساليب القرآن ومعانيه فلا شك أنه خطأ يجب البعد عنه.

وأما قوله تعالى: ﴿وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ﴾ [البقرة آية: ٢٨٦] - إلى آخر السورة - فهو من جملة دعاء المؤمنين الكملة الذين خالطت بشاشة الإيمان قلوبهم، وتغلغلت محبته في أعماق نفوسهم، وامتزجت بمشاعرهم وأحاسيسهم، هؤلاء المؤمنون الذين آمنوا الإيمان الخالص الذي لا يشوبه رياء، ولا ينزل بساحته نفاق، هؤلاء المؤمنون الكمل الذين يعتقدون اعتقادًا راسخًا لا يرقى إليه الشك أنه لا يملك العفو والغفران والرحمة إلا اللَّه عز وجل، ولا يقدر على إيصال الخير إلى العباد إلا هو تبارك وتعالى، فهو سبحانه النافع الضار وحده، ينصر من يشاء، ويخذل من يريد، لا راد لأمره، ولا معقب لحكمه.

أقول: إن هؤلاء المؤمنين الذين هذه بعض أوصافهم لا يمكن أن يقفوا على أنت؛ لأن في هذا الوقف إشعارًا - ولو من طريق بعيد - بأنهم يعتقدون أن غير اللَّه يملك العفو والغفران والرحمة، ولكنهم يريدون أن يتولى اللَّه رحمتهم، ولا يكلهم لغيره، ولذلك قالوا

«أنت» توكيدًا. وهذا لا يعتقده أضعف الناس إيمانًا، وأقلهم يقينًا فضلًا عن هؤلاء الغر الميامين الصفوة من عباد اللّٰه تعالى الذين أقام اللّٰه بهم دينه، ونشر بهم شرعه، فالوقف على ﴿أَنتَ﴾ خطأ محض يتنافي مع حقيقة من سيقت الآية الكريمة تنويهًا بشأنهم، وإشادة بذكرهم، وتنبيهًا على علو قدرهم عند اللّٰه تعالى.

وأما آية: ﴿ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء آية: ٦٢] فالوقف فيها على ﴿يَحْلِفُونَ﴾ مبني على أن المحلوف به محذوف، تقديره: باللّٰه، وأن الباء في قوله: باللّٰه إن أردنا إلا إحسانًا وتوفيقًا - للقسم، وفعل القسم محذوف تقديره: أقسم باللّٰه إلخ، وهذا التأويل مردود من وجوه:

الأول: أنه خلاف الظاهر المتبادر من الآية، فإن المتبادر منها أن قوله: باللّٰه متعلق بيحلفون.

الثاني: أن فيه ارتكاب تقدير محذوف، ومن المقرر عند أهل العلم أن ما لا يحوج إلى تقدير مقدم على ما يحوج إليه، قال الأشموني في منار الهدى: فلا يوقف على «يحلفون»، وبعضهم تعسف ووقف عليه، وجعل الباء في باللّٰه قسمًا، وإن أردنا جواب القسم، وإن نافية بمعنى ما، أي: ما أردنا في العدول عنك عند التحاكم إلا إحسانًا وتوفيقًا وليس بشيء، لشدة تعلقه بما بعده؛ لأن الأقسام المحذوفة في القرآن لا تكون إلا بالواو، فإن ذكرت الباء أتى

بالفعل كقوله: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ﴾ [النور: ٥٣]، ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ﴾ [التوبة:٥٦]، ولا تجد الباء مع حذف الفعل أبدًا. والمعتمد أن الباء متعلق بيحلفون وليست باء القسم كما تقدم. انتهى.

الثالث: أن هذا الوقف مناف لفحوى الآيات وهدفها، فإن الآيات تهدف إلى التشنيع على المنافقين، والتنديد بهم، وسرد مثالبهم، وتعداد قبائحهم. ومن هذه القبائح جرأتهم على اللَّه تعالى بالحلف به كذبًا. فإذا وقف على يحلفون لا يتبين للسامع المحلوف به، هل هو اللَّه تعالى فيكون ذلك جريمة أخرى تضم إلى جرائمهم السابقة أو غيره فلا يلتفت إلى الحلف به؟ فحينئذ يجب وصل يحلفون بقوله باللَّه لينص على المحلوف به، فيكون في هذا النص مبادرة إلى تسجيل الكذب عليهم، ومسارعة إلى التشهير بهم بحلفهم باللَّه عز شأنه زورًا وكذبًا، وإذ ذاك لا يتردد السامع في شأنهم، بل يجزم بسوء صنيعهم، وشنيع افترائهم على اللَّه تعالى وعلى رسوله محمد ﷺ.

وأما آية: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام آية: ٣] فالوقف فيها على لفظ الجلالة مبني على قول من قال - وهو النحاس - إن قوله: وهو اللَّه جملة من مبتدأ وخبر، وإن الكلام تم عند قوله وهو اللَّه.

وعلى هذا يكون الجار والمجرور وهو - في السموات وفي الأرض- متعلقًا بمحذوف حال من مفعول يعلم وهو سركم وجهركم، أي: يعلم سركم وجهركم حال كونهما في السموات وفي

الأرض، أو متعلقًا بيعلم. وهذا الوقف ضعيف من وجوه:

الأول: أن الإخبار بهذه الجملة - وهو اللَّه - لا فائدة فيه بعد قوله تعالى في صدر السورة، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام آية: ١]. الآيات.

الثاني: أن جعل الجار والمجرور متعلقٌ بمحذوف حال من مفعول يعلم قال فيه العلامة السمين: إنه ضعيف جدًا لما فيه من تقدم معمول المصدر عليه، وعلى جعله متعلقًا بنفس يعلم يكون فيه التركيب فاترًا هزيلًا لا يتناسب وأساليب القرآن المتسمة بكل قوة وضخامة.

ومن أجل هذا وذاك ذهب المحققون من علماء التفسير إلى أن الجار والمجرور متعلق بالاسم الجليل «اللَّه» باعتبار المعنى الوصفي الذي تضمنه وهو كونه معبودًا، فلفظ «اللَّه» علم على الذات الأقدس. وهو بهذا الاعتبار جامد لا يتعلق به شيء ولكن لما كان متضمنًا لجميع صفات الكمال، ونعوت الجلال صح تعلق الجار والمجرور به؛ لأن الاسم العلم قد يعمل في الظرف والجار والمجرور إذا تضمن معنى غير العلمية. وهو هنا متضمن لمعان كثيرة غير العلمية فيصح تعلق الجار والمجرور به، فيكون التقدير: وهو المعبود في السموات وفي الأرض. ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] أو: وهو المنفرد بالألوهية

فيهما. أو وهو الكامل القدرة، المحيط العلم، القابض على زمام الأمور ونواصيها فيهما، أو هو المالك المتصرف المدبر فيهما، أو نحو ذلك من التقادير. فبملاحظة معنى من هذه المعاني يصح تعلق الجار والمجرور به. كما يقال فلان أسد في ساحة الوَغَى بمعنى جرئ. فلما كان لفظ أسد دالّا على معنى الجرأة صح أن يعمل في الجار والمجرور بعده، فكأنه قيل فلان جرئ في ساحة الوغى، وكما يقال هو حاتم في طيئ، على تضمين معنى الجود الذي اشتهر به كأنه قيل: هو جواد في طيئ.

وأما الوقف على ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، والابتداء بقوله ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ فبعيد جدًّا أيضًا؛ لأنه يوهم أنه معبود في السموات فقط، أو مالك متصرف مدبر في السموات فقط إلى غير ذلك. فالوقف الذي يلائم معنى الآية وسياقها، ويوائم قواعد لغة العرب، ولا يوهم معنى يتنزه اللّه عنه هو الوقف على ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾، والأحسن منه الوقف على آخر الآية الكريمة وهو ﴿ويعلم ما تكسبون﴾.

وأما آية ﴿فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِي عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ﴾ الآية [القصص آية: ٢٥]. فمن وقف فيها على ﴿تَمْشِي﴾ وابتدأ بقوله ﴿عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ﴾ فقد جعل الجار والمجرور وهو ﴿عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ﴾ متعلقًا بمحذوف حال من فاعل قالت، والتقدير: قالت مع استحياء، أي: حال كونها مستحية. وهذا يفيد وصفها بالحياء عند قولها لموسى: ﴿إِنَّ أَبِي

﴿يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾، لا عند مجيئها، ولا عند مشيها.

قال الأشموني في منار الهدى: «وقد أغرب بعضهم ووقف على تمشي ثم ابتدأ على استحياء قالت... إلخ. نقله السجاوندي عن بعضهم، ولعله جعل قوله على استحياء حالًا مقدمة من قالت أي: قالت مستحيية، لأنها كانت تريد أن تدعوه إلى ضيافتها، وما تدري أيجيبها أم لا، وهو وقف جيد والأجود وصله. انتهى.

وأقول:

إن هذا الوقف ضعيف أو خطأ لأمور:

الأول: أنه خلاف المتبادر من أسلوب النظم الكريم، فإن المتبادر منه أن جملة تمشي في محل نصب على الحال من فاعل جاءت وهو إحدى من إحداهما، والجار والمجرور وهو على استحياء متعلق بمحذوف هو حال من فاعل تمشي، وهو الضمير المستكن فيه والتقدير: جاءته ماشية مستحيية. وهذا يفيد وصفها بالاستحياء في حالي المشي والمجيء معًا، لا عند المجيء فقط، وتنكير استحياء للتفخيم. ولذلك قيل: جاءت متحفزة، أي: شديدة الحياء. وقوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ جملة مستأنفة لا موضع لها من الإعراب وقعت جوابًا عن سؤال نشأ من الجملة السابقة الدالة على مجيئها إياها في حياء. كأنه قيل فماذا قالت لموسى عليه السلام حين جاءت ماشية مستحيية؟ فقيل: قالت: ﴿إِنَّ أَبِي

﴿يَدْعُوكَ﴾ . . . إلخ الآية.

هذا هو الإعراب الذي تنساق إليه الأذهان الناضجة، وتقبله الفطر الصافية، وترشد إليه الآثار الصحيحة، ويدل عليه معنى الآية وفحواها كما يأتي بيانه.

الثاني: أن هذا الوقف يناقض ما ورد من الآثار في هذه الآية، فقد أخرج سعيد بن منصور، وابن جرير، وابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن أبي الهذيل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال في هذه الآية، وفي شأن هذه المرأة: جاءت مستترة بكم درعها على وجهها. وفي رواية أخرى أخرجها الحاكم عن عمر رضي الله عنه، بلفظ: واضعة ثوبها على وجهها[1]. فقوله في هذا الأثر جاءت مستترة بكم درعها، أو جاءت واضعة ثوبها على وجهها يدل في صراحة وجلاء على أن وصفها بالحياء إنما كان في حال مجيئها لا في حال قولها.

الثالث: أن هذا الوقف يؤدي إلى فتور المعنى وتهافت الغرض إذ يصير المعنى أن إحدى هاتين المرأتين جاءت ماشية لا راكبة مثلًا، وهذا معنى هزيل متهافت لا يصح أن تحمل عليه الآية الكريمة. وما الذي يستفيده السامع من إحاطته خبرًا بحال المرأة عند مجيئها من كونها ماشية أو راكبة. إن الذي يعني السامع معرفته، ويهمه الوقوف

(١) انظر: الطبري (٢٠/ ٦٠)، والحاكم (٢/ ٤٠٧)، وابن كثير (٦/ ٢٨٨)، حيث قال: صحيح الإسناد.

عليه إنما هو ما عليه المرأة حين إقبالها من حياء وحشمة وأدب.

الرابع: أن القرآن الكريم يريد أن ينوه بشأن هذه المرأة، ويشيد بذكرها. ويبين أنها امرأة حصان، طاهرة فاضلة، عفيفة نظيفة، فذكر آية طهرها وعفتها، وأمارة أدبها ونظافتها بأنها تمشي متشحة بوشاح الحياء والحشمة، منتقبة بنقاب التحفظ والصيانة، لا متبذلة، ولا متبرجة، ولا متبجحة بعيدة عن طرق الإغراء، وأساليب الإغواء وقد صور القرآن هذا المعنى في أقصر لفظ وأخصر عبارة فقال: ﴿تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ﴾ ولا شك أن مشي المرأة على الحال التي وصفنا أدل على تصونها ونزاهتها من قولها ونطقها.

فكم من امرأة يقطر حديثها - خصوصًا مع الرجال - أدبًا وحياء، ويفيض عفة ونزاهة، وتكون خفيضة الصوت، مضطربة التعبير، تبين تارة وتتعثر أخرى، وتفصح آونة وتتلجلج أخرى، ثم هي مع ذلك من أقل النساء اكتراثًا بمعاني الطهر والعفاف والكرامة.

فالوقف الذي يلائم روح الآية وفحواها، ويتفق والآثار التي وردت فيها إنما هو الوقف على قوله: ﴿عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ﴾ لا على قوله ﴿تَمْشِى﴾ والله تعالى أعلم.

وأما آية: ﴿فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ ۖ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم آية: ٤٧] فمن وقف فيها على ﴿حَقًّا﴾ جعل اسم كان ضميرًا يعود على ﴿فَٱنتَقَمْنَا﴾ الذي دل عليه فانتقمنا، على حد قوله تعالى:

﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ فلفظ هو ضمير يعود على العدل المدلول عليه بقوله تعالى: ﴿ٱعْدِلُوا۟﴾ وجعل ﴿حَقًّا﴾ خبر كان. والتقدير: وكان انتقامنا من هؤلاء حقًّا وعدلًا، لا ظلمًا ولا جورًا. وعلى هذا يكون قوله ﴿عَلَيْنَا﴾ جارًا ومجرورًا متعلقًا بمحذوف خبر مقدم وقوله ﴿نَصْرُ﴾ مبتدأ مؤخر مضاف إلى ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾. ولعل وجهة نظر من أجاز الوقف على حقًّا أن يكون في الآية الكريمة إشعار بأن انتقام اللّه من الأمم المكذبة لرسلها كان حقًّا وعدلًا. والذي أراه أن هذا الوقف بعيد من وجوه:

الأول: أن هذا الإعراب خلاف الظاهر المتبادر من الآية فإن المتبادر منها أن نصر المؤمنين اسم كان مضاف، وأن حقًّا خبر، وأن الجار والمجرور «علينا» متعلق بمحذوف صفة حقًّا، وإنما أخر الاسم وقدم عليه الخبر رعاية لفواصل الآي، وللاهتمام بالخبر إذ هو محط الفائدة كما في تفسير العلامة الألوسي.

الثاني: أن هذا الوقف مخالف ما ثبت من قراءة النبي ﷺ فقد أخرج ابن أبي حاتم والطبراني وابن مردويه عن أبي الدرداء قال: سمعت رسول اللّه ﷺ يقول: **«ما من امرئ مسلم يرد عن عرض أخيه إلا كان حقًّا على اللّه تعالى أن يرد عنه نار جهنم يوم القيامة»** ثم تلا عليه الصلاة والسلام ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[1].

---

(١) انظر تفسير ابن كثير (٦/ ٣٢١- ٣٢٢).

فانظر - يرعاك الله - وتأمل قراءة النبي ﷺ الآية الكريمة حين ساقها شاهدًا على ما يقول.

هل قرأ ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ أو قرأ ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾؟

فحسبنا دليلًا على رد هذا الوقف قراءة النبي ﷺ الآية الكريمة.

الثالث: أن هذا الوقف مخالف للقواعد التي دونها علماء البلاغة، وللأساليب الفصحى التي نقلت عن العرب في منظومهم ومنثورهم، فقد ذكر علماء البلاغة في باب «الفصل والوصل» أن من مواضع الوصل - وهو عطف جملة على أخرى بالواو - أن يكون بين الجملتين توسط بين الكمالين، ويتحقق هذا في أن تتفق الجملتان خبرًا أو إنشاء، وليس في عطف إحداهما على الأخرى ما يوجب فساد المعنى. مع وجود الجامع بين الجملتين. وفي هذه الآية جملتان: الأولى ﴿فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ وَكَانَ حَقًّا﴾، والثانية: ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ وكل منهما جملة خبرية. وليس في عطف الثانية على الأولى ما يؤدي إلى فساد المعنى. وقد وجد الجامع بين الجملتين، وهو التضاد؛ لأن الأولى أفادت الانتقام من المجرمين والثانية أفادت نصر المؤمنين. فكان مقتضى القواعد البلاغية التي استنبطت من الأساليب القرآنية والعربية أن تعطف الثانية على الأولى بالواو فيقال: وعلينا نصر المؤمنين.

كما عطف بالواو جملة ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَـٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَـٰرِبَهَا ٱلَّتِى بَـٰرَكْنَا فِيهَا﴾ على جملة ﴿فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَـٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَكَانُوا۟ عَنْهَا غَـٰفِلِينَ﴾ سورة الأعراف [آية: ١٣٦ - ١٣٧].

وكما عطف بالواو جملة ﴿وَنَجَّيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ على جملة ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَـٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمْ صَـٰعِقَةُ ٱلْعَذَابِ ٱلْهُونِ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ سورة فصلت [آية: ١٧ - ١٨].

فهذه الآيات في سورة الأعراف وسورة فصلت تدلان على المعنى الذي تدل عليه آية الروم، فمعنى الآيات كلها واحد وهو بيان سنته تعالى في عباده. ينتقم من المكذبين لرسله وآياته، ويمنح تأييده ونصره المؤمنين بآياته ورسله وكتبه.

وأما قولهم: إن الوقف على حقًّا فيه إشعار بأن انتقام اللّٰه من الأمم المكذبة لرسلها كان حقًّا وعدلًا فنقول لهم إن هذا الإشعار أخذ من قوله تعالى: ﴿من الذين أجرموا﴾. حيث كان التعبير هكذا ﴿من الذين أجرموا﴾ وكان مقتضى الظاهر أن يقال ﴿فانتقمنا منهم﴾ ليكون الكلام على نسق واحد. ولكن خولف مقتضى الظاهر للإشعار بأن الانتقام منهم كان بسبب جرمهم. فكأنه قال: فانتقمنا منهم بسبب ما ارتكبوا من الجرم. وإذا كان الانتقام منهم لأجل جرمهم كان حقًّا وعدلًا لا محالة.

على أننا لسنا في حاجة إلى بيان أن انتقامه تعالى من المكذبين حق وعدل لأن البراهين العقلية والنقلية قد دلت على اتصافه تعالى بالعدل، وتنزهه عن الظلم. قال تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف آية: ٧٦]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء آية: ٤٠] وفي الحديث القدسي: «**يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرمًا فلا تظالموا**»[1]. فهو سبحانه لا يعاقب إلا من يستحق العقوبة بسبب تعديه حرمات اللّه تعالى، فلو عبر بقوله تعالى: «فانتقمنا منهم» لفهم منه أن انتقامه منهم حق وعدل ضرورة أنه تعالى منزه عن الظلم.

وأما آية ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان آية: ١٣] فمن وقف فيها على ﴿لَا تُشْرِكْ﴾ وابتدأ بقوله ﴿بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ جعل متعلق تشرك محذوفًا، تقديره لا تشرك باللّه، وجعل الباء في باللّه للقسم داخلة على المقسم به وجعل جملة إن الشرك لظلم عظيم جواب القسم، أي: المقسم عليه.

وهذا الوقف ضعيف جدًا لأمور:

الأول: أن تقدير الآية على الوجه السابق خلاف المتبادر من

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٧) عن أبي ذر.

تركيب الآية وأسلوبها، فإن المتبادر من أسلوب الآية أن قوله بالله متعلق بالفعل قبله «تشرك» وأن جملة ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ مستأنفة لا محل لها من الإعراب سيقت تعليلًا للنهي عن الشرك.

الثاني: ما قاله السيوطي في الإتقان ونقله عنه الأشموني في منار الهدى بشيء من الزيادة والتصرف حيث يقول: وقد أغرب من وقف على ﴿لَا تُشْرِكْ﴾ وجعل بالله قسمًا، وجوابه ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ وربما يتعمد الوقف عليه بعض المتعنتين. ووجه غرابته أنهم **قالوا: إن الأقسام في القرآن المحذوفة الفعل لا تكون إلا بالواو. فإذا ذكرت الباء أتى بالفعل، كقوله: ﴿وأقسموا بالله﴾، ﴿يحلفون بالله﴾ ولا تجد الباء مع حذف الفعل. ومن ثم أخطأ من جعل بالله قسمًا. انتهى.**

الثالث: أن قوله تعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ **إلى آخر الآيات تضمن وصايا لقمان الحكيم لابنه. والواجب في الوصية - خصوصًا وصية الوالد لولده - أن تكون واضحة الغرض، محددة الهدف، جلية الغاية، بينة المقصود، لا يشوبها إبهام أو غموض، ولا يشينها تقصير أو قصور، حتى تثمر ثمرتها المرجوة، وتبلغ غايتها المأمولة.**

يتقدم لقمان الحكيم إلى ابنه وفلذة كبده بهذه الوصايا الحكيمة، والنصائح الغالية الثمينة، التي من تمسك بها وسار على نهجها - نال

سعادة الدارين، وظفر بهناءة الحياتين.

فيبدأ بأهمها وهي نهيه ابنه عن الشرك بالله تعالى، ويعلل هذا النهي بأن الشرك لظلم عظيم، ولقمان لا يقصد إلا النهي عن الشرك بالله تعالى لا مطلق الشرك، ولا الشرك بغير الله سبحانه. وإذا كان الأمر كذلك وجب عليه أن يحدد نوع الشرك الذي ينهى ابنه عنه. فيقول له: ﴿يَبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾ حتى يدرك الولد من أول وهلة المعنى الخاص الذي يقصده والده. فإذا قال له ﴿يَبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ﴾ ولم يقل بالله - وإن كان ذلك مقصوده - فإن الولد يكون مبلبل الفكر حائر الذهن، مضطرب النفس، قلق التفكير، لا يدري ماذا يصنع. فهو يريد أن ينفذ وصية والده بكل إخلاص ودقة - لأنه يعلم أن الوالد لا يتقدم إلى ابنه إلا بما فيه رشده وصلاحه، وخيره وفلاحه - ولكنه لم يفهم مراده ولم يتبين مقصوده، فحينئذ يكون في حيرة وضلال، وتخبط واضطراب.

وإزاء هذا كله لا يسعنا إلا الجزم بأن لقمان حينما توجه بنصائحه إلى ابنه - وقد منحه الله من الحكمة الراشدة، والقريحة النافذة ما تنبئ عنه وصاياه ونصائحه - قال له: ﴿يَبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾.

وبناء على كل ما تقدم نستطيع أن نحكم على الوقف على ﴿لَا تُشْرِكْ﴾ بأنه يجافي الصواب، ويجانب الحقيقة الواقعة.

وبعد: فقد عرضنا عليك بعض الأوقاف التي يهفو إليها

المتكلفون المتنطعون، ويتغنى بها المتشدقون[1]، المتفيهقون[2] من القارئين والمقرئين.

وقد تبين لك عند نقد هذه الأوقاف وفحصها أنها تنبو عنها الأساليب القرآنية التي بلغت الذروة في البلاغة والبيان، وتنفر منها معاني الآيات التي وصلت إلى الغاية في القوة والإعجاز. فقمين بالقارئين والمقرئين الذين يحرصون الحرص كل الحرص على أن يعرضوا القرآن الكريم في أبهى حلله، وأبهج مظاهره أن يتجنبوا هذه الأوقاف وأشباهها، لما فيها من التصنع والتكلف، والتمحل والتعسف، والتحريف للكلم عن مواضعه، كل ذلك يذهب برونق القراءة، وروعة التلاوة، وجلال الأداء.

* * *

المسألة الثالثة:

يغتفر في طول الفواصل، والقصص، والجمل المعترضة، ونحو ذلك، وفي حالة جمع القراءات وقراءة التحقيق والترتيل ما لا يغتفر في غير ذلك، فربما أجيز الوقف والابتداء لبعض ما ذكر ولو كان لغير ذلك لم يبح. وهذا الذي يسميه السجاوندي الوقف المرخص ضرورة، ومثله بقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ [البقرة: ٢٢] والأحسن

(١) في القاموس: تشدق فلان - لوى شدقه للتفصح.
(٢) في القاموس: تفيهق في كلامه - تنطع وتوسع كأنه ملأ به فمه.

تمثيله بنحو ﴿قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وبنحو ﴿وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وبنحو ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وبنحو ﴿عَـٰهَدُواْ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ونحو كل من ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] إلى آخره وهو إلى ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] إلا أن الوقف على آخر الفاصلة قبله أكفى، والفاصلة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٢٣] ونحو كل من فواصل ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] إلى آخر القصة وهو ﴿هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١١]، ونحو فواصل ﴿صٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ [ص: ١] إلى جواب القسم عند الأخفش والكوفيين والزجاج وهو ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ﴾ [ص: ١٤]، وقيل الجواب ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [ص: ٣] أي: لكم بتقدير اللام، وقيل الجواب محذوف تقديره «لقد جاءكم، أو إنه لمعجز، أو ما الأمر كما تزعمون، أو إنك لمن المرسلين» ونحو ذلك الوقف على فواصل ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١] إلى ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩]، ولذلك أجيز الوقف على ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ٢] دون ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] وعلى ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الصمد: ٢] دون ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الصمد: ١] وإن كان ذلك كله معمولًا لقول ﴿قُلْ﴾ ومن ثم كان المحققون يقدرون إعادة العامل، أو عاملًا آخر، أو نحو ذلك فيما طال. هكذا قرر الإمام العلامة ابن الجزري في

النشر وتبعه كثير من الفضلاء.

ولكن نقل الأشموني عن الكواشي أن طول الفواصل والقصص لا يعتبر عذرًا مبيحًا الوقف قبل تمام الكلام، بل ينبغي للقارئ أن يقف حيث ينتهي نفسه، أو يضيق، ثم يبتدئ من أول الكلام ويصل بعضه ببعض حتى يقف على موضع يسوغ الوقف عليه.

قال ابن الجزري: كما اغتفر الوقف لما ذكر - من طول الفواصل - قد لا يغتفر ولا يحسن فيما قصر من الجمل وإن يكن التعلق لفظيًا، نحو: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ﴾ [البقرة آية: ٨٧]، ﴿وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَـٰتِ﴾ [البقرة آية: ٨٧] لقرب الوقف على بالرسل وعلى القدس.

ونحو ﴿مَـٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ لم يغتفروا القطع عليه لقربه من ﴿تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾، وأكثرهم لم يذكر ﴿تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾ لقربه من ﴿وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ﴾، وكذا لم يغتفر كثير منهم الوقف على ﴿وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ﴾ لقربه من ﴿وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ﴾، وبعضهم لم يرض الوقف على وتذل من تشاء لقربه من ﴿ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ [آل عمران آية: ٢٦].

وكذا لم يرضوا الوقف على ﴿تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ﴾ وعلى ﴿وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ لقربه من ﴿وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ﴾ ومن ﴿وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ [آل عمران آية: ٢٧] وقد يغتفر ذلك في حال الجمع

وطول المدة، وزيادة التحقيق، وقصد التعليم، فيلحق بما قبل لما ذكرنا، بل قد يحسن. كما أنه إذا عرض ما يقتضي الوقف من بيان معنى، أو تنبيه على خفي وقف عليه وإن قصر، بل ولو كان كلمة واحدة ابتدئ بها، كما نصوا على الوقف على «بلى وكلا» ونحوهما مع الابتداء بهما لقيام الكلمة مقام الجملة. انتهى من النشر.

* * *

المسألة الرابعة:

لا يوجد في القرآن الكريم وقف واجب شرعًا بحيث يثاب القارئ على فعله، ويعاقب على تركه، فلو كان في مكنة أحد أن يقرأ سورة كاملة في نفس واحد لجاز له ذلك من غير نكير.

وأما قول بعض علماء الوقف: إن الوقف على موضع كذا لازم، أو على كذا واجب، فالمراد أنه لازم، أو واجب صناعة وأداء لا شرعًا.

ولا يوجد في القرآن وقف حرام أو مكروه بحيث يأثم مرتكبه أو يذم، ويعاقب على فعله أو يعاتب.

وأما قول علماء الوقف: لا يجوز الوقف على موضع كذا فالمراد أنه لا يجوز صناعة وأداء لا شرعًا، اللهم إلا إن كان هناك سبب يقتضي تحريم الوقف فحينئذ يكون الوقف حرامًا يأثم القارئ بفعله. كأن يقصد الوقف على ﴿وما من إله﴾ وعلى ﴿إني كفرت﴾ ونحو

ذلك من غير ضرورة تلجئه إلى الوقف كضيق نفس، أو غلبة عطاس، أو هجوم نوم أو نحو ذلك. فإن قصد الوقف وتعمده على ما ذكره وأمثاله من غير قصد للمعنى أثم وعوقب على هذا القصد. فإن قصد المعنى بأن أراد نفي الإله، أو الإخبار عن نفسه بالكفر كفر في الحال والعياذ باللّه تعالى، ولا يعلم هذا إلا بقرينة تظهر منه، أو بالإخبار عن نفسه، فإذا لم يقصد الوقف، ولم يقصد المعنى، كأن وقف على هذا عفوًا أو ضرورة فلا إثم عليه ولا حرج، ولكن ينبغي للقارئ أن يكون حال قراءته يقظًا، متدبرًا في قراءته، متفهمًا معاني الآيات حتى يتحرز من الوقف على ما يوهم ويوقع في الذم والحرج.

* * *

المسألة الخامسة:

ذكر الإمام بدر الدين الزركشي في كتابه «البرهان في علوم القرآن» أن جميع ما في القرآن من لفظ «الذين» ولفظ «الذي» يجوز فيه وجهان: الوصل بما قبله على أنه نعت له، والقطع على أنه خبر مبتدأ محذوف. إلا في سبعة مواضع فإن الابتداء بها هو المتعين. ثم سرد المواضع السبعة.

وقول الإمام الزركشي «إن جميع ما في القرآن... إلخ» يقتضي بعمومه أن كل ما وقع في القرآن من هذين اللفظين يجوز فيه الوجهان الثابتان، سواء وقع كل منهما في صدر الآية أم في أثنائها، وليس

الأمر كذلك، فإن ما وقع في أثناء الآية لا يجوز الوقف على ما قبله، بل يتعين وصله به نحو ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ٢٧٧] ونحو: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فحينئذ يتعين حمل كلامه على ما يكون في صدر الآيات من اللفظين. والمواضع السبعة هي:

١- ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ في سورة البقرة [آية: ١٢١].

٢- ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ في سورة البقرة [آية: ١٤٦].

٣- ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ...﴾ إلخ في سورة البقرة [آية: ٢٧٥].

٤- ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمُ﴾ في سورة الأنعام [آية: ٢٠].

٥- ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ في سورة التوبة [آية: ٢٠].

٦- ﴿ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ في سورة الفرقان [آية: ٣٤].

٧- ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ﴾ في سورة غافر [آية: ٧].

وإنما وجب الوقف على ما قبل هذه الموصولات، ووجب الابتداء بها؛ لأن وصلها بما قبلها يوهم كونها نعتًا له، وهذا ينافي

المعنى المراد كما يظهر بالتأمل في الآيات المذكورة.

والاسم الموصول في الآيات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسابعة يتعين أن يكون في محل رفع على الابتداء، وأما في الآية السادسة فيحتمل أن يكون في محل رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف والتقدير: هم الذين. أو على أنه مبتدأ، واسم الإشارة بعده «أولئك» بدل منه أو بيان له، وخبره شر، أو اسم الإشارة مبتدأ ثان وشر خبره. والجملة خبر الموصول.

إذا عرفت هذا فقول الزركشي «والقطع على أنه خبر مبتدأ محذوف» لا يتحقق إلا في الآية السادسة على بعض الأعاريب كما سبق.

* * *

المسألة السادسة:

في حكم الوقف على المستثنى منه.

مما لا يكاد يجهله أحد من أهل العلم أن الاستثناء قسمان: متصل، ومنقطع. وأن الاستثناء المتصل هو الذي يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه. وأن الاستثناء المنقطع هو الذي يكون فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه. فإن كان الاستثناء متصلًا فلا يصح الوقف قبل الإتيان بالمستثنى بل يجب وصله بالمستثنى منه حتى تتحقق الفائدة المقصودة من الكلام.

ومن أمثلته ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [آية: ٢٤٩] من سورة

البقرة. والمستثنى منه في الآية الكريمة واو الفاعل في ﴿فَشَرِبُوا﴾ والمستثنى ﴿قَلِيلًا﴾ وهو من جنس المستثنى منه إذ المراد من المستثنى منه وهو الواو جنود طالوت، والمراد من المستثنى وهو ﴿قَلِيلًا﴾ بعض هؤلاء الجنود، فلا يجوز الوقف على فشربوا، ولا على منه؛ لأن الوقف على أحدهما يوقع في رُوع السامع أن الشرب تحقق من جميع الجنود وهو خلاف الواقع. فحينئذ يجب وصل المستثنى بالمستثنى منه تقريرًا للحقيقة، ودفعًا للمعنى الباطل الذي لم يكن مرادًا من الآية.

ومن الأمثلة أيضًا: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [آية: ٣١] من سورة النور. والمستثنى منه لفظ ﴿زِينَتَهُنَّ﴾ من قوله: ﴿زِينَتَهُنَّ﴾ والمستثنى الاسم الموصول ﴿مَا﴾ وهو من جنس المستثنى منه؛ لأن الظاهر من الزينة بعض منها، ولا يصح الوقف على ﴿زِينَتَهُنَّ﴾ ؛ لأن الوقف عليه يوهم السامع أن النهي متناول جميع أنواع الزينة ظاهرها وخفيها. وهذا غير المعنى المراد من الآية وحينئذ يتعين وصل المستثنى منه بالمستثنى حتى يكون المعنى المراد واضحًا لا غموض فيه.

وأما إن كان الاستثناء منقطعًا ففيه ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:

جواز الوقف على المستثنى منه دون المستثنى مطلقًا سواء صرح بالخبر أم لا. قال ابن الحاجب - فيما نقله عنه الزركشي في

البرهان -: وجه من جوز الوقف مطلقًا أنه في معنى مبتدأ حذف خبره للدلالة عليه. فكان مثل قولنا: زيد، لمن قال: من أبوك.

ألا ترى أن تقدير المنقطع في قولك: ما في الدار أحد إلا الحارث، لكن الحارث في الدار. ولو قلت: «لكن الحارث» مبتدئًا به بعد الوقف على ما قبله لكان حسنًا.

ألا ترى إلى جواز الوقف بالإجماع على مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ والابتداء بقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس آية: ٤٤] فكذلك هذا. انتهى.

المذهب الثاني:

منع الوقف مطلقًا. قال ابن الحاجب أيضًا: ووجه من قال بالمنع مطلقًا ما رأى من احتياج الاستثناء المنقطع إلى ما قبله لفظًا ومعنى. أما اللفظ فلأنه لم يعهد استعمال «إلا» وما في معناها إلا متصلًا بما قبلها لفظًا. ألا ترى أنك إذا قلت: «ما في الدار أحد غير حمار» فوقفت على ما قبل «غير» وابتدأت به كان قبيحًا. فكذلك هذا. وأما المعنى فلأن ما قبله مشعر بتمام الكلام في المعنى. فإن: «ما في الدار أحد» هو الذي صحح قولك: «إلا الحمار» ألا ترى أنك لو قلت: «إلا الحمار» على انفراده كان خطأ. انتهى.

المذهب الثالث:

التفصيل، فإذا كان الخبر مصرحًا به جاز الوقف؛ لأن جملة

المستثنى حينئذ تكون مستقلة، ومستغنية عما قبلها، وإذا لم يصرح بالخبر لم يجز الوقف؛ لأن جملة المستثنى حينئذ تكون مفتقرة إلى ما قبلها. وهذا رأى العلامة ابن الحاجب في كتابه «الأمالي».

ومن أمثلة الاستثناء المنقطع الذي لم يصرح فيه بالخبر قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [آية: ٧٨] من سورة البقرة. ووجه كون الاستثناء هنا منقطعًا أن الأماني جمع أمنية، بتشديد الياء وتخفيفها في كل من الجمع المفرد وبالوجهين قرئ كل منهما، والأمنية في الأصل كل ما يقدره الإنسان في نفسه من منى إذا قدر. ولذلك تطلق على ما يتمناه الإنسان، وعلى الكذب، قاله العلامة السمين، وقال الراغب في المفردات: «والأمنية الصورة الحاصلة في النفس من تمني الشيء، ولما كان الكذب تصور ما لا حقيقة له، وإيراده باللفظ صار التمني كالمبدأ للكذب، فصح أن يعبر عن الكذب بالتمني وعلى ذلك ما روى عن عثمان رضي الله عنه أنه قال: ما تغنيت ولا تمنيت منذ أسلمت. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة الآية: ٧٨] انتهى.

وقال الألوسي في تفسيره: والمروي عن ابن عباس ومجاهد أن الأماني هنا الأكاذيب أي: إلا أكاذيب أخذوها تقليدًا عن شياطينهم المحرفين، وقيل إلا ما هم عليه من أمانيهم أن الله تعالى يعفو عنهم ويرحمهم ولا يؤاخذهم وأن آباءهم الأنبياء يشفعون لهم. وقيل إلا

مواعيد مجردة سمعوها من أحبارهم من أن الجنة لا يدخلها إلا من كان هودًا، وأن النار لن تمسهم إلا أيامًا معدودة. والاستثناء على ذلك منقطع؛ لأن ما هم عليه من الأباطيل، أو سمعوه من الأكاذيب ليس من الكتاب. انتهى.

* * *

إذا عرفت ذلك كله تبين لك أن الاستثناء هنا منقطع، وعلى هذا تكون إلا بمعنى لكن المشددة، والخبر محذوف والتقدير لكن أماني أي: أكاذيب أخذوها تقليدًا من شياطينهم المحرفين، وتلقوها من رؤسائهم المضللين فاعتمدوها.

ومن أمثلة الاستثناء المنقطع الذي صرح فيه بالخبر قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍۭ﴾ [آية: ٢٥ سورة الانشقاق، ووجه كونه منقطعًا أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ليسوا من جنس من عاد عليهم الضمير في قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آية: ٢٤] وهم الكافرون المكذبون المذكورون في الآية. وعلى هذا تكون إلا بمعنى لكن المخففة، والاسم الموصول «الذين» مبتدأ، وجملة آمنوا صلة الموصول، وجملة وعملوا الصالحات عطف على الصلة، وجملة لهم أجر غير ممنون خبر المبتدأ.

* * *

المسألة السابعة:

في حكم الوقف على: نعم، بلى، كلا.

أما «نعم» فهي حرف جواب، يجاب بها كلام قبلها. ويختلف معناها باختلاف ما قبلها.

فإن كان ما قبلها جملة خبرية، مثبتة كانت أم منفية فهي حرف يدل على تصديق المخبر، بكسر الباء. فإذا قيل. قام محمد، أو قيل: لم يقم محمد فتصديقه فيهما «نعم».

وإن كان ما قبلها جملة إنشائية - سواء كانت أمرية، أم نهيية، أم تحضيضية - فهي حرف يفيد وعد الطالب بتحقيق مطلوبه، فإذا قيل لك: افعل كذا، أو لا تفعل، أو هلا تفعل - فقولك: «نعم» وعد للطالب بإجابة مرغوبه، فكأنك قلت: سأفعل، أو لن أفعل. فكلمة «نعم» نابت مناب الجملة التي دلت على تحقيق المطلوب من فعل أو ترك.

وإن كان ما قبلها استفهامًا فهي حرف يدل على الإعلام أي: إعلام من يستخبر ويستفهم عن أمر ما. فالمتكلم بها يعلم مخاطبه بجواب استفهامه. ولم تستعمل في القرآن الكريم إلا بهذا المعنى.

إذا عرفت هذا فاعلم أن هذه الكلمة وقعت في القرآن الكريم في أربعة مواضع:

الأول: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ [آية: ٤٤] من

سورة الأعراف.

الثاني: ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [آية: ١١٤] من سورة الأعراف.

الثالث: ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [آية: ٤٢] من سورة الشعراء.

الرابع: ﴿قل نعم وأنتم داخرون﴾ [آية: ١٨] من سورة الصافات.

وهاك الكلام على حكم الوقف عليها في هذه الآيات.

الآية الأولى: الوقف عليها في هذه الآية كاف؛ لأن ﴿قَالُوا۟ نَعَمْ﴾ جواب أهل النار عن سؤال أهل الجنة لهم وهو ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [الأعراف آية: ٤٤] فيكون الكلام قد أفاد الفائدة التي يجمل من المتكلم السكوت عندها، بذكر السؤال وجوابه. وقوله: ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ...﴾ إلخ إخبار من الله عز وجل، قال الإمام الزركشي في البرهان «والمختار الوقف على ﴿نَعَمْ﴾ في هذه الآية؛ لأن ما بعدها ليس متعلقًا بها، ولا بما قبلها، إذ ليس هو قول أهل النار. و﴿قَالُوا۟ نَعَمْ﴾ من قولهم». انتهى. وقول الزركشي «لأن ما بعدها ليس متعلقًا بها ولا بما قبلها «المراد به نفي التعلق اللفظي» فقط. وأما التعلق المعنوي فمتحقق قطعًا؛ لأن الآيات بعد ذلك لا تزال تتحدث عن أهل الجنة وأهل النار، وما فيه هؤلاء وأولئك من عذاب ونعيم. وإذا كان الارتباط بين ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ...﴾ إلخ وبين ما قبله معنويًا

لا لفظيًا كان الوقف على «نعم» كافيًا.

الآية الثانية: لا يجوز الوقف فيها على ﴿نَعَمْ﴾؛ لأن جملة ﴿وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ [الأعراف آية: ١١٤] معطوفة على الجملة المحذوفة التي قامت ﴿نَعَمْ﴾ مقامها في الجواب. وأصل الكلام: إن لكم لأجرًا وإنكم لمن المقربين، فحذفت جملة «إن لكم لأجرًا» ونابت نعم عنها في الجواب، وكلتا الجملتين مقول القول، ولا يفصل بعض المقول من بعضه. ومعنى الآية «إن لكم لأجرًا» وإنكم مع ذلك - مع استحقاقكم هذا الأجر - لمن المقربين أي أنّي لا أقتصر لكم على العطاء وحده، بل لكم معه ما هو أعظم منه وهو التقريب والتعظيم؛ لأن من أخذ شيئًا لا ينبغي أن يغتبط به، ويهنأ عليه إلا إذا نال معه الرفعة والكرامة».

الآية الثالثة: يقال فيها كل ما قيل في الآية الثانية.

الآية الرابعة: لا يسوغ الوقف فيها على ﴿نَعَمْ﴾ أيضًا؛ لأن جملة ﴿وَأَنتُمْ دَاخِرُونَ﴾ [الصافات آية: ١٨]. في محل نصب على أنها حال من الفاعل الذي حذف مع فعله وقامت نعم مقامه. والأصلُ «قل لهم تبعثون والحال أنكم أذلاء صاغرون».

قال البدر الزركشي في البرهان «والمختار ألا يوقف على نعم في هذه المواضع الثلاث، لتعلق ما بعدها بما قبلها لاتصاله بالقول». انتهى.

«بلى» هي حرف جواب. يجاب بها كلام قبلها، وتختص بالنفي، بمعنى أنها لا تقع إلا بعد كلام منفي، فلا تقع بعد كلام مثبت إلا في النزر اليسير من الأساليب، وهي تفيد إبطال النفي قبلها ونقضه وتقرر نقيضه كقوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ﴾ [التغابن آية: ٧] فهي في هذه الآية أفادت إبطال نفي البعث، وإذا بطل نفي البعث ثبت البعث، وحينئذ يكون قوله تعالى: ﴿وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ﴾ الآية تصريحًا بما أفادته «بلى» من إبطال النفي المتقدم.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ قَالُواْ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَنَا نَذِيرٞ﴾ الآية [الملك آية: ٨- ٩]. وهي في هذه الآية قد دلت على إبطال نفي إتيان النذير. وإذا بطل عدم إتيان النذير ثبت إتيانه. وعلى هذا يكون قوله تعالى حكاية عن الكفار ﴿قَدۡ جَآءَنَا نَذِيرٞ﴾ تصريحًا بما دلت عليه بلى من إبطال النفي السابق.

وقد وقعت في القرآن الكريم في اثنين وعشرين موضعًا في ست عشر سورة، وهي ثلاثة أقسام.

القسم الأول:

ما يختار فيه كثير من القراء وأهل اللغة الوقف عليها؛ لأنها جواب لما قبلها غير متعلقة بما بعدها، وذلك في عشرة مواضع:

الموضع الأول: ﴿أَمۡ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ بَلَىٰ﴾ في سورة البقرة [آية: ٨٠ و٨١].

الموضع الثاني: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ بَلَىٰ﴾ في سورة البقرة [آية: ١١١ و ١١٢].

الموضع الثالث: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ بَلَىٰ﴾ في سورة آل عمران [آية: ٧٥ و ٧٦].

الموضع الرابع: ﴿بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُنزَلِينَ بَلَىٰ﴾ في سورة آل عمران [آية: ١٢٤ و١٢٥].

الموضع الخامس: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ في سورة الأعراف [آية: ١٧٢].

الموضع السادس: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوءٍ بَلَىٰ﴾ في سورة النحل [آية: ٢٨].

الموضع السابع: ﴿عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَىٰ﴾ في سورة يس [آية: ٨١].

الموضع الثامن: ﴿أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا بَلَىٰ﴾ في سورة غافر [آية: ٥٠].

الموضع التاسع: ﴿عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ بَلَىٰ﴾ في سورة الأحقاف [آية: ٣٣].

الموضع العاشر: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ بَلَىٰ﴾ في سورة الانشقاق [آية: ١٤ و١٥].

القسم الثاني:

مالا يجوز الوقف عليها لتعلق ما بعدها بها وبما قبلها وذلك في سبعة مواضع:

الأولى: ﴿قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [آية: ٣٠] في الأنعام.

الثاني: ﴿بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ [آية: ٣٨] في النحل.

الثالث: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [آية: ٣] في سبأ.

الرابع: ﴿بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى﴾ [آية: ٥٩] في الزمر.

الخامس: ﴿قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [آية: ٣٤] في الأحقاف.

السادس: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [آية: ٧] في التغابن.

السابع: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [آية: ٤] في القيامة.

قال الزركشي: وهذه المواضع لا خلاف في امتناع الوقف عليها ولا يحسن الابتداء بها؛ لأنها وما بعدها جواب. انتهى.

القسم الثالث:

ما اختلفوا في جواز الوقف عليها، والأرجح المنع؛ لأن ما بعدها متصل بها وبما قبلها وهي خمسة مواضع:

الأول: ﴿قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [آية: ٢٦٠] في البقرة.

الثاني: ﴿قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ﴾ [آية: ٧١] في الزمر.

الثالث: ﴿بَلَىٰ وَرُسُلُنَا﴾ [آية: ٨٠] في الزخرف.

الرابع: ﴿قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [آية: ١٤] في الحديد.

الخامس: ﴿قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ﴾ [آية: ٩] في الملك.

* * *

وحيث أننا ذكرنا لك الأقسام الثلاثة ومواضعها يحسن بنا أن نذكر لك توجيه الأوقف التي اختارها العلماء في المواضع العشرة، ونبين لك وجه اتفاقهم على منع الوقف في المواضع السبعة، ووجه اختلافهم في المواضع الخمسة، وحكمة ترجيحهم منع الوقف فيها فنقول:

الآية الأولى:

﴿وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ (٨٠) بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٨٠ - ٨١] فكلمة «بلى» أفادت إبطال قول اليهود ﴿لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ ونفت نفي مس النار لهم، وإذا انتفى نفي مس النار لهم ثبت المس، وقوله تعالى: ﴿بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً...﴾ إلخ جملة مستأنفة لا موضع لها من الإعراب سيقت تعليلًا لما أفادته بلى من ثبوت مس النار لهم فكأنه قيل أنتم كاذبون في زعمكم أن النار لن تمسكم إلا أيامًا معدودة، فإنها ستمسكم وتخلدون فيها أبد الآبدين؛ لأن من كسب سيئة - كفرًا - وأحاطت به خطيئته، واستولت عليه وأحدقت به من كل جانب، فشملت ظاهره

وباطنه وتناولت سره وجهره فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون، وأنتم قد كفرتم باللَّه ورسله، واستولت عليكم خطيئتكم فلابد من خلودكم في النار. فأنت ترى من هذا التقرير أن جملة من كسب سيئة إلخ لا تعلق لها بما قبلها من حيث اللفظ، بل تعلقها من حيث المعنى. فحينئذ يصح الوقف على «بلى» وهو وقف كاف.

الآية الثانية:

﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿١١١﴾ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ١١١ - ١١٢] وكلمة ﴿بلى﴾ نقضت قولهم ﴿لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ ۗ﴾ ونفت عدم دخول غيرهم الجنة، وإذا انتفى عدم دخول غيرهم الجنة ثبت أن غيرهم يدخلون الجنة. وقصارى القول أن بلى أوجبت وأثبتت ما نفوه، وهو أن غيرهم يدخلون الجنة. وينبغي أن يعلم أن عدم دخول الغير الجنة استفيد من عبارتهم المفيدة للقصر أي: قصر دخول الجنة على اليهود والنصارى. وإذا كان دخول الجنة مقصورًا على اليهود والنصارى فلا يدخلها غيرهم.

وقوله تعالى: ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ الآية جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب في قوة التعليل لما استفيد من بلى وهو أن غير اليهود والنصارى يدخلون الجنة فكأنه قيل: ليس الأمر

كما يزعمه هؤلاء من قصر دخول الجنة عليهم، وحرمان غيرهم من دخولها. فإن كل من استسلم وانقاد لأوامر الله ونواهيه، فأخلص له ذاته وقصده، ولم يشرك به غيره حال كونه محسنًا في جميع أعماله - فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون. وما الأجر إلا دخول الجنة، والتمتع بما فيها من أمن وطمأنينة ونعيم.

وإذا كانت ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ . . .﴾ إلخ جملة استئنافية تعليلية كانت مرتبطة بما قبلها معنى لا لفظًا فيكون الوقف على «بلى» كافيًا.

الآية الثالثة:

﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ٧٥ - ٧٦].

وكلمة ﴿بلى﴾ في الآية مبطلة قول اليهود ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ﴾ يعنون بهذا القول ليس علينا فيما أصبناه من مال العرب إثم ولا حرج، ولا ذم ولا عتاب؛ لأنهم ليسوا أهل كتاب مثلنا، وهذا معنى وصفهم بالأميين، فهم بهذا القول قد نفوا الإثم والحرج عنهم في أخذ أموال العرب، فجاءت كلمة «بلى» فأبطلت هذا النفي، وإذا بطل نفى الإثم والحرج عنهم ثبت عليهم الإثم والحرج واستحقوا الذم واللوم، فتكون هذه الكلمة أثبتت عليهم ما نفوه عن أنفسهم.

وقوله تعالى: ﴿مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ جملة مستأنفة ليس لها موضع من الإعراب مقررة لمعنى الجملة التي نابت «بلى» منابها، وسدت مسدها.

وبيان ذلك أن بلى قامت مقام جملة، تقديرها: عليكم إثم وذنب في ظلمكم العرب، وخيانتكم لهم، واستحلالكم أموالهم. وجملة ﴿مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ. . .﴾ إلخ دلت بمنطوقها على تعظيم شأن الأوفياء المتقين، والإشادة بذكرهم، بحب اللّه تعالى لهم، ورضاه عنهم ، ودلت بمفهومها على ذم الخائنين الظالمين وغضب اللّه عليهم، ويدخل هؤلاء اليهود فيهم دخولًا أوليا. وعلى هذا تكون جملة ﴿مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ. . .﴾ إلخ مؤكدة - بمفهومها - معنى الجملة التي قامت بلى مقامها. وحيث كانت هذه الجملة - من أوفى إلخ مستأنفة مؤكدة مضمون ما قبلها يكون الارتباط بينها وبين ما قبلها معنويًا لا لفظيًا - فيكون الوقف على «بلى» كافيًا.

الآية الرابعة:

﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ ﴿١٢٤﴾ بَلَىٰٓ ۚ إِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤ - ١٢٥] أفادت كلمة «بلى» في الآية إبطال عدم كفاية إمداد اللّه تعالى عباده المؤمنين بثلاثة آلف من الملائكة منزلين، فتكون مثبتة كفاية الإمداد؛ لأنه إذا

بطل عدم كفاية الإمداد ثبتت كفايته.

وقوله تعالى: ﴿إِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا﴾ الآية وعد كريم من المولى عز وجل لعباده المؤمنين بزيادة الإمداد إن صبروا على لقاء أعدائهم، وعلى مشقة الجهاد ومرارته، واتقوا ربهم بتنفيذ أوامره واتقاء مخالفته، وليس لهذه الجملة محل من الإعراب فليست متعلقة بما قبلها لفظًا بل معنى فحينئذ يكون الوقف على «بلى» كافيًا.

الآية الخامسة:

﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

ذكر إمام النحاة ابن هشام الأنصاري في مغني اللبيب: أن «بلى» حرف جواب، وتختص بالنفي، وتفيد إبطاله. سواء كان النفي مجردًا مثل «ما قام زيد» أم مقرونًا بالاستفهام الحقيقي نحو «أقام زيد» فتقول فيهما «بلى» أم كان النفي مقرونًا بالاستفهام التقريري - المنسوب للتقرير؛ وهو حمل المتكلم المخاطب علي الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه.

ومن الأمثلة التي أوردها ابن هشام للاستفهام التقريري هذه الآية الكريمة ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا بَلَىٰ﴾ ثم قال: أجروا - أي العلماء - النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد عنه في رده ببلى. ولذلك - أي

لأجل إجرائهم النفي مع التقرير إجراء النفي المجرد من التقرير - قال ابن عباس وغيره: لو قالوا نعم لكفروا. ثم وجه ابن هشام كلام ابن عباس بأن نعم تصديق للمخبر بنفي أو إيجاب. والواقع في الآية الكريمة نفي، فلو كان الجواب نعم لكان معناه: لست بربنا، وهو كفر. نعوذ باللّه تعالى منه.

ثم نقل ابن هشام عن السهيلي وغيره من العلماء أنهم نازعوا في المحكى عن ابن عباس وغيره في الآية متمسكين بأن الاستفهام التقريري خبر موجب. وأقول: بيان ذلك أن الهمزة فيه في الحقيقة للإنكار ومعناه النفي، وبعد الهمزة نفي وهو لست. ونفي النفي إثبات، وحينئذ يكون معنى ألست بربكم: أنكر وأنفي عدم ربوبيتي لكم، ونفي عدم الربوبية هو إثباته الربوبية. فيكون المعنى: أنا ربكم. وبناء على هذا يكون ذكر نعم في جوابه تصديقًا فلا يكون كفرًا. بل هو عين الإيمان هذا، وقد نقل العلامة ابن هشام في مبحث النون عن جماعة من المتقدمين والمتأخرين ومنهم الشلوبين: أنه إذا كان قبل النفي استفهام. فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد. وإن كان مرادًا به التقرير فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي رعيًا للفظه، ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب رعيًا لمعناه. قال الشلوبين: ويجوز أن يكون مراد ابن عباس أنهم لو قالوا نعم جوابًا للملفوظ به على ما هو الأفصح لكان

كفرًا، إذ الأصل تطابق الجواب والسؤال لفظًا. انتهى.

* * *

والخلاصة أننا - في الاستفهام الإنكاري الذي يسمونه التقريري - إذا لم نراع معنى الهمزة التي هي في الحقيقة للإنكار الذي معناه النفي، بل راعينا صورة النفي المنطوق به الواقع بعد الهمزة وأردنا إبطاله يكون الجواب «بلى» وأما إذا راعينا الهمزة ومعناها، ومدخولها فحينئذ يكون الكلام إيجابًا. فيكون الجواب «نعم» تصديقًا لمضمونه.

إذا عرفت ذلك كله فاعلم أن في قوله تعالى: ﴿شَهِدْنَآ﴾ قولين:

الأول:

أن هذا قول الملائكة، وذلك أن بني آدم لما اعترفوا بربوبية اللّه تعالى لهم قال تعالى للملائكة: اشهدوا، فقالوا: شهدنا، أي: على اعتراف بني آدم، فعلى هذا يحسن الوقف على «بلى»؛ لأنه تمام كلام بني آدم، وقوله «شهدنا» حكاية كلام الملائكة.

والقول الثاني:

أن شهدنا من تتمة كلام بني آدم والمعنى: شهدنا على أنفسنا بأنك ربنا لا رب لنا غيرك، ولا معبود لنا سواك، وعلى هذا القول لا يحسن الوقف على «بلى» إذ لا يصح فصل بعض المقول عن بعض وهذا هو الراجح؛ لأن المتبادر من النظم أن كلا من بلى وشهدنا كلام

الذرية. وليس في الآية الكريمة ذكر للملائكة، وليس هناك من الآثار الصحيحة ما يثبت أن شهدنا من كلام الملائكة.

فحينئذ لا يكون ضم هذا الموضع إلى المواضع التي يختار الوقف عليها كما هو صنيع الزركشي في البرهان، والسيوطي في الإتقان وغيرهما ممن جاء بعدهما، واقتفى أثرهما.

أقول: لا يكون ضم هذا الموضع إلى المواضع المذكورة حسنًا مقبولًا، بلى يحسن ضمه إلى المواضع الخمسة التي اختلف فيها العلماء، والراجح منع الوقف عليها.

الآية السادسة:

﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ۖ فَأَلْقَوُا۟ ٱلسَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍۭ ۚ بَلَىٰٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٢٨] آخر كلام الكفار ﴿سُوٓءٍۭ﴾. و﴿بَلَىٰٓ﴾ من كلام اللّه تعالى أبطل بها قول الكفار ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍۭ﴾ الدال على نفي عملهم السوء في الدنيا. فيكون عملهم السوء في الدنيا ثابتًا؛ لأنه إذا بطل نفي عمل السوء ثبت عمل السوء. وعلى هذا يكون الوقف على «من سوء» كافيًا؛ لأنه من كلام الكفار. وما بعده من كلام اللّه تعالى رد له وإبطال، ويكون الوقف على «بلى» كافيًا أيضًا؛ لأن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ مستأنف أتى به تعليلًا لمضمون الجملة التي دلت «بلى» عليها، وقامت مقامها. والتقدير: أنتم قد عملتم السوء في الدنيا؛

لأن اللّٰه عليم بما كنتم تعملون، لا تخفى عليه أعمالكم، ظاهرها وخفيها، فهناك ارتباط معنوي لا لفظي بين «بلى» وبين ما قبلها وما بعدها. فحينئذ يكون الوقف على كل من «سوء» و«بلى» كافيًا كما قررنا.

الآية السابعة:

﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [يس: ٨١] الكلام على ﴿بلى﴾ في هذه الآية كالكلام عليها في آية ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ﴾.

ولا بأس أن نوجز القول عليها في هذه الآية فنقول: إن بلى دلت على إبطال عدم قدرة اللّٰه تعالى على أن يخلق مثلهم فتكون دالة على إثبات قدرته تعالى على ذلك؛ لأنه إذا بطل عدم القدرة ثبتت القدرة.

والقرآن الكريم قد راعى في أسلوب هذه الآية صورة النفي المنطوق به الواقع بعد الهمزة ولم يراع معنى الهمزة ولذلك كان الجواب «بلى» كما صنع مثل ذلك في الآية السابقة. والسؤال والجواب من قبله تعالى. وفي الإتيان بالجواب رمز إلى أنه هو المتعين لأن يكون جوابًا لا جواب غيره. وبناء على ما سبق يكون الوقف على قوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ﴾ كافيًا لتحقق الارتباط المعنوي بين السؤال والجواب، دون الارتباط اللفظي، وقوله تعالى:

﴿وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ معطوف على الجملة التي سدت بلى مسدها، والتقدير: هو قادر على ذلك وهو الخلاق العليم، ومقتضى العطف عدم جواز الوقف على بلى، ولكن لكونه من عطف الجمل لا من عطف المفردات يسوغ الوقف على بلى غير أنه لا يكون كافيًا بل حسنًا أو صالحًا، وعلى كل ينبغي عد هذا الموضع ضمن المواضع التي يترجح الوقف عليها.

الآية الثامنة:

﴿قَالُوٓاْ أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ۖ قَالُواْ بَلَىٰ ۚ قَالُواْ فَٱدْعُواْ ۗ وَمَا دُعَٰٓؤُاْ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾ [غافر: ٥٠] نفت «بلى» في الآية عدم إتيان الرسل بالبينات، وأثبتت إتيانهم بها.

والوقف عليها كاف؛ لأن ﴿قَالُواْ بَلَىٰ﴾ جواب أهل النار لخزنة جهنم و ﴿قَالُواْ فَٱدْعُواْ﴾ قول الخزنة لأهل النار، فتكون جملة ﴿قَالُواْ فَٱدْعُواْ﴾ مستأنفة واقعة جوابًا عن سؤال نشأ من الجملة السابقة.

كأنه قيل: لما اعترف أهل النار بإتيان الرسل لهم بالبينات، هل أفادهم هذا الاعتراف شيئًا؟ وهل دفع عنهم شيئًا من عذاب اللّه تعالى فأجيب بقوله تعالى: ﴿قَالُواْ فَٱدْعُواْ﴾ أي: قال الخزنة لأهل النار: فادعوا أنتم لأنفسكم فإننا لا ندعوا لكافر بتخفيف العذاب عنه، وما دعاء الكافرين إلا في ضلال.

فالارتباط بين الجملتين معنوي لا لفظي، فلذا كان الوقف على «بلى» كافيًا.

الآية التاسعة:

﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ ۚ بَلَىٰ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأحقاف: ٣٣] دلت ﴿بلى﴾ على نفي عدم العلم بقدرة اللَّه تعالى على إحياء الموتى، فيكون العلم بقدرة اللَّه تعالى على إحياء الموتى ثابتًا. والوقف على «بلى» كاف؛ لأن قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ مستأنف لا موضع له من الإعراب معلل لما استفيد من بلى، وهو من تعليل الخاص بالعام. ولا يخفى وجهه.

الآية العاشرة:

﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ بَلَىٰ إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا﴾ [الانشقاق: ١٤ - ١٥] أبطلت ﴿بلى﴾ نفي الحور، وهو الرجوع إلى اللَّه تعالى بالبعث والنشور، فيثبت الحور؛ لأنه إذا بطل نفيه ثبت هو.

وجملة ﴿إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا﴾ استئنافية لا محل لها من الإعراب بمثابة التعليل لما أفادته بلى أي لابد من حوره ورجوعه إلى اللَّه عز وجل يوم الميعاد؛ لأن ربه الذي خلقه ورباه بنعمه كان به وبأعماله الموجبة للجزاء بصيرًا بحيث لا تخفى عليه منها خافية، فالبتة من حوره ورجعه إلى اللَّه عز وجل لحسابه ومجازاته، فبين هذه الجملة

التعليلية وبين ما قبلها تعلق في المعنى دون اللفظ، فيكون الوقف على كلمة «بلى» كافيًا، واللَّه أعلم.

* * *

المواضع السبعة التي لا يجوز الوقف عليها مع بيان علة منع الوقف

الآية الأولى:

﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَرَبِّنَا ۚ قَالَ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [الأنعام: ٣٠] لا يجوز الوقف على ﴿بلى﴾؛ لأن «وربنا» من جملة مقول الكفار، لم يقتصروا على قولهم «بلى» الدال على اعترافهم بما كانوا يجحدونه في الدنيا من البعث والحساب والجزاء، بل أكدوا اعترافهم باليمين إظهارًا لكمال يقينهم بحقيته، وإيذانًا بأن هذا الاعتراف صدر عنهم برغبة ولهفة طمعًا في أن يكون سببًا في نفعهم، ودفع عذاب الله عنهم، ولكن أنّى لهم ذلك؟

فنظرًا لعدم جواز فصل بعض المقول عن بعض، ولوجوب وصل المقسم به بالمقسم عليه لا يجوز الوقف على ﴿بلى﴾.

الآية الثانية:

﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۙ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ ۚ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ [النحل: ٣٨] يمتنع الوقف على ﴿بلى﴾؛ لأن قوله «وعدًا» مصدر مؤكد للجملة التي دلت بلى عليها، وقامت مقامها، المقدرة بقولنا «ليبعثنهم»؛ لأن فيها معنى الوعد بالبعث، والإخبار عنه.

قال الألوسي: ويسمى نحو هذا مؤكدًا لنفسه، ثم قال: وجوز أن

يكون مصدرًا لمحذوف. أي: وعد ذلك وعدًا، وقوله ﴿عليه﴾ صفة ﴿وعدًا﴾ والمراد به وعدًا ثابتًا عليه إنجازه، وإلا فنفس الوعد ليس ثابتًا وثبوت الإنجاز لامتناع الخلف في وعده أو لأن البعث من مقتضيات الحكمة وحقًّا صفة أخرى لوعدًا، وهي مؤكدة إن كان بمعنى ثابتًا متحققًا، ومؤسسة إن كان بمعنى غير باطل. أو نصب على المصدرية بمحذوف أي: حق حقًّا. انتهى من **الألوسي**.

وعلى الوجه الثاني الذي ذكره **الألوسي** بقوله: وجوز **أن يكون** مصدرًا لمحذوف أي: وعد ذلك وعدًا. **يجوز الوقف على بلى؛ لأن** جملة: «وعد ذلك وعدًا» **تكون حينئذ مستقلة غير متعلقة بما قبلها لفظًا وإن تعلقت** معنى. وبناء على ما ذكر لا يسوغ ضم هذا الموضع إلى المواضع التي يمتنع الوقف عليها بل يجب ضمه إلى المواضع التي يجوز فيها الوقف والأرجح منعه والله أعلم.

الآية الثالثة:

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبأ: ٣]

قوله تعالى: ﴿بلى﴾ رد لكلام منكري البعث، **وإثبات لما نفوه؛ لأن بلى موضوعة لنقض النفي وإبطاله، فهي هنا نقضت النفي في قولهم:** «لا تأتينا» وأبطلته. وأثبتت ما نفوه وهو إتيان الساعة. كأنه قيل ليس الأمر إلا إتيانها.

وقوله تعالى: ﴿وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ تأكيد للإتيان الذي أنكروه

وتثبيت له على أتم وجه وأكمله، بالإتيان بالقسم، واللام والنون، ويمتنع الوقف على ﴿بلى﴾ لعدم جواز الفصل بين المؤكَّد والمؤكِّد، والمقسم به والمقسم عليه.

الآية الرابعة:

﴿بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَـٰتِى فَكَذَّبْتَ بِهَا وَٱسْتَكْبَرْتَ وَكُنتَ مِنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ [الزمر: ٥٩].

تقدم أن ﴿بلى﴾ لا تقع إلا بعد نفي، فتبطله وتثبت ما بعده. ولا نفي في واحدة من المقالات الثلاث التي حكاها اللّه تعالى عن الكافر. ولكن قوله: ﴿لو أن اللّه هداني﴾ يدل على نفي هدايته؛ لأن كلمة «لو» موضوعة للدلالة على امتناع جوابها لامتناع شرطها، فهي هنا دالة على امتناع كونه من المتقين لامتناع هدايته. فيكون امتناع الهداية سببًا لامتناع كونه من المتقين. فحينئذ تكون الهداية منفية. فكأن الكافر قال: لم يهدني اللّه فلم أكن من المتقين، فجيء بكلمة بلى لنقض نفي الهداية في قول الكافر «لم يهدني اللّه» وإبطاله، وإذا بطل نفي هداية اللّه له، ثبتت الهداية، والمراد الهداية العامة بإرسال الرسل، وإنزال الآيات، ونصب البراهين، وإقامة الأدلة على البعث والجزاء، فكأنه قيل للكافر قد هديتك وأرشدتك وأرسلت لك الرسل وأقمت لك الأدلة فأنت الذي آثرت طريق الغي على طريق الهدى. وبناء على هذا تكون جملة ﴿قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَـٰتِى﴾ الآية مؤكدة ومقررة

للجملة التي دلت عليها وسدت مسدها كلمة «بلى» فلا يجوز الوقف على ﴿بلى﴾ لوجوب وصل المؤكد كما سبق مثله.

الآية الخامسة:

﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [الأحقاف: ٣٤].

كل ما قيل في الآية الأولى يقال في هذه الآية؛ لأن المقام الذي قيلت فيه الآيتان واحد.

الآية السادسة:

﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧].

سبق أن قررنا غير مرة أن «بلى» تنقض النفي وتبطله، وتثبت المنفي وتحققه. فهي هنا تنقض النفي وهو لن، وتثبت المنفي وهو يبعثوا، فيكون معناها إثبات البعث. فقوله تعالى: ﴿وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ﴾ توكيدًا لما استفيد من معنى بلى، ولا يصح الوقف هنا على بلى؛ لأنه لا يسوغ الفصل بين المؤكد والمؤكد ولا فصل بعض المقول من بعض؛ لأن المقول ﴿بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ﴾.

الآية السابعة:

﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٤]. دلت «بلى» على نقض نفي جمع الله تعالى عظام الإنسان، وإذا نقض نفي الجمع ثبت الجمع، و«قادرين» منصوب على الحال من فاعل الفعل المقدر الذي

دلت عليه كلمة «بلى» والتقدير: نجمعها حال كوننا قادرين على أن نسوي بنانه، ولا يجوز الوقف على بلى لعدم صحة الفصل بين الحال وصاحبه وعامله.

* * *

المواضع الخمسة التي يجوز فيها الوقف والوصل، والوصل أرجح

الآية الأولى:

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ۖ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

أفادت بلى إبطال النفي، وإثبات الإيمان المنفي، فيكون المعنى: آمنت، و«لكن» حرف استدراك، يؤتى به لإثبات ما يتوهم نفيه، أو نفي ما يتوهم ثبوته، وهو استدراك على محذوف، والتقدير: بلى آمنت، وما سألت هذا السؤال شكًا في قدرتك، ولا ترددًا في قهرك وغلبتك، ولكن سألت ليطمئن قلبي، أي: لينضم إلى العلم الناشئ عن الحجة والبرهان، العلم الناشئ عن المشاهدة والعيان. ويجوز الوقف على «بلى» باعتبار تمام الكلام في الجملة. فالسؤال قد أخذ جوابه، والفعل قد استوفى فاعله ومفعوله، ولكن الأولى الوصل بالنظر إلى أن قوله تعالى حكاية عن إبراهيم ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ۖ﴾ من جملة مقول القول. ولا ينبغي فصل بعض المقول عن بعض.

الآية الثانية:

﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الزمر: ٧١].

دلت «بلى» على إبطال نفي إتيان رسل منهم يتلون عليهم الآيات إلخ وعلى إثبات إتيان الرسل المذكورين. فيكون المعنى: قد أتانا رسل منا تَلَوْا علينا آيات ربنا وأنذرونا لقاء يومنا هذا. ولكن حرف استدراك حقت. أي: وجبت كلمة العذاب أي: كلمة اللّه المقتضية له، على الكافرين. والمراد الحكم عليهم بالشقاوة، وأنهم من أهل النار لسوء اختيارهم. ويجوز الوقف على بلى نظرًا إلى تمام الكلام في الجملة، إذ أن السؤال استوفى جوابه، والفاعل استكمل فاعله ومفعوله، ولكن الأحسن عدم الوقف باعتبار أن ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ من ضمن مقول القول، وينبغي ضم المقول بعضه إلى بعض.

الآية الثالثة:

﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠] أبطلت «بلى» نفي السماع الذي تعلق به الحسبان الموبخ عليه، وأثبتت السماع. فالمعنى: نحن نسمع سرهم ونجواهم. والوقف على «بلى» جائز باعتبار إفادة الكلام الفائدة المطلوبة. ولكن جملة ﴿وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ في موضع نصب على الحال من فاعل الفعل المقدر الذي دلت عليه كلمة «بلى» والتقدير: نسمع سرهم ونجواهم والحال أن رسلنا الذين وكلوا بحفظ أعمالهم يكتبون كل ما يصدر عنهم من الأقوال والأفعال حال كونهم لديهم أي: ملازمين

لهم، لا يفارقونهم، ولا ينفكون عنهم. ويجوز أن تكون جملة ﴿وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ معطوفة على الجملة التي ترجمت عنها بلى، المقدرة بقولنا: «نسمع»، والتقدير: نحن نعلم سرهم ونجواهم والحفظة يحصون عليهم جميع ما يصدر عنهم، وكلا الوجهين يقتضي عدم صحة الوقف على «بلى» إذ التعلق فيهما لفظي ومعنوي، فالصواب - في نظري - عدم جواز الوقف في هذا الموضع، وضمه للمواضع السبعة التي يمتنع الوقف فيها.

الآية الرابعة:

﴿يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَٰكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَٱرْتَبْتُمْ وَغَرَّتْكُمُ ٱلْأَمَانِىُّ حَتَّىٰ جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ وَغَرَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ﴾ [الحديد: ١٤] أبطلت كلمة «بلى» نفي كون المنافقين مع المؤمنين في الدنيا وأثبتت كونهم معهم، فمعناها كنتم معنا في الدنيا، تصلون كما نصلي، وتصومون كما نصوم، وتغزون مثل غزونا، وتقومون بالطاعات كما نقوم، ولكنكم فتنتم أنفسكم أهلكتموها بالنفاق والمعاصي، والإغراق في الشهوات والملذات، وتربصتم بالمؤمنين الدوائر، وشككتم في الإسلام، وغرتكم الأماني الفارغة والأطماع الواهية. وهي علو كلمة الكفر على كلمة الإيمان، حتى جاء أمر الله بانقضاء آجالكم، وغركم بسعة رحمة الله عز وجل الشيطان حيث يقول لكم: إن الله تعالى كريم رحيم، ومقتضى رحمته بعباده أنه لا يؤاخذهم بذنوبهم، وقد

أجاز العلماء الوقف على ﴿بلى﴾ وإن كانوا يرجحون الوصل. ومستندهم في جواز الوقف تمام الكلام في الجملة، وإفادته فائدة يحسن من السامع السكوت عندها والاكتفاء بمضمونها.

الآية الخامسة:

﴿كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ﴾ [الملك: ٨ - ٩] دلت كلمة «بلى» على نقض نفي إتيان النذير لهؤلاء، وعلى إثبات إتيانه. فيكون معناها: قد أتانا نذير، وجملة قد جاءنا نذير. مؤكدة للجملة التي دلت عليها بلى، وكانت بلى ترجمة عنها.

قال الخطيب الشربيني في تفسيره: «جمعوا بين حرف الجواب ونفس الجملة المفادة به تأكيدًا» إذ لو اقتصروا على «بلى» لفهم المعنى، ولكنهم صرحوا بالمفاد ببلى تحسرًا، وزيادة ندم في تفريطهم، وليعطفوا عليه قولهم فكذبنا إلخ. انتهى.

والعلماء يجيزون الوقف أيضًا على بلى وإن كانوا يرجحون الوصل، وسندهم في جواز الوقف عليها هو سندهم في جواز الوقف عليها في آية الحديد. وإذا وازنت بين هذه الآية وآية الزمر ﴿بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى﴾ [الزمر: ٥٩] التي عدوها من المواضع السبعة التي لا يصح الوقف فيها على «بلى» لا تلمح فرقًا ما بين الآيتين، فإجازة الوقف على «بلى» في هذه الآية - آية الملك - ومنعه عليها في آية

الزمر محض تحكم لا مبرر له، ولا داعي إليه.

وإنك إذا نظرت في هذه الأوقاف الخمسة في المواضع المذكورة نظرة فاحصة عميقة، مخلصة منصفة وعرضتها على موازين القواعد التجويدية، ومقاييس القوانين النحوية، ثم جردت نفسك من عاطفة التقليد وهوى المحاكاة - لا يسعك إلا الحكم على هذه الأوقاف الخمسة بالبعد عن الصواب، وعلى هذه الكلمات بوجوب وصلها بما بعدها، وعدم صحة الوقف عليها.

ذلك أن كل جملة وقعت بعد «بلى» في هذه الآيات الخمس بينها وبين ما قبلها من وشيج الصلة، ووثيق الارتباط ما يحتم وصلها ببلى، ولا يبيح قطعها عنها، إذ بين كل جملة وبين ما قبلها التعلقان اللفظي والمعنوي.

انظر إلى الآيات المذكورة - ما عدا الثالثة - تجد فيها أن بعد «بلى» أداة استدراك - لكن - وهي موضوعة في اللسان العربي لنفي ما يتوهم ثبوته، وثبوت ما يتوهم نفيه، فالوقف على الجملة التي قبل أداة الاستدراك تفتح المجال أمام السامع في إدراك غير الحقيقة، فيفهم المنفي مثبتًا، والمثبت منفيًا، والحرص على إفادة السامع الحقيقة، وإعطائه المعنى كاملًا من أول الأمر يتقاضانا أن نصل أداة الاستدراك ومتعلقها بما قبلها حتى لا يتوهم السامع ما ليس بالمراد مرادًا.

وفي الآيات - غير ما ذكر - أن أداة الاستدراك وما بعدها من جملة مقول القول، ولا يسوغ فصل بعض المقول عن بعض؛ لأن هذا الفصل يعطي السامع المعنى ناقصًا مبتورًا، وهذا ممنوع. ثم تأمل بعد ذلك في الآية الثالثة تجد فيها أن بعد «بلى» جملة فيها وجهان، وكلاهما يقتضي عدم صحة الوقف على «بلى» إذ أن في كل منهما التعلقين اللفظي والمعنوي معًا كما سبق.

فالحق الذي يجب أن يؤخذ به، ولا يعدل عنه، أنه لا يجوز الوقف على «بلى» في المواضع الخمسة. كما لا يجوز الوقف عليها في المواضع السبعة. وبناء على هذا تقسم «بلى» إلى قسمين فقط: قسم يجوز الوقف عليه، وقسم يمتنع، والله تعالى أعلم.

وقد نظم العلامة جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي مواضع «بلى» الاثنين والعشرين، مع تقسيمها إلى ثلاثة أقسام وبيان حكم كل قسم منها فقال:

حُكْمُ بلى في سائر القرآن ... ثلاثةٌ عن عابد الرحمن
أعني السيوطي جامع الاتقان ... عن عصبة التفسير والبرهان
فالوقفُ في سَبعٍ عليها قد مُنِعَ ... لِمَا لهَا تَعلُّقٌ بما جُمِعَ
قالوا بلى في سورة الأنعام ... والنَّحلُ وَغدًا عن ذوي الأَفْهام
وَقُلْ بَلَى فِي سَبإٍ قَد اسْتَقَرَ ... كذا بلَى قَد فَاتلُوَنهَا في الزُّمرَ
قالوا بلَى في آخِرِ الأحَقَافِ ... وفي التَّغَابُن لِلذَّكِيِّ الوافي

وقُلْ بَلَى في سورة القِيَامَة فَاحْذَرْ مِنَ التَّفريط والملامة
وخَمْسَةٌ فيها خِلَافٌ زُبِرَا بالمنعِ والْجَوازِ حيث حُرِّرا
بَلَى ولكِن قَدْ أتى في البقرة وفي الزمَرْ بَلَى وَلكن حَرِّرَه
بلَى وَرُسْلُنَا أتى في الزُّخرُفِ وفي الْحَدِيد مِثْلُهَا عنهم قفِي
قَالُوا بلَى في الْمُلْكِ ثُمَّ جوَّزوا في ثَالِثِ الأَقْسَامِ وَقْفَا أَبْرَزُوا
وعدُّهَا عَشْرٌ سِوى مَا قَدْ ذُكِر لم تَخْفَ عن فَهمِ الذكِيِّ المسْتَقِر

انتهى

وقد عرفت أن الصواب تقسيمها إلى قسمين فحسب. قسم يجوز عليه الوقف، وقسم لا يجوز، واللّه تعالى أعلم.

* * *

«كلا»

هي حرف معناه الردع والزجر، وهذا مذهب معظم البصريين ومنهم إمام النحو سيبويه، والخليل، والمبرد، والزجاج. ليس لها عند هؤلاء معنى سوى ذلك. ولهذا يجيزون الوقف عليها، والابتداء بما بعدها؛ لأنها زجر وردع لما قبلها. وأما ما بعدها فهو منقطع عنها. وقد ورد عن بعض من ذكر أنه قال: متى سمعت «كلا» في سورة فاحكم عليها بأنها مكية؛ لأن كلا دالة على معنى التهديد والوعيد. وأكثر نزول ذلك كان بمكة؛ لأن أكثر العتو والطغيان كان بها.

ويرد على مذهب هؤلاء أن هذا المعنى الذي ذكروه لها - وهو الردع والزجر - لا يمكن تحققه في بعض الآيات، كقوله تعالى: ﴿عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق: ٥ - ٧]. فإن قوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١- ٥] أول ما نزل من القرآن الكريم على الإطلاق. ثم نزل بعد ذلك ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾ [العلق: ٦] إلى آخر الآيات، فحينئذ تكون كلا في ابتداء الكلام، والردع والزجر يقتضي سبق ما يزجر عليه.

ومثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴿١٩﴾ كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ ﴿٢٠﴾ وَتَذَرُونَ الْآخِرَةَ﴾ [القيامة: ١٩ - ٢١] فلا يمكن تحقق الزجر والردع في هذه الآية أيضًا، كما يظهر ذلك بأدنى تأمل في سابق الآيات ولاحقها.

فلكون هذا المعنى غير مطرد في الآيات القرآنية، والأساليب العربية اضطر النحاة إلى أن يزيدوا فيها معنى ثانيًا يصح معه أن يوقف على ما قبل كلا ويبتدأ بها، ثم اختلفوا في تعيين هذا المعنى الزائد على ثلاثة مذاهب:

الأول:

مذهب الكسائي والكوفيين وهو أنها تكون بمعنى حقًّا.

الثاني:

مذهب النضر بن شُميل والفراء ومن وافقهما أنها تكون حرف جواب بمثابة إي ونعم.

الثالث:

مذهب أبي حاتم ومَنْ شايعه أنها تكون أداة استفتاح بمنزلة ألا الاستفتاحية.

وقد اعتبر ابن هشام - في مغنيه - مذهب أبي حاتم أولى من مذهبي الكسائي والفراء، معللا ذلك بما يأتي:

١- أن «كلا» في قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا﴾ [المؤمنون: ١٠٠] لا يصح أن تكون بمعنى حقًّا كما هو مذهب

الكسائي؛ لأنها لو كانت بمعنى حقًّا لفتحت همزتها؛ لأن إن تفتح همزتها وجوبًا بعد حقًّا، لكن همزتها لم تفتح بل كسرت فلم تكن بمعنى حقًّا، وهو المطلوب.

كما لا يصح أن تكون «كلا» في الآية المذكورة حرف جواب بمعنى إي ونعم كما هو مذهب النضر والفراء وغيرهما؛ لأنها لو كانت حرف جواب بمعنى نعم لكانت للوعد بالرجوع إلى الدنيا؛ لأن نعم - أو ما هو بمعناها - إذا وقعت بعد الطلب دلت على الوعد، فإذا قيل لك: أعط فلانًا كذا؛ فقلت: نعم، كان قولك نعم وعدًا بالإعطاء، وكلا في الآية وقعت بعد الطلب وهو ﴿ارجعون﴾ فلو كانت بمعنى نعم لكانت وعدًا من اللَّه عز وجل بالرجوع إلى الدنيا، واللَّه تعالى لا يعد أحدًا ما بالرجوع إلى الدنيا؛ لأن سنته الماضية في عباده التي سبق بها إرادته وعلمه أن أحدًا ما لا يرجع إلى الدنيا بعد مفارقتها، فحينئذ لا يصح حمل كلا في الآية على هذا المعنى، وإذا بطل أن تكون بمعنى حقًّا، وبمعنى نعم تعين أن تكون إما للردع والزجر، وإما للاستفتاح. وهذان المعنيان لا ينبو عنهما لفظ الآية، ولا ينفر منهما معناها.

* * *

٢- أن «كلا» في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٦١ - ٦٢]، لا يجوز أن

تكون بمعنى حقًّا كما هو مذهب الكسائي نظرًا لكسر همزة إن بعدها، ولو كانت بمعنى حقًّا لتعين فتح الهمزة، كما لا يجوز أن تكون بمعنى نعم كما هو مذهب الفراء؛ لأن نعم بعد الخبر تدل على التصديق ولا يصح إرادة التصديق هنا؛ لأنه يترتب عليه أن يكون المعنى ﴿أنتم مدركون﴾ وليس ذلك معنى الآية، فيتعين أن تكون كلا في الآية إما بمعنى الردع والزجر، وإما بمعنى الاستفتاح، فقد تحقق في هاتين الآيتين مذهب أبي حاتم دون مذهبي الكسائي والفراء، فحينئذ يكون مذهب أبي حاتم أكثر اطرادًا، وأوسع تناولًا.

قال العلامة ابن هشام في مغني اللبيب: «وإذا صلح الموضوع للردع ولغيره جاز الوقف عليها على احتمال أن تكون للردع، وجاز الابتداء بها على احتمال أن تكون بمعنى ألا الاستفتاحية، أو بمعنى نعم، والأرجح حملها على الردع؛ لأنه الغالب فيها. انتهى ببعض زيادة.

ويؤخذ من كل ما تقدم أن كلمة «كلا» لها أربعة معان، لا تخرج في جميع مواردها عنها، الردع والزجر، معنى حقًّا، معنى نعم، معنى الاستفتاح، وقد ذكر لها الإمام القرطبي في تفسيره معنى خامسًا، وهو أن تكون بمعنى «لا» النافية، صرح بذلك في مواضع كثيرة في القرآن. وقد تستعمل في بعض المواضع محتملة معنيين أو أكثر من هذه المعاني.

والذي يحدد معناها، ويكشف المراد منها، إنما هو معنى الآية

وفحواها. وهدفها ومرماها كما سيتضح ذلك عند الكلام عليها في مواضعها من القرآن الكريم إن شاء اللّه تعالى.

وقد وقعت هذه الكلمة «كلا» في القرآن الكريم في ثلاثة وثلاثين موضعًا في خمس عشرة سورة. كلها في النصف الثاني من القرآن. وليس في النصف الأول منها شيء. ولذلك قال بعضهم

وما نزلت كلا بيثرب فاعلمن ولم تأت في القرآن في نصفه الأعلى

قال العلامة بدر الدين الزركشي في البرهان: وحكمة ذلك أن النصف الثاني نزل أكثره بمكة. وأكثرها جبابرة. فتكررت هذه الكلمة على وجه التهديد والتعنيف لهم. والإنكار عليهم بخلاف النصف الأول. وما نزل منه في اليهود لم يحتج إلى إيرادها فيه لذلهم وضعفهم. ثم نقل الزركشي عن الإمام مكي بن أبي طالب أنه قسم «كلا» أربعة أقسام:

الأول:

ما يحسن الوقف فيه عليها - على معنى الرد لما قبلها - والإنكار له فتكون بمعنى: ليس الأمر كذلك. والوقف عليها في هذه المواضع هو الاختيار. ويجوز الابتداء بما بعدها على معنى «حقًا» أو على معنى «ألا» وذلك أحد عشر موضعًا.

الأول: ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ۝٧٨ كَلَّا﴾ سورة مريم [آية: ٧٨ - ٧٩].

الثاني: ﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّا﴾ سورة مريم [آية: ٨١- ٨٢].

الثالث: ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا﴾ سورة المؤمنين [آية: ١٠٠].

الرابع: ﴿قُلْ أَرُونِيَ الَّذِينَ أَلْحَقْتُم بِهِ شُرَكَاءَ كَلَّا﴾ سورة سبأ [آية: ٢٧].

الخامس: ﴿وَمَن فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ يُنجِيهِ ﴿١٤﴾ كَلَّا﴾ سورة المعارج. [آية: ١٤ - ١٥].

السادس: ﴿أَيَطْمَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ ﴿٣٨﴾ كَلَّا﴾ سورة المعارج [آية: ٣٨- ٣٩].

السابع: ﴿ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ﴿١٥﴾ كَلَّا﴾ سورة المدثر [آية: ١٥ -١٦].

الثامن: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّنَشَّرَةً ﴿٥٢﴾ كَلَّا﴾ سورة المدثر [آية: ٥٢ - ٥٣].

التاسع: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ كَلَّا﴾ سورة المطففين [آية: ١٣ - ١٤].

العاشر: ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ ﴿١٦﴾ كَلَّا﴾ سورة الفجر [آية: ١٦ - ١٧].

الحادي عشر: ﴿يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ ﴿٣﴾ كَلَّا﴾ سورة الهمزة [آية: ٣- ٤].

قال الإمام مكي: فهذه أحد عشر موضعًا الاختيار عندنا وعند أكثر أهل اللغة أن تقف عليها، على معنى النفي والإنكار لما تقدمها، ويجوز أن تبتدئ بها على معنى حقًا لجعلها تأكيدًا للكلام الذي بعدها أو الاستفتاح.

* * *

القسم الثاني:

ما لا يحسن الوقف فيه عليها، ولكن يبتدأ بها. وذلك في ثمانية عشر موضعًا:

الأول: ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾ سورة المدثر [آية: ٣٢].

الثاني: ﴿كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذْكِرَةٌ﴾ سورة المدثر: [آية: ٥٤].

الثالث: ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ﴾ سورة القيامة [آية: ١١].

الرابع: ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ﴾ سورة القيامة [آية: ٢٠].

الخامس: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ﴾ سورة القيامة [آية: ٢٦].

السادس: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ سورة النبأ [آية: ٤].

السابع: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ﴾ سورة عبس [آية: ١١].

الثامن: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ سورة عبس [آية: ٢٣].

التاسع: ﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ﴾ سورة الانفطار [آية: ٩].

العاشر: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ﴾ سورة المطففين [آية: ٧].

الحادي عشر: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ﴾ سورة المطففين [آية: ١٥].

الثاني عشر: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ﴾ سورة المطففين [آية: ١٨].
الثالث عشر: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ﴾ سورة الفجر [آية: ٢١].
الرابع عشر: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾ سورة العلق [آية: ٦].
الخامس عشر: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ﴾ سورة العلق [آية: ١٥].
السادس عشر: ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ﴾ سورة العلق [آية: ١٩].
السابع عشر: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ سورة التكاثر [آية: ٣].
الثامن عشر: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ﴾ سورة التكاثر [آية: ٥].
فهذه ثمانية عشر موضعًا الاختيار عندنا وعند القراء وعند أهل اللغة أن يبتدأ بها. أي: بكلا، على معنى: حقًّا، أو ألا. وألا يوقف عليها.

* * *

القسم الثالث:

ما لا يحسن الوقف فيه عليها، ولا يحسن الابتداء بها، بل تكون موصولة بما قبلها من الكلام، وبما بعدها. وذلك في موضعين.
الأول: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ سورة النبأ [آية: ٥].
الثاني: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ سورة التكاثر [آية: ٤].
فلا يحسن الوقف على كلا في هذين الموضعين، ولا الابتداء بها.

* * *

القسم الرابع:

ما يحسن الوقف عليها ولا يجوز الابتداء بها، بل توصل بما قبلها. وهو موضعان:

الأول: ﴿قَالَ كَلَّاۖ فَٱذْهَبَا بِـَٔايَٰتِنَآۖ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ﴾ سورة الشعراء [آية: ١٥].

الثاني: ﴿قَالَ كَلَّآۖ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ سورة الشعراء [آية: ٦٢].

قال الإمام مكي: فهذا هو الاختيار، ويجوز في جميعها أن تصلها بما قبلها وبما بعدها، ولا تقف عليها ولا تبتدئ بها. انتهى من البرهان للزركشي.

* * *

وبعد:

فهأنذا أعود فأذكر هذه الكلمة «كلا» في جميع مواردها حسب ترتيبها في القرآن الكريم، وأذكر في كل موضع معناها، وحكم الوقف عليها، والابتداء بها، وحكم الوقف على ما قبلها فأقول:

الموضع الأول:

﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ۝ كَلَّاۚ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٨ - ٧٩].

يؤخذ مما كتبه محققو المفسرين كأبي حيان والقرطبي والألوسي والسمين أن كلا في هذه الآية تحتمل معاني:

أحدها:

أن تكون للردع والزجر والتنبيه على الخطأ، أي: ردع وزجر الكافر الذي تفوه بهذه المقالة النكراء، وتنبيهه على الخطأ الذي صدر منه، وهو قوله - على سبيل التهكم والاستخفاف بأمر البعث والجزاء ﴿لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [مريم آية: ٧٧] كأنه قيل: فليرتدع هذا الكافر عن التفوه بمثل هذه الجريرة الشنعاء، وليرجع عن صلفه وكبره. وعلى هذا تكون جملة ﴿سنكتب ما يقول...﴾ إلخ مستأنفة قصد بها تهديد الكافر ووعيده بتسجيل وضبط كل ما يصدر منه، ومجازاته عليه. فحينئذ يكون بينها وبين ما قبلها تعلق معنوي لا لفظي. وبناء على هذا يوقف على «كلا» ويكون الوقف عليها كافيًا.

ثانيها:

أن تكون بمعنى «لا» النافية. نفت ما تضمنه قوله تعالى: ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ [مريم آية: ٧٨] كأنه قيل: لم يكن شيء من ذلك، فلم يطلع الكافر على الغيب، ولم يتخذ عند الرحمن عهدًا أن يحقق له أمنيته. حتى يقول ما قال، وإنما هو سادر في تهكمه واستهزائه، وجحوده وطغيانه، وعلى هذا الوجه يوقف على كلا ويكون الوقف عليها كافيًا أيضًا للعلة التي ذكرت في الوجه الأول. وينبغي أن يعلم أن كلا إذا استعملت في أحد هذين المعنيين كان تعلقها بما قبلها؛ لأنها إما للردع عليه، وإما لنفيه.

ثالثها:

أن تكون بمعنى حقًّا، فلا يوقف عليها حينئذ لتعلقها بما بعدها، إذ تصير - والحال هذه - صفة مصدر محذوف. والتقدير: سنكتب ما يقول كتابًا حقًّا أو كتبًا حقًّا.

رابعها:

أن تكون أداة استفتاح وتنبيه بمعنى: ألا، والمقصود منها التنبيه على أن ما بعدها يجب الاهتمام بشأنه، وعلى هذا الوجه لا يوقف عليها أيضًا لتعلقها بما بعدها، ولأن أداة التنبيه لابد أن تجعل في صدر الجملة المنبه عليها. وعلى هذه الأوجه الأربعة يوقف على ﴿عهدًا﴾ لعدم الربط اللفظي بينه وبين ﴿كلا﴾، ولكونه رأس آية، والوقف عليه كاف أيضًا، لتحقق الربط المعنوي دون اللفظي.

* * *

الموضع الثاني:

﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا (٨١) كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ سورة مريم [آية: ٨١ - ٨٢].

في «كلا» أوجه:

الأول:

أن تكون للردع والزجر، أي: ردع وزجر الكفار عن عبادة هذه الآلهة، وعن اعتقادهم فيها العزة والنصر، والغلب والمنعة، وأنها

تشفع لهم عند اللَّه تعالى، وتدفع عنهم عذابه يوم القيامة.

الثاني:

أن تكون بمعنى «لا» النافية، أفادت انتفاء نفع هذه الآلهة لعابديها، وسلبت نصرتها لهم، ونفت دفعها العذاب عنهم، كأنه قيل: ليس الأمر كما يظنون ويتوهمون، فإن هذه الآلهة - ومنهم الملائكة والجن الذين كانوا يعبدونهم من دون اللَّه تعالى - سيكفرون بعبادة هؤلاء لهم، وينكرونها عليهم، ويتبرءون إلى اللَّه منهم ويكونون يوم القيامة عليهم ذلًّا وهوانًا، لا عزًّا ولا نصرًا. وعلى هذا الوجه والذي قبله، يوقف على «كلا» ويكون الوقف عليها كافيًا؛ لأن جملة ﴿سيكفرون بعبادتهم...﴾ إلخ مستأنفة لا موضع لها من الإعراب، في مقام التعليل لما قبلها، فالتعلق معنوي.

الثالث:

أن تكون بمعنى حقًّا، وتكون نعتًا لمصدر محذوف تقديره: سيكفرون بعبادتهم كفرًا ثابتًا لابد من تحققه.

الرابع:

أن تكون أداة استفتاح وتنبيه بمثابة «ألا» وعلى هذا الوجه والذي قبله لا يصح الوقف على «كلا» لشدة اتصالها بما بعدها، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك.

وعلى هذه الأوجه الأربعة يوقف على «عزا» لعدم ارتباطه بما بعده

لفظًا وإن ارتبط معنى. ولكونه رأس آية. والوقف عليه كاف.

* * *

الموضع الثالث:

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلۡمَوۡتُ قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَاۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرۡزَخٌ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ﴾ المؤمنون [آية: ٩٩ - ١٠٠]. وفي «كلا» هذه ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون للردع والزجر عن طلب الرجعة إلى الدنيا.

الثاني: أن تكون بمعنى لا النافية، أي: لا رجوع له إلى الدنيا، وليس الأمر كما يظن من أنه يجاب إلى الرجوع إليها، بل هو كلام يطيح في أدراج الريح. وعلى هذين الوجهين يكون الوقف على كلا كافيًا؛ لأن جملة «إنها كلمة...» إلخ استئنافية لا موضع لها من الإعراب قصد بها تقرير معنى «كلا» من عدم الإجابة. أي: إنها كلمة لا يجنى لها ثمرة، ولا يحصل من ورائها على فائدة، ولا يجاب لما سأل، ولا يغاث.

الثالث: أن تكون بمعنى ألا الاستفتاحية التنبيهية. وعلى هذا الوجه لا يوقف عليها لوثيق الارتباط بما بعدها كما لا يخفى. ولا يصح أن تكون بمعنى حقًّا نظرًا لكسر همزة إنها وهمزة إن يجب فتحها بعد حقًّا أو ما كان بمعناها كما سبق، وأما «تركت» فالوقف عليه كاف، على أي وجه؛ لأنه تمام كلام الكافر. وأما كلا إنها كلمة

إلخ فهو من قوله تعالى جوابًا لطلب الكافر. فالربط بين تركت وبين ما بعده معنوي لا لفظي فلذا كان الوقف عليه كافيًا.

* * *

الموضع الرابع:

﴿قَالَ كَلَّا فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ﴾ الشعراء [آية: ١٥].

في «كلا» ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون للردع والزجر عن الخوف. قال القرطبي: «**قال كلا» أي: كلا لن يقتلوك، فهو ردع وزجر عن هذا الظن، وأمر بالثقة بالله تعالى، أي: ثق بالله تعالى، وانزجر عن خوفك منهم فأنهم لا يقدرون على قتلك، ولا يقوون عليه.** انتهى.

الثاني: أن تكون للنفي، ردًّا لقوله: إني أخاف، أي: لا تخف ذلك، بمعنى لا ينبغي أن تخاف منهم، فإني حافظك من إيذائهم، وناصرك عليهم.

الثالث: أن تكون للتنبيه بمعنى ألا، والوجهان الأولان أولى من هذا الوجه؛ لأن مقام تطمين موسى عليه السلام، وإزالة مخاوفه، وإذهاب قلقه واضطرابه - أقول: إن هذا المقام لا يناسبه إلا معنى الردع أو النفي، ولا يتأتى أن تكون كلا هنا بمعنى حقًّا؛ لأنها إذا كانت بمعنى حقًّا لم تكن تطمينًا، بل تكون إزعاجًا، ذلك أن موسى عليه السلام قد ساوره الخوف، واستولى عليه القلق، وملك عليه حواسه وشعوره،

فالتجأ إلى ربه أن يطمئن خاطره، ويهدئ روعه، فقال: ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ﴾ [الشعراء آية: ١٤] فإذا كان أول ما يطرق سمعه من ربه كلمة «حقًا» فلا شك أن هذه الكلمة تضاعف خوفه، وتزيد قلقه، وتملأ جوانحه ذعرًا واضطرابًا. ولا يصح الوقف على «كلا» لأن ما بعدها من تتمة مقول القول، كما لا يصح الوقف على قال، والابتداء بكلا؛ لأن كلا وما بعدها إلى آخر الآية مقول القول، ولا يجوز الفصل بين القول ومقوله.

* * *

﴿قَالَ كَلَّآ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾ الشعراء [آية: ٦٢].

وفي «كلا» في هذه الآية ثلاثة أوجه.

الأول: أن تكون للزجر والردع. قال الإمام القرطبي في أحكام القرآن: «لما لحق فرعون بجمعه جمع موسى، وقرب منهم، ورأت بنو إسرائيل العدو القوي، والبحر أمامهم ساءت ظنونهم وقالوا لموسى على جهة التوبيخ والجفاء: إنا لمدركون. فرد عليهم قولهم، وزجرهم، وذكرهم وعد الله تعالى بالهداية والظفر، «كلا» لم يدركوكم إن معي ربي أي بالنصر على العدو، سيهدين. سيدلني على طريق النجاة، انتهى.

الوجه الثاني: أن تكون للنفي، أي: لن يدركوكم، وهذان المعنيان هما المناسبان لمعنى الآية وفحوى السياق.

الوجه الثالث: أن تكون للتنبيه بمعنى ألا، وهذا الوجه بعيد.

ويمتنع أن تكون كلا بمعنى حقًّا؛ لأنها لو كانت بمعنى حقًّا لفتحت همزة إن وجوبًا، لكنها كسرت فلم تكن كلا بمعنى حقًّا؛ ولأنها لو كانت بمعنى حقًّا لكان ذلك إثباتًا لكونهم مدركين، ولاشك أن موسى عليه السلام يريد أن ينفي كونهم مدركين.

ولا يصح الوقف على كلا والابتداء بقوله: ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾؛ لأن ذلك من جملة مقول القول، كما لا يصح الوقف على قال والبدء بكلا؛ لأن كلا إلى آخر الآية مقول القول، ولا يسوغ الفصل بين القول ومقوله.

* * *

الموضع السادس:

﴿قُلْ أَرُونِيَ الَّذِينَ أَلْحَقْتُم بِهِ شُرَكَاءَ كَلَّا بَلْ هُوَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ سورة سبأ [آية: ٢٧].

في «كلا» في هذه الآية وجهان:

الأول: أن تكون للردع والزجر كأنه قيل: ارتدعوا عن هذا القول وعن هذا الزعم الذي تزعمونه من أن هذه الأصنام شركاء لله - تعالى عن ذلك، فإن هذه الأصنام لا تخلق شيئًا، ولا ترزق أحدًا. قال العلامة الألوسي: هذا ردع لهم عن زعم الشركة بعد ما كسره بالإبطال. كما قال إبراهيم بعد ما حج قومه ﴿أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ

﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الأنبياء: آية: ٦٧] انتهى.

الثاني: أن تكون بمعنى النفي، قال القرطبي: أي ليس الأمر كما زعمتم، وقيل: إن «كلا» رد لجوابهم المحذوف، كأنه لما قال: «أروني الذين ألحقتم به شركاء». قالوا: هي الأصنام، فقال: كلا، أي: ليس له شركاء بل هو اللَّه العزيز الحكيم. انتهى.

ولا يصح أن تكون كلا في الآية بمعنى «ألا» التنبيهية؛ لأنه لم يعهد في فصيح الأساليب، وبليغ التراكيب اقتران ألا التي للتنبيه ببل.

كما لا يصح أن تكون بمعنى حقًّا، لما يترتب عليه من ركة العبارة، وتهافت الأسلوب إذا وقفت على شركاء، وابتدأت بكلا، ووصلتها بما بعدها، ومن فساد المعنى إذا وصلت شركاء بكلا، إذ يصير مفاد الآية أن إلحاقهم الشركاء باللَّه تعالى حق ثابت. وهذا معنى بين الفساد، واضح البطلان.

ويجوز الوقف على «شركاء»؛ لأنه تمام القول، والوقف عليه كاف لعدم تعلق ما بعده به لفظًا وإن تعلق معنى.

ويجوز الوقف أيضًا على «كلا» وحدها والوقف عليها كاف للعلة السابقة، فيكون في الآية وقفان متجاوران.

* * *

الموضع السابع:

﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ﴾ سورة المعارج [آية: ١٥].

في «كلا» هذه ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون بمعنى الردع والزجر أي: ردع المجرم وزجره عن تمنيه الافتداء مع التنبيه على امتناع الإنجاء.

الثاني: أن تكون للنفي بمعنى أنه لا يتحقق تمني هذا المجرم ورجاؤه، قال القرطبي: يحتمل أن تكون كلا هنا بمعنى حقًّا وبمعنى لا النافية. فإذا كانت بمعنى حقًّا كان تمام الكلام «ينجيه». وإذا كانت بمعنى لا، كان تمام الكلام عليها، أي: ليس ينجيه من عذاب اللَّه الافتداء. انتهى.

وأقول لا يصح أن تكون كلا في الآية بمعنى حقًّا لوجود ما يمنع هذا الوجه وهو كسر إن لأنه قد تقدم أن إن تفتح همزتها وجوبًا بعد حقًّا أو ما كان بمعناها.

الثالث: أن تكون أداة تنبيه بمعنى ألا. والوجهان الأولان أرجح من هذا الوجه.

والوقف على «كلا» كاف لاستئناف الجملة بعدها، والوقف على «ينجيه» كاف أيضًا؛ لأنه آخر متمنيات المجرم ولانتفاء التعلق اللفظي.

* * *

الموضع الثامن:

﴿كَلَّآ إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّمَّا يَعْلَمُونَ﴾ المعارج [آية: ٣٩].

في «كلا» وجهان:

أحدهما: أن تكون للردع والزجر أي: ردع وزجر الذين كفروا عن الطماعية في دخول الجنة، إن استمروا على كفرهم وماتوا عليه.

ثانيهما: أن تكون للنفي، والمراد نفي الانبغاء أي: لا ينبغي أن يطمع هؤلاء الكافرون في دخول الجنة ما داموا لم يؤمنوا، ولم يقوموا بالأعمال الصالحة التي يستأهلون بها دخولها، ويبعد أن تكون بمعنى ألا؛ لأن المقام لا يناسبه إلا المعنيان الأولان.

ويمتنع أن تكون بمعنى حقًّا نظرًا لكسر همزة إنا كما تقدم.

والوقف على «كلا» كاف؛ لأن جملة ﴿إِنَّا خَلَقْنَاهُم مِّمَّا يَعْلَمُونَ﴾ مستأنفة معللة لردعهم عن الطمع في دخول الجنة - على الوجه الأول - ومعللة لنفي طمعهم في دخولها على الوجه الثاني. والوقف على «نعيم» كاف أيضًا لتحقق التعلق المعنوي، وانتفاء التعلق اللفظي.

* * *

الموضع التاسع:

﴿كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا﴾ المدثر [آية: ١٦].

في «كلا» وجهان:

أولهما: أن تكون لردع الكافر الذي تحدث عنه القرآن في قوله عز من قائل ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا (١١) وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مَّمْدُودًا (١٢) وَبَنِينَ

شُهُودًا ﴿١٣﴾ وَمَهَّدتُّ لَهُۥ تَمْهِيدًا ﴿١٤﴾ ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ﴿١٥﴾﴾ [المدثر آية: ١١-١٥] فجيء بكلا لردعه عن هذا الطمع الذي لم يقدم من الإيمان والشكر للَّه عز وجل ما يستحق بسببه تحققه، والمزيد من نعم اللَّه وفضله.

ثانيهما: أن تكون للنفي أي: نفي تحقق ما يطمع فيه من زيادة نعم اللَّه تعالى عليه، فكأنه قيل: لا نعطيه ما يطمع فيه، ويبعد أن تكون كلا في الآية بمعنى ألا؛ لأن هذا المعنى لا يتلاءم مع فحوى الآيات وسياقها.

ويمتنع أن تكون بمعنى حقًّا لوجوب فتح إن بعدها كما سبق غير مرة.

والوقف على «كلا» كاف؛ لأن جملة ﴿إِنَّهُۥ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا﴾ لا موضع لها من الإعراب استئنافية سيقت لتعليل الردع - على الوجه الأول - والنفي على الوجه الثاني.

الوقف على «أن أزيد» كاف أيضًا، لتحقق الربط المعنوي، وانتفاء الربط اللفظي.

* * *

الموضع العاشر:

﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾ المدثر [آية: ٣٢].

قال العلامة القرطبي في التفسير: قال الفراء «كلا» صلة للقسم:

التقدير: إي والقمر، وقيل المعنى حقًّا والقمر، فلا يوقف على هذين التقديرين على «كلا» وأجاز الإمام الطبري الوقف عليها وجعلها ردًّا للذين زعموا أنهم يقاومون خزنة جهنم. أي: ليس الأمر كما يقول من زعم أنه يقاوم خزنة النار، انتهى.

ولم يرتض ابن هشام هذا المعنى الذي جنح إليه الطبري، قال في مغني اللبيب: «وقول الطبري وجماعة إنه لما نزل في عدد خزنة جهنم ﴿عليها تسعة عشر﴾ قال بعض المنكرين للبعث: اكفوني اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر فنزلت «كلا» زجرًا له[1] - قول متعسف؛ لأن الآية لم تتضمن ذلك»، انتهى المغني.

أي لم تذكر في الآية الواقعة التي هي سبب النزول. وكلا التي للردع والزجر لابد أن يتقدمها صراحة ما يردع عليه، إلا أن يقال: إن أسباب النزول تعتبر وإن لم يتضمنها الكلام صراحة.

ويؤخذ من كل ما ذكر أن «كلا» في هذه الآية يحتمل أن تكون بمعنى إي ونعم، وأن تكون بمعنى حقًّا، وأن تكون للزجر والردع وإن لم يكن المزجور عليه في الكلام، وأجاز بعضهم أن تكون بمعنى ألا التي تفيد التنبيه على التنويه بشأن ما بعدها، والعناية بأمره.

هذا، وأما من حيث الوقف عليها فقد قال العلامة الألوسي في

---

(١) انظر: الطبري (٢٩/ ١٦٢)، وتفسير ابن كثير (٨/ ٢٦٧).

روح المعاني، في هذه الآية: «وحال حسن الوقف عليها وعدم حسنه يعلم من المراد منها، فإن كانت متعلقة بالكلام السابق حسن الوقف عليها. وإن كانت متعلقة بالكلام اللاحق لم يحسن الوقف عليها، كما إذا كانت بمعنى ألا الاستفتاحية، فالوقف حينئذ تام على «للبشر» ويستأنف «كلا». انتهى.

وأقول:

فعلى كونها بمعنى نعم، أو حقًا، أو ألا، تكون متعلقة بالكلام اللاحق بعدها فلا يسوغ الوقف عليها، وعلى كونها للردع والزجر يوقف عليها، والوقف عليها كاف، لانتفاء التعلق اللفظي وتحقق المعنوي، وأما «للبشر» فيوقف عليه على جميع الأوجه المحتملة في كلا، والوقف عليه كاف، للعلة المذكورة قريبًا.

* * *

الموضع الحادي عشر:

﴿كَلَّا بَل لَّا يَخَافُونَ ٱلْآخِرَةَ﴾ المدثر [آية: ٥٣].

في «كلا» وجهان:

الأول: أن تكون للردع والزجر، أي: ردع الكافرين وزجرهم عن إرادتهم أن يؤتى كل منهم صحفًا منشرة، قال الألوسي: «كلا» ردع لهم عن إرادتهم تلك، وزجر لهم عن اقتراح الآيات. انتهى.

الثاني: أن تكون للنفي، أي: نفي متعلق إرادتهم. بمعنى: لا

يكون لهم ذلك، ولا يتحقق مرادهم.

وعلى الوجهين يوقف على كلا. والوقف عليها كاف للعلة التي ذكرناها غير مرة. والوقف على «منشرة» كاف أيضًا لهذه العلة. ولا يصح أن تكون كلا في الآية بمعنى حقًّا ولا بمعنى ألا. وارجع إلى آية سبأ.

الموضع الثاني عشر:

﴿كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذۡكِرَةٞ﴾ المدثر [آية: ٥٤].

يحتمل في «كلا» ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون للردع أي: ردع هؤلاء الكفار وزجرهم عن عدم خوفهم من الآخرة.

الثاني: أن تكون للنفي والإنكار أي: إنكار عدم خوفهم الآخرة؛ كأنه قيل: أنكر عليكم جحودكم الآخرة؛ لأن هذا الجحود هو الذي سلبكم الخوف منها.

الثالث: أن تكون للتنبيه، ولا يصح أن تكون بمعنى حقًّا لوجود المانع من كونها كذلك وهو كسر همزة إنه، ويجوز الوقف على كلا على الوجهين الأولين دون الثالث، والوقف عليها كاف وكذا على «الآخرة» وسبقت العلة مرارًا.

* * *

الموضع الثالث عشر:

﴿كَلَّا لَا وَزَرَ﴾ القيامة [آية: ١١].

في «كلا» وجهان:

الأول: أن تكون بمعنى الردع عن طلب الفرار وتمنيه.

الثاني: أن تكون بمعنى النفي، قال القرطبي: كلا: رد، وهو من قول اللّه تعالى، ثم فسر هذا الرد فقال: لا وزر ولا ملجأ من النار. انتهى.

ويبعد عن معنى الآيات وسياقها أن تكون بمعنى: ألا، أو بمعنى حقًّا، ولا يخفى حكم الوقف عليها وعلى ما قبلها.

الموضع الرابع عشر:

﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ﴾ القيامة [آية: ٢٠].

في «كلا» ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون للردع، قال في الكشاف: كلا ردع لهم عن إنكارهم البعث. وقال في النسفي: ردع لرسول اللّه ﷺ عن العجلة وإنكار لها عليه، وفي الألوسي: كلا: إرشاد لرسول اللّه ﷺ، وأخذ به عن عادة العجلة، وترغيب له في الأناة. انتهى.

الثاني: أن تكون بمعنى النفي، قال أبو حيان في البحر: كلا رد عليهم وعلى أقوالهم أي: ليس كما زعمتم، بل أنتم قوم غلبت عليكم محبة شهوات الدنيا حتى تركتم الآخرة، والنظر في أمرها،

انتهى.

الثالث: أن تكون أداة تنبيه واستفتاح، ويجوز الوقف عليها على الوجهين الأولين دون الثالث، والوقف على «بيانه» كاف لما سبق مرارًا.

الموضع الخامس عشر:

﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ الآية القيامة [آية: ٢٦].

في «كلا» وجهان:

أحدهما: أن تكون للردع والزجر، أي: ردع هؤلاء الذين لا يؤمنون بالحساب والجزاء، وزجرهم على إيثار الدنيا على الآخرة، كأنه قيل: ارتدعوا عن ذلك، وتنبهوا إلى ما بين أيديكم من الموت الذي تنقطع العاجلة عنده، وتنتقلون إلى الآجلة التي تبقون فيها مخلدين، وعلى هذا الوجه يوقف على كلا وقفًا كافيًا.

ثانيهما: أن تكون للاستفتاح والتنبيه، وعليه لا يوقف عليها بل يجب وصلها بما بعدها، والوقف على «فاقرة» كاف لما تقدم.

* * *

الموضع السادس عشر والسابع عشر:

﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ سورة النبأ [آية: ٤- ٥].

في «كلا» في موضعيها أوجه:

أظهرها أن تكون للردع والزجر، أي: ردع الكفار وزجرهم على

ما صدر منهم من الاختلاف في أمر البعث والنشور، أو من التساؤل عنهما على سبيل الاستخفاف والتهكم، وعلى هذا الوجه يوقف على «كلا» ويكون الوقف عليها كافيًا؛ لأن جملة «سيعلمون» استئنافية مسوقة لوعيد هؤلاء وتهديدهم، ولتعليل ردعهم وزجرهم عن تكذيبهم بالقرآن وجحودهم باليوم الآخر. وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ تكرير للردع والزجر، وللوعيد والتهديد للمبالغة، وعلى هذا يوقف على «كلا» أيضًا وقفًا كافيًا للعلة السالفة.

ويجوز أن تكون كلا في الموضعين بمعنى حقًّا، أو ألا، فلا يوقف عليها، بل يبتدأ بها ثم توصل بما بعدها.

قال القرطبي: كلا: رد عليهم في إنكارهم البعث، أو تكذيبهم القرآن فيوقف عليها، ويجوز أن تكون بمعنى حقًّا أو ألا فيبدأ بها، ﴿ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ أي: حقًّا سيعلمون صدق ما جاء به محمد ﷺ من القرآن. ومما ذكره لهم من البعث بعد الموت، وقال الحسن: هو وعيد بعد وعيد. انتهى القرطبي.

* * *

الموضع الثامن عشر:

﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ﴾ سورة عبس [آية: ١١].

قال في القرطبي: كلا: كلمة ردع وزجر، أي: ما الأمر كما تفعل مع الفريقين أي: لا تفعل بعدها مثلها من إقبالك على الغني،

وإعراضك عن المؤمن الفقير. والوقف على كلا - على هذا الوجه - جائز. ويجوز أن تقف على «تلهى» ثم تبتدئ كلا على معنى حقًا، انتهى. وقال الألوسي: هذا مبالغة في إرشاده ﷺ إلى عدم معاودة ما عوقب عليه، انتهى. وهو معنى الوجه الأول الذي ذكره القرطبي، غير أن عبارة الألوسي فيها من الرقة ما يتلاءم ومكانة النبي ﷺ السامية، وقدره العظيم. وعلى هذا الوجه يكون الوقف على كلا كافيًا لما تقدم. ثم قول القرطبي. على معنى حقًا - بعيد عن الصواب، لأن كلا التي بمعنى حقًا يتعين فتح همزة إن بعدها، كما سبق، وحيث أن الهمزة هنا مكسورة فلا تكون بمعنى حقًا، نعم يجوز أن تكون بمعنى ألا الاستفتاحية التنبيهية.

***

الموضع التاسع عشر:

﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ سورة عبس [آية: ٢٣].

في «كلا» ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون للردع والزجر، أي: ردع الإنسان وزجره عما هو عليه من التكبر والترفع، والإصرار على إنكار التوحيد، والبعث والحساب، ومن كفران النعم البالغ نهايته. وجملة ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ استئنافية لا موضع لها من الإعراب، مبينة سبب الردع والزجر، أي: لم يؤد واجبه، ولم يقم بما كلف به من الفروض الشرعية.

وعلى هذا يكون الوقف على «كلا» كافيًا.

الثاني: أن تكون بمعنى حقًا، وهذا وارد عن الحسن البصري حيث يقول أي: حقًا لم يقض لم يعمل بما أمر به.

الثالث: أن تكون بمعنى ألا، وعلى هذين الوجهين تكون متعلقة بما بعدها فلا يوقف عليها.

والوجه الأول هو المناسب لسياق الآيات وسباقها فهو أرجح من الوجهين الأخيرين.

* * *

الموضع العشرون:

﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالدِّينِ﴾ سورة الانفطار [آية: ٩]. **في «كلا» أربعة أوجه:**

الأول: أن تكون للزجر والردع عما دل عليه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾ الآيات من الاغترار بكرم الله تعالى، وجعله وسيلة إلى الكفر والمعاصي، مع كونه موجبًا للشكر والطاعة.

الثاني: أن تكون بمعنى «لا» النافية.

الثالث: أن تكون بمعنى حقًا.

الرابع: أن تكون بمعنى «ألا» التنبيهية.

قال العلامة القرطبي: يجوز أن تكون كلا بمعنى حقًا، وبمعنى ألا فيبدأ بها، ويجوز أن تكون بمعنى لا على أن يكون المعنى: ليس

الأمر كما تقولون من أنكم في عبادتكم غير اللّه محقون، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾ [الانفطار آية: ٦] وقيل: هو بمعنى الردع والزجر. أي: لا تغتروا بحلم اللّه وكرمه فتتركوا التفكر في آياته. انتهى.

وعلى الوجهين الأولين يوقف على «كلا» وقفًا كافيًا، وعلى الوجهين الأخيرين لا يصح الوقف عليها.

* * *

الموضع الحادي والعشرون:

﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ﴾ سورة المطففين [آية: ٧].

أحسن ما في «كلا» من الأوجه أن تكون للردع والزجر عما كانوا عليه من التطفيف، وبخس الكيل والميزان، والغفلة عن البعث والحساب، والتكذيب باليوم الآخر وما فيه من نعيم وعذاب. وفيها - مع الردع والزجر - التنبيه على أن ما زجروا عنه مما يجب أن يتاب عنه، ويندم عليه. وعلى هذا الوجه يكون الوقف عليها كافيًا؛ لأن جملة ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ﴾ [المطففين آية: ٧] استئنافية تعليلية للردع ووجوب الارتداع وجوز فيها بعضهم أن تكون بمعنى حقًّا ولكن يمنع منه كسر الهمزة كما قررنا ذلك غير مرة.

ويجوز أن تكون بمعنى ألا التنبيهية، فلا يوقف عليها حينئذ.

* * *

الموضع الثاني والعشرون:

﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ سورة المطففين [آية: ١٤].

في «كلا» هنا ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون للردع والزجر أي: ردع وزجر المعتدي الأثيم عن هذا القول الباطل، وتكذيبه فيه، وهو رميه آيات اللّٰه البينات بأنها أساطير الأولين.

الثاني: أن تكون بمعنى لا النافية أي: ليست آياتنا أساطير الأولين. بل هي الحق والصدق الذي لا يرقى إليه الشك، ولا ينزل بساحته الريب والكذب. وعلى هذين الوجهين يكون الوقف عليها كافيًا؛ لأن قوله تعالى: ﴿بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين آية: ١٤] بيان لما أدى بهم إلى التفوه بهذه الجريمة النكراء، التي لا ترتكز على شبهة فضلًا عن حجة ودليل، أي: ليس في آياتنا ما يصح أن يقال في شأنها مثل تلك المقالة المفتراة، بل غلب على قلوبهم ما استمروا على اكتسابه من الكفر والطغيان حتى صار كالصدأ في المرآة، فحال ذلك بينهم وبين معرفة الحق، فلذلك قالوا ما قالوا.

الثالث: أن تكون تنبيهية بمعنى ألا، والوجهان الأولان أوفق بمعاني الآيات، وأنسب بسياقها ولا يصح أن تكون بمعنى حقًّا، لما يترتب على هذا المعنى من ركة التركيب، وضعف الأسلوب.

❊ ❊ ❊

الموضع الثالث والعشرون:

﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ سورة المطففين [آية: ١٥].

في «كلا» وجهان:

الأول: أن تكون للزجر والردع أي: زجر وردع الكفار على الكسب الذي ران على قلوبهم حتى حجبها عن إدراك الحق، وقبول الإيمان، وعلى هذا الوجه يوقف عليها وقفًا كافيًا؛ لأن الجملة بعدها استئنافية لا موضع لها من الإعراب.

الثاني: أن تكون بمعنى ألا، والأول أقوى وأرجح وعلى هذا الوجه لا يصح الوقف عليها.

ولا يجوز أن تكون بمعنى حقًّا؛ لأن كسر إن بعدها يمنع جعلها بمعنى حقًّا.

* * *

الموضع الرابع والعشرون:

﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ﴾ سورة المطففين [آية: ١٨].

في «كلا ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون للردع والزجر، أي: ردع وزجر المكذبين عن تكذيبهم وافترائهم على آيات الله تعالى.

الثاني: أن تكون بمعنى لا النافية، أي: ليس الأمر كما قالوا، ولا كما ظنوا، بل كتابهم في سجين، وكتاب الأبرار في عليين، وعلى

هذين الوجهين يوقف على كلا لما سبق مرارًا.

وفي الألوسي: تكرير للردع السابق في قوله: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ﴾، ليعقب بوعد الأبرار، كما عقب ذلك بوعيد الفجار، إشعارًا بأن التطفيف فجور، والإيفاء بر، وقيل: ردع عن التكذيب فلا تكرار. انتهى.

وعلى هذين الوجهين يوقف على كلا لما تقدم.

الثالث: أن تكون بمعنى ألا فلا يوقف عليها، والوجهان الأولان أقوى وأرجح.

* * *

الموضع الخامس والعشرون:

﴿كَلَّا ۖ بَل لَّا تُكْرِمُونَ ٱلْيَتِيمَ﴾ سورة الفجر [آية: ١٧].

في «كلا» وجهان:

الأول: أن تكون للردع والزجر. قال الألوسي: هذا ردع للإنسان عن قوليه المحكيين، وتكذيب له فيهما. انتهى.

الثاني: أن تكون للنفي، أي: ليس الإكرام بكثرة المال ولا الإهانة بقلته، وإنما الإكرام في التوفيق لطاعة الله تعالى، وما يقرب من رضوانه، والإهانة في الخذلان وما يقرب من عذابه.

قال الإمام القرطبي: «كلا» رد، أي: ليس الأمر كما يظن، فليس الغنى لفضله وكرامته، ولا الفقر لهوانه، وإنما الفقر والغنى من

تقديري وقضائي. وقال الفراء: «كلا» في هذا الموضع بمعنى لم يكن ينبغي للعبد أن يكون هكذا، ولكن يحمد اللَّه على الفقر والغنى. وفي الحديث: «يقول اللَّه عز وجل: كلا إني لا أكرم من أكرمت بكثرة الدنيا، ولا أهين من أهنت بقلتها، إنما أكرم من أكرمت بطاعتي، وأهين من أهنت بمعصيتي»[1] انتهى.

وعلى الوجهين يوقف على كلا وقفًا كافيًا لما سبق غير مرة.

الموضع السادس والعشرون:

﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ الآية سورة الفجر [آية: ٢١].

في «كلا» وجهان:

الأول: أن تكون للردع والزجر، أي: ردع العباد وزجرهم عن جمع المال وحبه، وعدم إكرام اليتيم.

قال النسفي: ردع لهم عن ذلك وإنكار لفعلهم، انتهى.

الثاني: أن تكون للنفي، قال القرطبي: ما هكذا ينبغي أن يكون الأمر، فهو رد لانكبابهم على الدنيا، وجمعهم لها، فإن من فعل ذلك يندم يوم تدك الأرض ولا ينفع الندم، انتهى.

وعلى الوجهين يكون الوقف على كلا كافيًا؛ لأن قوله تعالى: ﴿إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ...﴾ إلخ استئناف جيء به بطريق الوعيد تعليلًا

---

(١) القرطبي (٢٠/ ٣٥).

للردع، أو النفي السابقين.

* * *

الموضع السابع والعشرون:

﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ﴾ سورة العلق [آية: ٦ - ٧].

في «كلا» وجهان:

الأول: أن تكون للردع والزجر. قال الألوسي: كلا ردع لمن كفر بنعمة اللَّه تعالى عليه بطغيانه وإن لم يتقدم ذكره لدلالة الكلام عليه، وذلك أن مفتتح السورة إلى هذا المقطع يدل على عظيم منته تعالى على الإنسان، فإذا قيل: «كلا» كان ردعًا للإنسان الذي قابل تلك النعم الجلائل بالكفران والطغيان، وكذلك التعليل بقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ﴾ [العلق آية: ٦ - ٧]، أي: ليتجاوز الحد في المعصية واتباع هوى النفس، ويستكبر على ربه، انتهى.

وعلى هذا الوجه يوقف على كلا وقفًا كافيًا؛ لأن جملة ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ﴾ استئنافية تعليلية لما تضمنه الكلام السابق.

الثاني: أن تكون استفتاحية تنبيهية بمنزلة: ألا، وعلى هذا لا يصح الوقف عليها.

ولا يجوز هنا أن تكون كلا بمعنى حقًّا؛ لأن كسر إن بعدها يمنع من هذا الوجه، كما تقدم التنبيه على ذلك مرارًا.

* * *

الموضع الثامن والعشرون:

﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ﴾ الآية، سورة العلق [آية: ١٥].

في كلا هنا وجه واحد وهو أن تكون للردع. قال أبو حيان في البحر المحيط: «كلا ردع لأبي جهل ومن في طبقته عن نهي عباد اللَّه عن عبادة اللَّه عز وجل»، انتهى.

* * *

الموضع التاسع والعشرون:

﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِب﴾ **سورة العلق [آية: ١٩].**

في «كلا» وجه واحد، وهو أنها للردع. قال العلامة الألوسي: «كلا» ردع لذلك اللعين بعد ردع، وزجر له إثر زجر، انتهى.

* * *

الموضع الثلاثون والحادي والثلاثون والثاني والثلاثون:

﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٤﴾ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ سورة التكاثر [آية: ٣- ٥].

في «كلا» في هذه المواضع الثلاثة أربعة أوجه:

الأول: أن تكون للردع والزجر أي: ردع الإنسان وزجره عن الاشتغال بما لا يعنيه عما يعنيه، ويكون التكرار للتأكيد والتغليظ.

الثاني: أن تكون للنفي بمعنى لا، أي: ليس الأمر على ما أنتم **عليه من التكاثر والتفاخر، والتكرار للتأكيد أيضًا،** وعلى هذين

الوجهين يوقف على كلا وقفًا كافيًا؛ لأن ما بعد كل منها مستأنف.

الثالث: أن تكون بمعنى ألا.

الرابع: أن تكون بمعنى حقًا، وعلى هذين الوجهين لا يوقف عليها.

* * *

الموضع الثالث والثلاثون:

﴿كَلَّآ لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ﴾ سورة الهمزة [آية: ٤].

في «كلا» ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون للردع والزجر، أي: ردع الإنسان وزجره عن ذلك الحسبان الباطل. قال الألوسي: أو عنه وعن جمع المال وحبه المفرط، وقيل إنه ردع عن الهمز واللمز، وتعقب بأنه بعيد لفظًا ومعنى انتهى.

والذي أراه أن هذا ردع عن كل ما تضمنته الجمل السابقة من الصفات القبيحة.

الثاني: أن تكون بمعنى لا النافية، أي: ليس كما يظن أن المال يخلده. قال العلامة القرطبي: «كلا» رد لما توهمه الكافر، أي: لا يخلد ولا يبقى له مال. وقال عمر بن عبد اللّه مولى غفرة: إذا سمعت اللّه عز وجل يقول: كلا، فإنه يقول: كذبت. انتهى من القرطبي. وعلى هذين الوجهين يوقف على كلا وقفًا كافيًا؛ لأن قوله

تعالى «لينبذن» جواب قسم مقدر والجملة مستأنفة مبينة علة الرد.

الثالث: أن تكون بمعنى حقًّا، وعلى هذا الوجه لا يوقف عليها.

* * *

المسألة الثامنة:

«وقف الازدواج»

قال الإمام ابن الجزري في النشر: ربما يراعى في الوقف الازدواج، فيوصل ما يوقف على نظيره مما يوجد التمام عليه، وينقطع تعلقه بما بعده لفظًا، وذلك من أجل ازدواجه.

ثم ساق ابن الجزري أمثلة تأتيك قريبًا إن شاء اللَّه تعالى.

ومعنى عبارة ابن الجزري: أنه قد يجتمع في الآية جملتان تكون كل واحدة منهما مستقلة عن الأخرى في المعنى، ولا يكون بينهما ارتباط في اللفظ، ولكن يكون بينهما ازدواج - وهو التقابل أو التعادل - فإذا كانت الجملتان بهذه المثابة فلا يوقف على الأولى منهما، بل توصل بالثانية، ويكون الوقف عليها. وإنما لم يوقف على الأولى - مع كونها مستوفية الإسناد، تامة المعنى، غير متعلقة بالثانية لفظًا - ويسوغ الوقف على نظيرها مما تتحقق فيه صفاتها - أقول: لم يوقف عليها - مع هذه المسوغات نظرًا لما بينها وبين الثانية من الازدواج أي: التقابل أو التعادل.

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ﴾

سورة فصلت [آية: ٤٦] فالجملة الأولى - من عمل صالحًا فلنفسه - مستوفية ركني الإسناد، تامة المعنى، غير متعلقة بالجملة الثانية لفظًا، ويوقف على مثلها، ولكن لا يوقف عليها لوجود التقابل بين الجملتين، وذلك أن ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا﴾ في الأولى يقابله ﴿وَمَنْ أَسَآءَ﴾ في الثانية، و﴿فَلِنَفْسِهِۦ﴾ في الأولى يقابله ﴿فَعَلَيْهَا﴾ في الثانية.

ومثل هذا قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ سورة البقرة [آية: ٢٨٦] وذلك أن «لها» في الأولى يقابله «عليها» في الثانية، و«كسبت» في الأولى يقابله «اكتسبت» في الثانية؛ لأن كسب يستعمل في الخير، واكتسب يستعمل في الشر غالبًا.

ومثال ما يكون بينهما التعادل قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ١٤١] وقوله تعالى: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِى يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ سورة البقرة [آية: ٢٠٣] وقوله عز وجل: ﴿تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ﴾ سورة آل عمران [آية: ٢٧] هاتان الجملتان متعادلتان، ﴿وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ سورة آل عمران [آية: ٢٧].

قال ابن الجزري:

«وهذا - وصل الجملة الأولى بالثانية - اختيار نصر بن محمد ومن تبعه من أئمة الوقف». انتهى.

وقال الأشموني في «منار الهدى»:

والأولى الفصل والقطع بين الفريقين، ولا يخلط أحدهما مع الآخر، بل يقف القارئ على الأولى، ثم يبتدئ بالثاني. انتهى.

* * *

والرأي عندي:

أن الجملتين إذا كانتا قصيرتين يحسن وصل الأولى والوقف على الثانية. نحو ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ﴾ [فصلت آية: ٤٦] و ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة آية: ٢٨٦].

أما إذا كانتا طويلتين فيحسن الوقف على كل منهما؛ لأن نفس القارئ قد لا يتسع لكلتا الجملتين فيقف في أثناء الثانية، وقد يفضي ذلك إلى تغيير المعنى، كقوله تعالى في سورة النور: ﴿ٱلْخَبِيثَٰتُ لِلْخَبِيثِينَ وَٱلْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَٰتِ ۖ وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِ﴾ [آية: ٢٦] فإذا وصل القارئ «للخبيثات» فقد يضيق نفسه فيقف على «والطيبات» فيترتب على ذلك فساد معنى النظم الكريم، إذ يصير المعنى: ﴿وَٱلْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَٰتِ ۖ وَٱلطَّيِّبَٰتُ﴾ ولا يخفى على أحد فساده.

ومثل ذلك قوله تعالى في سورة الرعد: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ...﴾ الآية [آية: ١٨]. فإذا وصل القارئ قوله تعالى: ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ فقد يضيق نفسه فيقف على ﴿وَٱلَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَهُۥ﴾ فيفسد المعنى حينئذ؛ لأنه يصير هكذا «للذين أطاعوا ربهم الحسنى - وهي الجنة - والذين لم يطيعوه كذلك، أي: لهم الجنة أيضًا»،

وهو معنى واضح البطلان، إذ لا تسوية بين الفريقين في الجزاء. قال عز من قائل: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ [ص آية: ٢٨].

* * *

الوقف على «ذلك، كذلك، هذا»

الوقف على «ذلك»

يستعمل لفظ «ذلك» في بعض موارده، في فصيح الكلام، منثوره ومنظومه في الانتقال من غرض إلى غرض، ومن شأن إلى شأن، ومن قصة إلى أخرى، ومن معنى إلى معنى، قال العلامة الزمخشري: «وهذا كما يقدم الكاتب جملة في بعض المعاني في كتابه، ثم إذا أراد الخوض في معنى آخر: قال: كذلك، أو هذا، وقد كان كذا وكذا» انتهى. وقال القرطبي: «وهي كلمة يستعملها الفصيح عند الخروج من كلام إلى كلام، وهو كما قال تعالى: ﴿هَٰذَا وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ﴾ [ص آية: ٥٥] أي: هذا حق وأنا أعرفكم أن للطاغين كذا. انتهى.

وقد وقع هذا اللفظ في مواضع كثيرة في القرآن الكريم، ولكنه لم يستعمل في المعنى الآنف الذكر إلا في مواضع معينة من القرآن العظيم ولا يصح الوقف عليه إلا في هذه المواضع لما سيأتي، وهاك هذه المواضع.

الموضع الأول:

﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾ [آية: ٣٠] من سورة الحج.

وفي لفظ ذلك في هذه الآية أعاريب.

الأول: أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: فرضكم ذلك، أو الواجب في حقكم ذلك أي: الذي بينته لكم من الواجبات في الآيات السالفة، أو الأمر أو الشأن ذلك أي الذي ذكرته لكم في سابق الآيات.

الثاني: أن يكون مبتدأ حذف خبره، والتقدير: ذلك حكم اللّٰه، أو أمره، أو شرعه، أو نحو ذلك.

الثالث: أن يكون في موضع نصب على أنه مفعول لفعل محذوف، والتقدير: امتثلوا ذلك، أو اتبعوا ذلك، أو الزموا ذلك، أو نحو هذا، قال العلامة الألوسي: واختيار هذا اللفظ «ذلك» هنا لدلالته على تعظيم الأمر وبعد منزلته. انتهى. وأقول: أخذ التعظيم وبعد المنزلة من اللام؛ لأنها موضوعة للدلالة على بعد المشار إليه، إما في الحسن والمكان، وإما في الرتبة والمكانة.

وعلى هذه الأعاريب الثلاثة ينتفي الارتباط اللفظي بين «ذلك» وبين الجملة بعده وهي ﴿وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾ [الحج آية: ٣٠].

لأن هذه الجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب، وبناء على ما ذكر يكون الوقف على «ذلك» كافيًا.

الموضوع الثاني:

﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ سورة الحج [آية: ٣٢].

جميع ما قيل في الآية السابقة من الأعاريب، والتقادير، والمعاني يقال في هذه الآية.

والوقف على ذلك فيها كاف أيضًا لنحو ما تقدم في الآية الأولى.

الموضع الثالث:

﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِىَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ [آية: ٦٠] من سورة الحج.

في «ذلك» الأعاريب الثلاثة المتقدمة.

الأول: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: جزاء المهاجرين المتقدم ذكرهم في الآية السابقة ذلك أي: الذي أخبرتكم به، وهو أنه تعالى يرزقهم رزقًا حسنًا، ويدخلهم مدخلًا يرضونه، أو التقدير: الأمر والشأن ذلك أي: الذي أنبأتكم عنه وهو جزاء المهاجرين.

الثاني: أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: ذلك جزاء المهاجرين.

الثالث: أن يكون مفعولًا به لفعل محذوف، والتقدير: اعلموا ذلك الذي بينته لكم من جزائهم لتعملوا مثل عملهم، فتظفروا بمثل جزائهم.

وعلى هذه الأعاريب الثلاثة لا يكون ثَمَّ تعلق لفظي بين «ذلك» وبين قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَاقَبَ﴾ - الآية؛ لأن ﴿وَمَنْ عَاقَبَ . . .﴾ إلخ مستأنف لا موضع له من الإعراب، فحينئذ يكون الوقف على «ذلك» كافيًا.

الموضع الرابع:

﴿ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ﴾ [آية: ٤] من سورة محمد ﷺ.

في «ذلك» أعاريب ثلاثة أيضًا.

الأول: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: الأمر ذلك أي الأمر في الكفار ذلك الذي بينته لكم من القتل والأسر، وما بعدهما من المن والفداء.

الثاني: أن يكون مبتدأ حذف خبره، والتقدير: ذلك حكم الكافرين، وهو القتل والأسر وبعدهما المن أو الفداء.

الثالث: أن يكون معمولًا لمحذوف، تقديره: افعلوا ذلك، أي: نفذوا فيهم ما ذكرته لكم من القتل والأسر إلخ. وعلى جميع الأعاريب يوقف على «ذلك» وقفًا كافيًا، لتحقق التعلق المعنوي، وانتفاء التعلق اللفظي؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ﴾ مستأنف لا محل له من الإعراب.

وما عدا هذه المواضع الأربعة لا يصح الوقف فيها على ذلك.

* * *

الوقف على «كذلك»

يوقف على «كذلك» في المواضع الآتية:

الموضع الأول:

﴿كَذَٰلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا﴾ سورة الكهف [آية: ٩١].

الكاف في كذلك يحتمل أن تكون في موضع رفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: أمر ذي القرنين كذلك، أي: كما قلناه وحكيناه في شأنه، أو كما وصفناه من علو المكانة، وبسطة الملك.

ويحتمل أن تكون صفة مصدر محذوف لوجد أي: وجدها تطلع وجدانا مثل وجدانها تغرب في عين حمئة. وعلى هذا الوجه تكون في محل نصب، ويحتمل أن تكون في محل جر على أنها صفة قوم، والتقدير: وجدها تطلع على قوم مثل ذلك القبيل الذي تغرب عليه الشمس في الكفر والحكم، والحاصل أن الكاف هنا اسم بمعنى مثل في موضع رفع، أو نصب، أو جر، وعلى جميع هذه الأعاريب فالواو في «وقد أحطنا» للاستئناف؛ وحينئذ ينتفي التعلق اللفظي بين كذلك وبين ما بعده ويتحقق التعلق المعنوي فيكون الوقف على «كذلك» كافيًا.

الموضع الثاني:

﴿كَذَٰلِكَ وَأَوْرَثْنَٰهَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ سورة الشعراء [آية: ٥٩].

في الكاف من «كذلك» ثلاثة أعاريب:

الأول: أن تكون في موضع رفع على أنها خبر مبتدأ مضمر. والتقدير: الأمر كذلك، أي: أمر فرعون وقومه كما وصفنا. أو التقدير: إخراجنا لهم مما كانوا يتمتعون به كما بينا. والمقصود من هذا التركيب: أمرهم كذلك «تقرير حالهم وتثبيته في نفس السامع».

الثاني: أن تكون في محل نصب على أنها صفة مصدر محذوف؛ والتقدير: أخرجناهم إخراجا مثل ذلك الإخراج الذي وصفناه.

الثالث: أن تكون في موضع جر على أنها صفة مقام أي: مقام كريم مثل ذلك المقام الذي كان لهم.

والواو في «وأورثناها» يحتمل أن تكون مستأنفة، وأن تكون عاطفة جملة أورثناها على جملة «كذلك» وعلى كلا الاحتمالين يصح الوقف على كذلك، أما على كون الواو مستأنفة فظاهر، وأما على كونها عاطفة فهي عاطفة جملة على أخرى، وعطف الجمل لا يمنع الوقف، وعلى هذا يكون الوقف على كذلك حسنًا.

الموضع الثالث:

﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ سورة فاطر [آية: ٢٨].

الكاف اسم بمعنى مثل في محل نصب صفة لمصدر «مختلف» والتقدير: مختلف اختلافًا مثل ذلك. أي: مثل اختلاف الثمرات والجبال، والوقف على كذلك كاف؛ لأن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى

ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ﴾ مستأنف لا موضع له من الإعراب.

الموضع الرابع:

﴿كَذَٰلِكَۖ وَأَوۡرَثۡنَٰهَا قَوۡمًا ءَاخَرِينَ﴾ سورة الدخان [آية: ٢٨].

في الكاف من «كذلك» إعرابان:

الأول: أن تكون مرفوعة المحل على أنها خبر مبتدأ مضمر أي الأمر كذلك وإليه نحا الزجاج.

الثاني: أن تكون منصوبة المحل على أنها نعت لمصدر محذوف، والتقدير: أهلكناهم إهلاكًا وانتقمنا منهم انتقامًا كذلك، أو التقدير: كم تركوا تركًا مثل ذلك الترك. هكذا قدره أبو البقاء، ويصح الوقف على كذلك؛ لأن الواو في وأورثنا تحتمل الاستئناف والعطف على تركوا، وعلى كل يصح الوقف؛ لأن عطف الجمل لا يمنع الوقف كما تقدم وحينئذ يكون الوقف على «كذلك» حسنًا، وما عدا هذه المواضع [الأربعة لا يصح الوقف فيها على «كذلك»] .

* * *

الوقف على «هذا»

يوقف على «هذا» في ثلاثة مواضع:

الأول:

﴿هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ﴾ سورة ص [آية: ٥٥].

يحتمل أن يكون «هذا» خبرًا لمبتدأ محذوف. والتقدير: الأمر هذا أي أمر المتقين وشأنهم وجزاؤهم هذا الذي سبق بيانه، ويحتمل أن يكون مبتدأ خبره محذوف والتقدير: هذا - الذي تقدم شرحه - جزاء المؤمنين. ثم بين جزاء غير المؤمنين فقال: ﴿وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ﴾.

ويحتمل أن يكون مفعولًا به لفعل محذوف، والتقدير: اعلموا هذا، أي هذا الجزاء الذي أعده اللَّه لعباده المؤمنين لتعملوا على الحصول عليه بمباشرة أسبابه وهي الإيمان والأعمال الصالحة.

وعلى جميع هذه الاحتمالات فالواو في «وإن للطاغين» للاستئناف على ما هو الأظهر. ويحتمل أن تكون للعطف عطفت جملة ﴿وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ﴾ على جملة ﴿وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ﴾ [ص: ٤٩] وعلى ذلك يكون الوقف على «هذا» حسنًا.

الموضع الثاني:

﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾ سورة ص [آية: ٥٧] في هذه الآية أعاريب كثيرة ذكرها أبو حيان في البحر، والألوسي في روح المعاني: ومن هذه الأعاريب أن «هذا» خبر مبتدأ مضمر تقديره: العذاب هذا أي الذي تقدم بيانه، وعلى ذلك يكون الوقف على «هذا» صالحًا.

الموضع الثالث:

﴿قَالُوا يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ سورة يس [آية: ٥٢].

الظاهر من سياق الآية وفحواها أن اسم الإشارة مبتدأ، وما اسم موصول خبره، وجملة «وعد الرحمن» صلة الموصول. وجملة «وصدق المرسلون» معطوفة على جملة الصلة قبلها، وعلى هذا الإعراب لا يصح الوقف على اسم الإشارة لما فيه من فصل المبتدأ عن خبره. وجوز الزجاج كون اسم الإشارة صفة لمرقدنا لتأويله بالمشتق وعلى هذا يصح الوقف عليه، وبناء على ذلك الإعراب تكون ما في قوله تعالى: ﴿مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ اسم موصول مبتدأ، ويكون خبرها محذوفًا تقديره: حق، ويصح - على هذا الإعراب - أن تكون ما خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو، أو هذا ما وعد الرحمن. وأنا لا أرتضي هذا الإعراب ولا أسيغ هذا الوقف لما

يترتب عليه من إيهام السامع أن ما نافية. ولا يخفى فساده، وما عدا هذه المواضع لا يسوغ الوقف فيها على هذا.

* * *

معنى الوقف والسكت والقطع

الوقف: معناه في اللغة الكف عن مطلق شيء. يقال: وقفت فلانًا عن كذا إذا كففته عنه، ومنعته عن مباشرته. ومعناه في الاصطلاح - كما قال ابن الجزري في النشر - قطع الصوت على الكلمة زمنًا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة. إما بما يلي الحرف الموقوف عليه إن صلح الابتداء به، وإما بما قبله من غير قصد الإعراض عن القراءة.

ويكون الوقف في رءوس الآي وأوساطها، ولا يكون في وسط الكلمة ولا فيما اتصل رسمًا.

* * *

والسكت في اللغة الامتناع، يقال: سكت فلان عن الكلام إذا امتنع منه، واصطلاحًا قطع الصوت زمنًا دون زمن الوقف عادة من غير تنفس مع قصد القراءة، وهو مقيد بالسماع، فلا يجوز إلا فيما ثبت فيه النقل، وصحت به الرواية، ويكون في وسط الكلمة، وفيما اتصل رسمًا.

* * *

والقطع في اللغة الإبانة والإزالة، يقال: قطعت الرقبة إذا أبنتها وفصلتها، وأزلتها عن مكانها.

وفي الاصطلاح: قطع القراءة بالكلية، والانتقال عنها إلى حال أخرى، وهو الذي يستعاذ بعده للقراءة المستأنفة، ولا يكون إلا على رأس آية؛ لأن رءوس الآي في نفسها مقاطع. ونقل في النشر عن عبد اللّه بن أبي الهذيل أنه قال: إذا قرأ أحدكم الآية فلا يقطعها حتى يتمها. . . وظاهر هذا العموم، فلا ينبغي للقارئ أن يقف على كلمة في أثناء الآية، ويقطع قراءته عليها، سواء كان في الصلاة أم خارجها.

ونقل في النشر عن ابن أبي الهذيل السابق ذكره أنه قال: كانوا يكرهون أن يقرءوا بعض الآية ويدعوا بعضها، وهذا أعم من أن يكون في الصلاة أم خارجها. وعبد اللّه بن أبي الهذيل هذا تابعي كبير. وقوله: (كانوا): يدل على أن الصحابة رضي الله عنهم أجمعين كانوا يكرهون ذلك. انتهى من النشر.

* * *

خاتمة

في بيان مذاهب القراء، في الوقف والابتداء

نافع:

كان يعمد إلى الوقف الحسن، والابتداء الحسن، بحسب المعنى والسياق، وقد ورد عنه النص بذلك.

ابن كثير:

كان يتعمد الوقف على رءوس الآي مطلقًا، وأما أوساطها فقد ورد عنه أنه كان يقول: إذا وقفت في القرآن على قوله تعالى: ﴿وما يعلم تأويله إلا اللّه﴾. وعلى قوله تعالى: ﴿وما يشعركم﴾، وعلى قوله تعالى: ﴿إنما يعلمه بشر﴾ لم أبال بعدها وقفت أم لم أقف. قال ابن الجزري: وهذا يدل على أنه كان يقف حيث ينقطع نفسه.

أبو عمرو:

كان يتعمد الوقف على رءوس الآي ويقول: هو أحب إلي. وأما أوساط الآي فكان يراعي حسن الوقف، وحسن الابتداء فيها.

عاصم والكسائي:

كانا يتحريان تمام المعنى فيقفان عنده، ويلزم من هذا حسن الابتداء.

حمزة:

اتفقت الرواة عنه على أنه كان يقف عند انقطاع النفس. قال ابن الجزري: فقيل؛ لأن قراءته التحقيق، والمد الطويل، فلا يبلغ نفس القارئ إلى وقف التمام، ولا إلى الكافي.

ثم قال ابن الجزري:

وعندي أن ذلك من أجل كون القرآن عنده كالسورة الواحدة، فلم يكن يتعمد وقفًا معينًا. ولذلك آثر وصل السورة بالسورة، فلو كان من أجل التحقيق لآثر القطع على آخر السورة. انتهى.

وأما باقي القراء فكانوا يراعون حسن الحالين من الوقف والابتداء والله تعالى أعلم.

* * *

تم بحمد الله

الفهرس

الموضوع	صفحة
مقدمة	٣
تسمية الوقوف	١٠
١- وقف السنة	١٢
٢- الوقف اللازم	١٤
٣- الوقف التام	١٦
٤- الوقف الكافي	٢٥
٥- الوقف الحسن	٢٨
٦- الوقف الصالح	٣٢
٧- الوقف الجائز	٣٥
٨- وقف المعانقة	٣٧
٩- الوقف القبيح	٣٩
مذاهب العلماء في الوقف على رءوس الآي	٤٩
الابتداء	٦٩
فصل في ذكر مسائل مهمة	٧١
مواضع عدم الوقف السبعة	١٢٠
المواضع الخمسة التي يترجح فيها الوصل	١٢٥

الوقف على «كلا» ١٣٢
وقف الازدواج ١٦٨
الوقف على «ذلك» ١٧٢
الوقف على «كذلك» ١٧٦
الوقف على هذا ١٧٩
معنى الوقف والسكت والقطع ١٨٢
خاتمة ١٨٤

تم الصف بمركز السبيل
٠١٢٣٤٧٧٤٤٠

ترقبوا

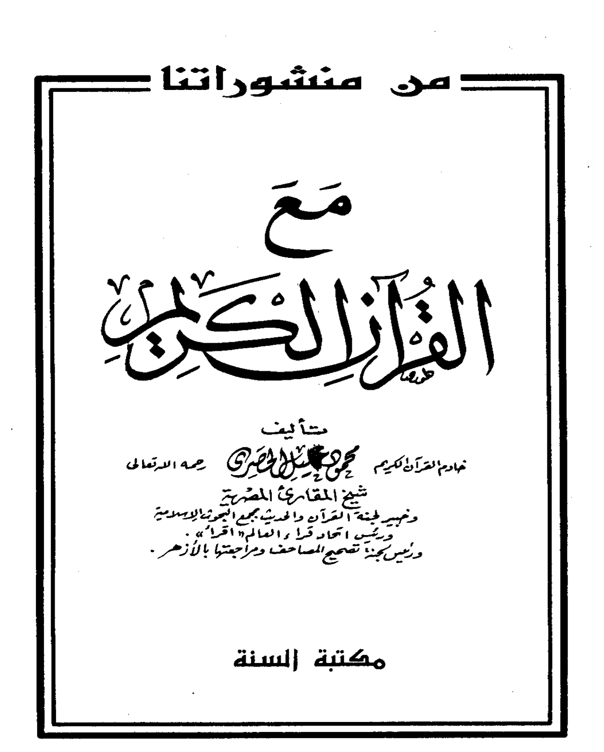
أحسن الأثر

في تاريخ القراء الأربعة عشر

تأليف

محمود خليل الحصري رحمه الله

مكتبة السنة



من منشوراتنا
مع
القرآن الكريم
تأليف
خادم القرآن الكريم محمود خليل الحصري رحمه الله تعالى
شيخ المقارئ المصرية
وخبير لجنة القرآن والحديث بمجمع البحوث الإسلامية
ورئيس اتحاد قراء العالم "اقرأ".
ورئيس لجنة تصحيح المصاحف ومراجعتها بالأزهر.
مكتبة السنة